الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

المراجعة الداخلية ودورها في تفعيل أداء البنوك الجزائرية

دراسة حالة: لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –بسكرة–

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد الطالب (ة):

-خمخام ريمة

-سلمون محمد الشريف

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- عقبي حمزة

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- بلوفي عبد الكريم	- أستاذ محاضر (أ)	رئيسا	بسكرة
- عقبي حمزة	- محاضر (ب)	مقررا	بسكرة
- سلطاني زليخة	- محاضر (ب)	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي :2021 - 2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

المراجعة الداخلية ودورها في تفعيل أداء البنوك الجزائرية

دراسة حالة: لبنك الفلاحة والتنمية الريفية–بسكرة–

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد الطالب (ة):

- خمخام ريمة
- سلمون محمد الشريف

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- عقبي حمزة

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
- بلوفي عبد الكريم	- أستاذ محاضر (أ)	رئيسا	بسكرة
- عقبي حمزة	- محاضر (ب)	مقررا	بسكرة
- سلطاني زليخة	- محاضر (ب)	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2021–2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، فالشكر أولا وأخيرا لله العلي القدير الذي بنعمته تتم الصالحات فلولا توفيقه لي ما تم عملي هذا، والشكر لجامعة بسكرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير التي اتاحت لي فرصة الدراسة.

واتقدم بخالص شكري وامتناني للأستاذ المشرف الدكتور **عقبي حمزة** الذي لم يدخر جهدا لمساعدتي في إنجاز هذا العمل وعلى المجهودات التي بذلها معي طيلة السنة من خلال متابعته للعمل بنصائحه وتوجيهاته القيمة، لك دوام الصحة والعافية.

كما أتقدم بالشكر والتقدير الى الأساتذة أعضاء اللجنة الموقرة الذين وافقوا على مناقشة هذه المذكرة، وأخيرا لا يفوتني أن أتقدم بجزيل شكري إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في نجاح وتقديم هذا العمل المتواضع أسال الله العلي القدير أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتنا جميعا، فإن أصبنا فمن الله وإن اخطانا فمن أنفسنا، والله ولي التوفيق.....

الاهداء

أهدي ثمرة عملي هذا إلى من أشعل لي أول شمعة إلى عبق طفولتي، إلى دفئ حياتي، وأريج شبابي، إلى ملجئ وملاذي، إلى من تحمل كل لحظة ألم في حياتي وحولها إلى لحظات فرح، الى من حماني من حر الصيف بورود من أزهار الربيع، إلى حبيبي وروح قلبي شكرا لأنك علمتني أن الصدق منجاة لازمتني فكنت ولا زلت الاب والحبيب والصديق وحتى طفلي المدلل وجعلتني لا أقيم الرجال إلا بميزان طباعك أحبك. وإلى من ساندتني يوم ضعفي إلى حبيبتي التي شاركتني همي وحزني، على من ذرفت الدموع من أجلي، إلى من سقتني الحب في صغري حتى ارتوت منه عروق جسدي، إلى من ارتحلت لها روحي لتعانق روحها العذبة وتتصاغر أمام صفائها شكرا لأنك كنت ولا زلت كالشجرة الشامخة تعطي بلا حدود، فجزاك عنا أفضل ما جزى العاملين المخلصين وبارك الله لك وحفظك لي يا كل حياتي أحبك.

إن شكرتكم فشكري لن يوفيكم، وان منحتكم العالم فهديتي لن تكفيكم، وسأظل طيلة الحياة من الحب أعطيكم.

إليك ما تسبقني إلى كل شيء، وتنصحني قبل حدوث أي شيء يامن تمنح بلا انتظار، وتغفر دون اعتذار وتقف إلى جانبي في كل شيء، يا أغلى ناسي، لك كل الثناء والاحترام والتقدير على كل هذا الدعم والاهتمام والرعاية حفظك الله لي ورزقك بطول العمر بطلي الصغير خالي **حسام الدين تواتي**.

حتى لو فقدتهم فهم حاضرين الى من كانوا أغلى ناسي رزقكم الله الجنان لكم خالص الامتنان والحب ستبقى ثمرة جهدي تسقيكم عن بعد.

الى اخوتي واخواتي **نهى، دنيا، جميلة، محمد طه، إياد، اسلام**، أزهاري ونجوم سمائي الذين شاركوني أفراحي واحزاني الى كل افراد العائلة كل شخص باسمه لكما مني كل الثناء والتقدير.

الى زملائي الذين تعرفت عليهم في طريق حياتي فكانوا اخوة في مسيرتي فسعدت بوجودكم قربي

الى اساتذتي الذين اناروا دربي.

الطالبة: خمخام ريمة

إهداء

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

" من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

الحمد الله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيما لشأنه ونشهد أن سيدنا ونبينا محمد عبده ورسوله الداعي إلى رضوانه صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه وسلم.

بعد شكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع أتقدم بجزيل الشكر إلى الوالدين العزيزين الذين أعانوني وشجعوني على الاستمرار في مسيرة العلم والنجاح وإكمال الدراسة الجامعية والبحث؛ إلى إخوتي نور مروة؛ منار وشيراز الذين تقاسموا ا معي عبء الحياة؛ وشكر خاص لنوري بعد ظلامي مخالفة كاميليا؛ كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى من شرفني بإشرافه على مذكرة بحثي الأستاذ الدكتور " عقبي حمزة " الذي لن تكفي حروف هذه المذكرة لإيفائه حقه بصبره الكبير علي، ولتوجيهاته العلمية التي لا تقدر بثمن؛ والتي ساهمت بشكل كبير في إتمام واستكمال هذا العمل؛ إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير؛ كما أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز وإتمام هذا العمل

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

الطالب: سلمون محمد الشريف

الملخص

تهدف الدراسة الى معرفة دور المراجعة الداخلية في تفعيل أداء البنوك حيث، حاولنا ان نقدم لمحة عامة عن المراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية.

وقد استخدم "**المنهج الوصفي**" حيث انه يمكننا من توضيح جوانب الموضوع النظرية، والذي يهتم بتجميع البيانات والمعلومات، وتنظيمها بشكل تسلسلي من ناحية النظرية الى الإطار النظري للموضوع هناك إطار تطبيقي تمثل في اجراء دراسة ميدانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية –بسكرة–حيث اعتمدنا على المقابلة الشخصية مع ذوي الاختصاص والمنهج التحليلي وهذا لمعرفة دراسة حالة حول المراجعة داخلية ودورها في تفعيل أداء البنوك من خلال طرح الاسئلة والخروج بنتائج.

وقد لخصت الدراسة على أن المراجعة الداخلية ماهي الا اكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف لنظام الرقابة الداخلية لسير المؤسسة وضمان استمراريتها من خلال تقرير نهائي.

الكلمات المفتاحية: المراجعة؛ المراجعة الداخلية؛ الرقابة الداخلية.

Abstract

The study aims to know the role of internal audit in activating the performance of banks, therefore, we tried to provide an overview of internal audit and the internal control system.

The "descriptive approach" has been used in this study since it enables us to clarify the theoretical aspects of the subject, which is concerned with collecting data and information,Moreover, organizing them sequentially from the theoretical point of view to the theoretical framework of the subject; while the applied framework is represented in conducting a field study at the Bank of Agriculture and rural development –Biskra-,where we conduct a personal in review specialists that have an analytical approach to know a case study on the internal and it and its role in activating the performance of banks by asking questions and coming up with results.

The study concluded that the internal audit is nothing but discovering the strengths and weaknesses of the internal control system for the functioning of the institution and ensuring its continuity through a final report.

Keywords: Audit; internal audit; Internal Control.

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	المعايير الدولية للمراجعة الداخلية التي وضعها من قبل معهد المراجعين الداخليين الأمريكي (IIA)	24-23
02	الاختلاف بين الرقابة المحاسبية والرقابة الادارية	46
03	عناصر الرقابة الداخلية ومبادئها	48
04	نسب توظيف الأموال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	73
05	نسب ملائمة راس المال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	75-74
06	نسب السيولة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	76
07	نسب الربحية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	77

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تصنيفات المراجعة حسب وجهات النظر المختلفة	8
02	التتابع الزمني لأحداث مختلفة المرتبطة بعملية المراجعة، ولذلك للمساعدة على تفهم علاقة هذه الاحداث ببعضها البعض	11
03	كيفية حساب حصة السوق	37
04	القوى الخمس لبروتر	41
05	مخطط يلخص أنواع الرقابة الداخلية	45
06	هيكل بنك الفلاحة والتنمية الريفية	59

المقدمة:

عرف التطور الاقتصادي في أغلب دول العالم قفزة نوعية، هذا التطور واكب التقدم التكنولوجي والاقتصادي مما جعل الكثير من الدول الاشتراكية الى تغيير سياستها بتبنيها النظام الاقتصادي المتفتح بما فيها الجزائر، لأن نجاح الدولة وتطورها وازدهارها مرهونا بنجاح مؤسساتها الاقتصادية، وكنتيجة لهذا التطور دخول المؤسسات الأجنبية للاستثمار في الجزائر وهذا أدى الى خلق المنافسة والضغط على المؤسسات خاصة العمومية منها.

من بين هذه الحلول استعمال التقنيات الحديثة للتسيير وتعيين إدارة عقلانية تعمل على تسيير المؤسسة تسييرا محكما والمساعدة في اتخاذ القرارات السليمة لتفادي الأخطاء التي قد تؤدي الى نهاية المؤسسات، وتعتبر المراجعة الداخلية وسيلة تعمل على تحقيق ذلك في المؤسسة، وذلك بالإسهام في تقويم الخلل وإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية للمؤسسة.

من الأهداف الأساسية التي تسعى إليها أي مؤسسة هو تصميم نظام رقابة داخلية فعال، وللوصول لتحقيق هذا الهدف وأي أهداف أخرى وجب وجود شخص مستقل عن المؤسسة نظرا لتعارض مصالح الافراد داخل المؤسسة للقيام بعملية الرقابة عن طريق المراجعة الداخلية التي تعتبر وظيفة رقابية وأداة تسيير فعالة التي تسعى الى حماية أموال المؤسسة وكشف حالات الاسراف والاختلاس والتلاعب وسوء استعمال الأصول الخاصة بالمؤسسة.

فوظيفة المراجعة الداخلية يقوم بها شخص يطلق عليه اسم "**المراجع الداخلي** " الذي يتولى مهام تقييم نظام الرقابة الداخلية لكونها تقع تحت مسؤوليته، وكذا مدى الالتزام بالسياسات واللوائح والقوانين الموضوعة والعملية التشغيلية للأنشطة، وجميع الإجراءات والعمليات للتحقق من كفايتها ومدى انتظامها، والتأكد من صحة المعلومات واكتمالها، ودرجة الأمان المصاحبة لها.

كما يتدخل المراجع الداخلي المالي لإبداء رأيه واقتراح التصحيحات اللازمة لنظام الرقابة الداخلية هذا حتى تصل المؤسسة إلى تحقيق أهدافها المسطرة.

وقد اتسع نظام الرقابة والمراجعة الداخلية في الآونة الأخيرة ليشمل استخدام الأدوات الإحصائية في اجراء اختبار المراجعة الداخلية بما يمكن من تحقيق كفاءة وفعالية الرقابة والمراجعة الداخلية.

أولا: إشكالية الدراسة:

ومن هذا المنطلق فإن إشكالية الدراسة تتبلور في التساؤل الجوهري التالي:

- **الى أي مدى يمكن ان تساهم المراجعة الداخلية في تفعيل الأداء للبنوك الجزائرية؟**

ثانيا: الأسالة فرعية:

قصد معالجة الإشكالية السابقة، نقوم بترجمتها الى مجموعة من الأسئلة التي تتناول الجوانب المختلفة لها، بحيث تكون هذه الأسئلة كما يلي:

-ما هو المقصود بالمراجعة الداخلية وما هي خصائصها؟

-ماهي أهمية نظام الرقابة الداخلية في مهمة المراجعة الداخلية في مؤسسة الاقتصادية؟

-ما مدى أهمية المراجعة الداخلية في تحقيق فعالية نظم الرقابة الداخلية؟

ثالثا: الفرضيات الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية وجملة التساؤلات الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

-المراجعة الداخلية هي وظيفة ضرورية لجميع المؤسسات الاقتصادية تساعد على تحسين الأداء واكتشاف الأخطاء وترشيد القرارات ويتوقف نجاحها على اتباع المراجع لمجموعة من المعايير.

-يعتبر نظام الرقابة الداخلية محوريا في مهمة المراجعة الداخلية.

-تعمل المراجعة الداخلية على اكتشاف وإظهار نقاط القوة والضعف لنظم الرقابة الداخلية وتصحيح الأخطاء لبلوغ المؤسسة أهدافها.

رابعا: **أهمية الدراسة:**

-تكمن أهمية الموضوع المختار في ان المراجعة الداخلية تعتبر كأداة إدارية فعالة لا يمكن الاستغناء عنها إذا حسن استغلالها، بحيث أنها تعمل على تقييم نظام الرقابة الداخلية من اجل كشف نقائصه وإدراج مجموعة من التصحيحات الممكنة، كما تعمل على التأكد من تطبيق الإجراءات واللوائح الموضوعة، وبالتالي فالمراجعة الداخلية تساهم في تحسين الأداء التسييري للمؤسسة.

-تكمن أهمية الموضوع في تطوير النظام الرقابي وتحقيق أهدافه العاملة بشكل أمثل.

-يسمح هذا البحث بتعميق إطار مفاهيمي من خلال التعرف على ماهية المراجعة الداخلية.

- أهمية المحافظة على أصول الشركة

- الاهتمام بأنظمة الرقابة المالية يساهم في تحسين مستوى الأداء داخل المؤسسة الاقتصادية.

خامسا: أهداف الدراسة:

وتسعى هذه الدراسة الى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

-محاولة ابراز أهمية المراجعة الداخلية بالمؤسسة باعتبارها أداة فعالة بها؛

-التعرف أكثر على نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة؛

- تحديد العلاقة الموجودة بين كل من المراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية؛

– محاولة اظهار الاعمال التي تقوم بها المراجعة الداخلية ومدى مساهمتها في تقييم نظام الرقابة في حالة ما اذا تم استغلالها من طرف المؤسسة.

–تقييم الأداء داخل النظام والمؤسسة.

سادسا: أسباب اختيار الدراسة:

–الرغبة في اكتساب معارف جديدة في مجال المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية؛

–إدراكنا بأن المراجعة الداخلية تحظى بمكانة بالمؤسسة؛

–محاولة تقديم مرجع وفائدة علمية يستفيد منها ذوي الاختصاص.

– حاجة المؤسسات الجزائرية لهذا النوع من المراجعة خاصة التحولات التي عرفتها المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

– الضعف الذي تعيشه تجربة المراجعة الداخلية في الجزائر نظرا لحداثتها.

–إرادة الباحث في مواصلة البحث في هذا المجال.

سابعا: أسلوب الدراسة:

ولمعالجة الإشكالية الدراسة تم انتهاج المنهجين الوصفي والتحليلي، فالمنهج الوصفي استعمل لإحاطة بمختلف الجوانب النظرية والتطرق لاهم المفاهيم والأفكار المتعلقة بالمراجعة الداخلية، اما المنهج التحليلي فتم الاعتماد عليه في دراسة حالة وذلك لتحليل مختلف المعطيات والمعلومات المتعلقة بالمراجعة الداخلية وأثر الرقابة عليها.

ثامنا: حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في:

- ❖ الحدود الموضوعية: المراجعة الداخلية ودورها في تفعيل أداء البنوك الجزائرية.
- ❖ الحدود المكانية: تم اختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية–بسكرة–
- ❖ الحدود الزمانية: حددت المدة الزمنية لهذه الدراسة لسنة 2023/2020.

تاسعا: صعوبات الدراسة:

- من بين اهم الصعوبات والعراقيل التي صادفناها في انجاز الدراسة ما يلي:
- صعوبة اختيار المواضيع تشبه الموضوع.
- قلة المعلومات المتعلقة بالجانب العملي لإعطاء أكثر تحليل ودقة في النتائج والتي هي نابعة من خصوصية الهيئات في الجزائر والسرية التي لازالت تلازم هذه الهيئات فيما يتعلق بتوفير المعلومات.
- الصعوبة الميدانية وصعوبة الحصول على الوثائق.

عاشرا: الدراسات السابقة

1**–دراسة: أحمد محمد مخلوف** :المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية، وهي عبارة عن مذكرة ماجستير مقدمة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير *جامعة الجزائر *سنة 2007 حيث تدور إشكالية هذا البحث حول :ما مدى تطبيق المراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية وفقا للمتطلبات التي تفرضها المعايير المعتمدة للمراجعة الداخلية في البنوك الأردنية؟

2–دراسة: شعباني لطفي، بعنوان " المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة."

هذه الدراسة هي رسالة ماجستير مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر 2004/2003حيث نوهت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة تكامل بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي بدرجة كبيرة، وأن المراجع الداخلي لا يعتبر منافساً للمراجع الخارجي، وأن المؤسسة بحاجة لجهودهما معاً، مع دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سنطراك، وتدور إشكاليتها حول فيما تكمن فعالية تقييم نظام الرقابة الداخلية من طرف المراجع الداخلي، وخلصت الدراسة إلى ان المراجعة الداخلية تعتبر أداة إدارية فعالة لا يمكن الاستغناء عنها اذا حسن استغلالها، بحيث انها تعمل على تقيم نظام الرقابة الداخلية من أجل كشف نقائصه، وادراج مجموعة من التصحيحات الممكنة.

الحادي عشر: هيكل الدراسة

لقد قسمنا موضوعنا الى ثلاث فصول فصلين في الجانب النظري وفصل في الجانب التطبيقي.

الفصل الأول:

خصصناه كمدخل لدراسة المراجعة بصفة عامة من حيث تعريفها واهميتها وأهدافها وكذا اهم عناصر عملية المراجعة، وكذا المراجعة الداخلية من أهميتها وأهدافها في البنوك إضافة الى اهم المعايير المتعارف عليها التي تمثل الركيزة التي تقف عليها.

الفصل الثاني:

اما الفصل الثاني فجاء بعنوان الأداء والرقابة الداخلية على الأداء بحيث تطرقنا من خلاله الى ماهية الاداء بالتعرض الى تعريفه واهم العوامل المؤثرة فيه، وانتقلنا فيما بعد الى الرقابة الداخلية وماهيته بالتطرق الى مفهوم الرقابة الداخلية أهدافها واهميتها والفرق بين المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية، ومنه انتقلنا الى عملية تقييم نظام الرقابة الداخلي.

الفصل الثالث:

قمنا فيه بدراسة ميدانية لمؤسسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –بسكرة–الذي تناولنا فيه تعريف العام لهذه المؤسسة وكذا دراسة لبعض النسب المالية.

الخاتمة:

فقد عرضنا من خلالها اهم النتائج والتوصيات المتوصل اليها من الدراسة وهذا بعد اختبار صحة الفرضيات.

الفصل الأول

مدخل المراجعة والمراجعة الداخلية

مقدمة الفصل الأول:

أدى التطور العلمي والنمو المتزايد في مجالات النشاط الاقتصادي الى كبر حجم المشروعات وتشعب أعمالها ووظائفها مما نتج عنه فصل الملكية عن التسيير، وقد ساير ذلك تطور في مفهوم المراجعة وكذا اهداف وأساليب المراجعة الداخلية للتأكد من فعالية الرقابة الداخلية، فكلما كبر حجم المشروع ازدادت الحاجة الى وجود نظام مراجعة داخلية فعال، والتي يجب ان تمارس كل أوجه نشاطات المشروع إذ ان وجودها اصبح امرا ضروريا وحتميا لكل عملية من عمليات المشروع ونظرا لحاجة الإدارة العليا الى بيانات دورية دقيقة وحاجتها الى حماية أصول المشروع فان الحاجة الى نظام مراجعة داخلي فعال يعد امرا ضروريا في كل المؤسسات كونه يساعد على تقييم نظام الرقابة الداخلية هل هو فعال او العكس، ويساعد على اكتشاف الأخطاء والتلاعبات.

وهذا ما سنحاول فيه من خلال العناصر التالية:

- ماهية المراجعة
- ماهية المراجعة الداخلية

المبحث الأول: ماهية المراجعة

ان ظهور المراجعة وتطورها ووصولها الى ماهي عليه الان كان امرا حتميا، بسبب توسع المؤسسة وتشعب وظائفها مع زيادة تعقدها وتفرعها، الامر الذي زاد من صعوبة مراقبة الملاك لتسيير المؤسسة من جانب التدفقات النقدية والمالية.

وسنقوم من خلال البحث فيما يلي:

- تعريف المراجعة
- أهمية وأهداف المراجعة
- أنواع المراجعة
- عناصر عملية المراجعة

المطلب الأول: تعريف المراجعة

ان تعدد الزوايا التي يتم من خلالها معالجة مصطلح المراجعة، أدى الى ظهور ووجود عدة تعاريف لها، لكن رغم تعدد التعاريف فهي تشترك على العموم في الأهداف المراد تحقيقها والمجالات التي تعمل فيها وسوف نتطرق لمجموعة من التعاريف والتي هي كما يلي:

المراجعة لغويا تعني التأكد من صحة أي عمل من الاعمال بفحصه وإعادة دراسته، لكن هناك فرع من فروع الدراسات المحاسبة والمالية يسمى عادة باسم المراجعة، في هذه الحالة تكتسب هذه الكلمة معنى خاص هو الدلالة على المهنة المسماة بهذا الاسم، وهي مراجعة الحسابات والفن الذي تستخدمه في أداء مهمتها. (رمضان، صفحة 11)

تعرف المراجعة بأنه" عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي والتي تتعلق بمزاعم عن أحداث وأنشطة اقتصادية وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه المزاعم وبين المعايير المقررة وتوصيل نتائج هذا التدقيق الى الأطراف المعنية." (يونس و عيسى ، ديسمبر 2016، صفحة 364)

وقد جاء تعريف المراجعة واسع الانتشار على لسان لجنة المفاهيم الأساسية للمراجعة المنبثقة عن جمعية المحاسبة الامريكية American Accounting Association AAA)) على النحو التالي:

<<تعرف المراجعة بأنها عملية منظمة لجمع وتقييم أدلة الاثيات-بشكل موضوعي- على تأكيدات تتعلق بنتائج تصرفات وأحداث اقتصادية يرتبط بها الفرد أو التنظيم الذي يقوم بعمل تلك التأكيدات لتحديد مدى وجود تطابق بين تلك التأكيدات المعايير المقررة وتوصيل النتائج إلى مستخدمي التقارير المتضمنة تلك التأكيدات>>. (لطفي ، 2011، صفحة 27)

المراجعة هي فحص ناقد يسمح بالتأكد من أن المعلومات التي تنتجها المؤسسة صحيحة وواقعية، فالمراجعة تتضمن كل عمليات الفحص التي يقوم بها مهني كفئ خارجي ومستقل بهدف الإدلاء برأي فني محايد عن مدى اعتمادية وسلامة وشفافية القوائم المالية السنوية وأساس الميزانية وجدول حساب النتائج. (سواد، 2009، صفحة 17)

وعرفها Germond, Bonnallt المراجعة على أنها" اختبار تقني صارم وبناء من طرف مهني مؤهل ومستقل، يمكنه من إعطاء رأي محايد ومعلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، وعلى مدى احترام المعايير في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف". (عزوز ، 2007/2006، صفحة 6)

ومن المفاهيم السابقة نستنتج ان المراجعة عبارة عن فحص للبيانات او السجلات او القيم المالية للتأكد من صحتها كما تعتبر فحص منظم للبيانات المالية المسجلة بالدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمنشأة بغرض إعطاء راي حيادي عن مدى صحة ودقة تلك البيانات ومدى إمكانية الاعتماد عليها في المنشأة.

المطلب الثاني: أهمية واهداف المراجعة

ان تعدد الجهات الطالبة لخدمات المراجعة لدليل عن مدى أهميتها لذا سنتطرق من خلال هذا المطلب الى أهمية المراجعة وأهدافها.

أولا: أهمية المراجعة

تظهر أهمية المراجعة من الأطراف العديدة والمتنوعة التي تعتمد على تقرير المراجع في تلبية احتياجاتها الواسعة غير المتجانسة من المعلومات، جدير بالذكر ان تعدد وتنوع المجموعات المستخدمة للتقارير المالية واختلاف طبيعة احتياجات كلا منها تبعا لاختلاف مصالحها وأهدافها، الزم المراجع بضرورة التعرف على طبيعة تلك الاحتياجات، كي يتسنى له فهم وتصور دوره ومسؤولياته باعتباره الجهة المحايدة التي تقرر مدى عدالة ومصداقية المعلومات الواردة في تلك التقارير. (شريم و بركات، 2011، صفحة 12)

تعتبر المراجعة مهمة بالنسبة للمستثمرين وأصحاب الأموال الذين يتميزون باستعمالهم للبيانات والقوائم المالية في اتخاذ القرارات، ومن المستفيدين من المراجعة نذكر:

1/مسيرو المؤسسات.

يتجه مسيرو المؤسسات بدرجة كبيرة للتأكد من أن الأهداف المسطرة قد تم بلوغها والتحقق من أن نظام المتابعة والمراجعة الدورية للحسابات المقدمة عبارة عن معلومات مقنعة وصادقة والتي يمكن أن تؤخذ كقاعدة لاتخاذ القرارات التسييرية.

2/ المساهمون وملاك المؤسسة.

يتجه اهتمام المسيرون الى نتائج المراجعة وهذا للتأكد من:

- قدرة تسيير المسؤولين؛
- الاستغلال الجيد والأمثل للأموال المستثمرة قبل الالتزام بقرارات جديدة؛
- الكشف عن أخطاء الغش ومنع حدوثها أو على الأقل الحد من انتشارها.

3/ الدائنون والموردون.

إن سلامة المركز المالي تعطي الثقة المطلوبة في المعاملات والتي تتم بين المؤسسة، متعامليها ودائنيها حيث يمكن أن يستعينوا برأي المراجع في القوائم المالية والمركز المالي، كما أن درجة السيولة والربح تعدان ذات أهمية قصوى لهم، وبالتالي هي تعتبر كأساس لتقرير سلامة الحالة المالية أو اتجاههما.

4/ الغير.

أ/المستثمرون: تلعب المراجعة دور بالنسبة للمستثمرين، فهي تتقدم كضمان أساسي لطلب الفروض والتحرك في حالات العسر المالي أو قرار الإفلاس أو في حالة استثمارات إضافية.

ب/ الهيئات الحكومية: تؤسس هيئات الدولة سياستها المتعلقة بالتخطيط، المراقبة، الضريبة على قاعدة التقرير المعد من طرف المراجع وكذا لحماية المؤسسات وخاصة العمومية منها بتوفير نظام رقابة داخلية سليمة.

ج/إدارة الضرائب: إن احترام النصوص التشريعية، والقانونية وكذا المبادئ المحاسبية المقبولة بصفة عامة تسمح بتحقيق خاصية المصداقية والثقة في الحسابات أمام إدارة الجباية وكذا لتحديد الوعاء الضريبي وإعطاء المصداقية للتصريحات الضريبية.

وعليه، يمكن الوقوف على أهمية المراجعة من خلال النقاط التالية:

- العمل على زيادة الثقة والتأكد من سلامة المعلومات وكفايتها حتى يتسنى لمستعمليها اتخاذ أنجع القرارات وتخفيض مخاطر اتخاذ القرارات غير السليمة؛
- إعطاء مصداقية لما تقدمه المؤسسة من بيانات ومعلومات محاسبية لمالكي المؤسسات والمساهمين في راس مالها.

وهناك الموردون والمتعاملون مع المؤسسة، فهم كذلك يهتمون بنتائج المراجعة حتى يتعرفوا على مدى سلامة مركزها المالي، والسيولة المتاحة لديها، الشيء الذي يزيد من ثقتهم في استرجاع حقوقهم ويزيد من اتساع مجال المعاملات مع هذه المؤسسة.

كذلك أصحاب المدخرات والذين هم بصدد توجيهها الى الاستثمار، فهم يعتمدون على مختلف القوائم المالية ويستعينون بمختلف المعلومات المحاسبية، ويبحثون عن توجيه الذي يستطيع ان يحقق لهم عائدا معتبرا.

وحتى البنوك عند منحها للقروض، فهي تقوم بفحص ومراجعة مختلف البيانات والمعلومات المالية المستخلصة من المؤسسات والشركات، ولا تمنح القروض ذات الأجل الطويل أو القصير إلا إذا تم التحقق من صحة المعلومات التي سلمت لها. (شعباني و شوشة، 2004/2003، الصفحات 22-23)

وما سبق ذكره يدل على مدى أهمية المراجعة باعتبارها الركيزة والأداة الأساسية للتحقق من صحة ودقة معلوماتها.

ثانيا: أهداف المراجعة

بينت لجنة إجراءات المراجعة الدولية (IAPC) في الدليل الصادر عام 1980م هدف المراجعة، حيث نصت أن" الهدف من مراجعة القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقا لسياسات محاسبية معترف بها، هو تمكين المراجع من إبداء رايه عن تلك القوائم، ويساعد رأي المراجع في منح المصداقية للقوائم المالية."

وبالتالي فإن الهدف الرئيسي لعملية المراجعة هو إبداء الرأي الفني المحايد عما إذا كانت القوائم المالية للمنشأة تعبر بصدق وعدالة عن نتائج عملياتها خلال الفترة التي خصصت للمراجعة ومركزها المالي في نهاية هذه الفترة. (شريم و بركات، 2011، الصفحات 11-12)

ويوجد في العادة ستة اهداف فرعية للمراجعة يتعين الوصول اليها جميعا او بعضها عند فحص رصيد كل حساب من الحسابات التي تظهر بالقوائم المالية للوحدة محل المراجعة، وتوجز هذه الأهداف فيما يلي:

1- الإفصاح المهني الأمين لبنود القوائم المالية:

يبرز هذا الهدف ضرورة التحقق من الالتزام بالمبادئ والأصول المحاسبية المتعارف عليها عند قياس وعرض كافة بنود القوائم المالية للوحدة محل المراجعة، وتأكد من تطبيق المبادئ والأصول في الفترة المالية الأخرى، بالإضافة الى التحقق بالتزام بالسياسات التي تضمها إدارة الوحدة ومدى توافقها مع القوانين والأعراف السائدة، وكذا الالتزام بأية أنظمة خاصة كالنظام المحاسبي الموحد وقوانين الهيئات المتخصصة كالبنوك والتامين بالنسبة للوحدات الملتزمة بتطبيق مثل هذه الأنظمة، وعلى المراجع ان يستخدم من الإجراءات ما يلزم للتحقق من هذه الأمور والافصاح عن ذلك في تقريره.

2-التحقق من صلاحية المعاملات واكتمالها:

يتطلب هذا الهدف من المراجع ان يتحقق من تسجيل كافة المعاملات التي تمت خلال الفترة المالية ومن انها تعكس كافة التغيرات التي حدثت في موارد والتزامات الوحدة المحاسبية على مدار الفترة محل المراجعة الامر الذي يستلزم.

-تقييم نظام الرقابة الداخلية للتأكد من دقة الحسابات والمعاملات ومدى انتظام السجلات المحاسبية وعدم وجود ثغرات في هذا النظام تستخدم في ارتكاب حالات غش او اختلاس.

-التحقق من كافة المعاملات التي تمت مؤيدة بالمستندات الكافية لتعزيز صلاحيتها.

3-التحقق من الملكية والحقوق والالتزامات:

يجب على المراجع التحقق من الملكية للعديد من الأصول، ومع ان الحيازة تعتبر قرينة على الملكية لبعض الأصول الا انه يتعين اتخاذ إجراءات إضافية للتأكد من الأصول مسجلة بالدفاتر مملوكة للوحدة، فعلى سبيل المثال يمكن فحص العقود المسجلة للتحقق من ملكية العقارات، وفحص فواتير عقود الشراء والبيع للتحقق من ملكية المخزون. كما يقتضي الامر ان يتحقق المراجع من ان الحقوق والالتزامات المدرجة بقائمة المركز المالي للوحدة انه

لا توجد من هذه الحقوق والالتزامات لم تسجل بالدفاتر ويمكن للمراجع ان يستخدم أسلوب المصادقات في هذا الصدد.

4-التحقق من التوزيع الزمني للمعاملات:

ينطوي هذا على ضرورة تحقق المراجع من ان الإيرادات والنفقات قد تم توزيعها بشكل سليم على الفترات المحاسبية الامر الذي يتطلب تحقيق كافة المعاملات التي حدثت قبل نهاية الفترة المالية وتم تسجيلها كجزء من معاملات هذه الفترة ويمكن استيفاء هذا الهدف بفحص التسلسل الرقمي للمستندات وتحديد ما يخص الفترة الحالية واجراء قيود التسوية اللازمة بخصوص المقدمات والمستحقات وتقدير المخصصات المختلفة...الخ

5-التحقق من الوجود او الحدوث:

يعتمد هذا على طبيعة البند، ويعتبر المراجع مسؤولا بدرجة الأولى عن التحقق من وجود الأصول ومن تسجيل كافة الالتزامات اخذ بالحسبان على تكلفة الحصول على ادلة اثبات كافية والملائمة للتحقق من وجود او حدوث بند من بنود القوائم المالية.

6-التحقق من التقيم:

يعتبر من الأهداف الفرعية الهامة للمراجعة وبصفة خاصة بالنسبة للبنود غير النقدية. ويتم تقييم الأصول بتكلفتها التاريخية، او التكلفة او السوق ايهما اقل تطبيقا للمبادئ والأصول المحاسبية المتعارف عليها. وفي الآونة الأخيرة ظهرت بعض الاتجاهات التي تنادي بالإفصاح عن التكلفة التاريخية المعدلة وكذا التكلفة الجارية الامر الذي قد يتطلب ادخال عنصر التقدير الشخصي في التقييم. (الهواري و محمد، 1999، الصفحات 19-22)

المطلب الثالث: أنواع المراجعة

بالرغم من تعدد أنواع المراجعة فهي تلتقي في الأهداف، لكن الاختلاف يكمن في الزاوية التي ينظر اليها من خلالها، وعليه يمكن توضيح تلك التصنيفات للمراجعة من خلال الآتي:

شكل رقم (01) تصنيفات المراجعة حسب وجهات النظر مختلفة

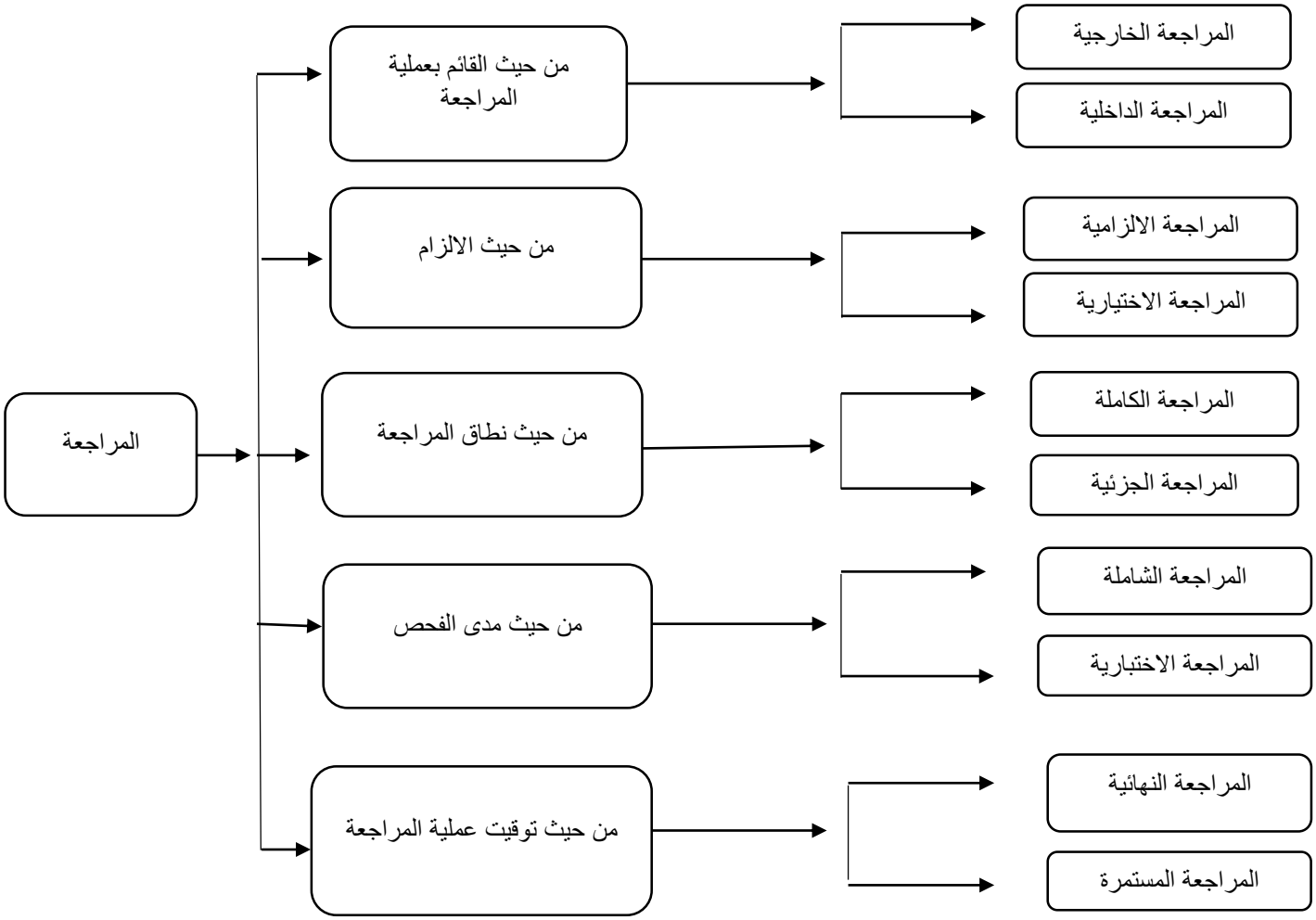

المصدر: محمود السيد الناغي، المراجعة إطار النظرية والممارسة، مكتبة الجلاء الجديدة بالمنصور، القاهرة-مصر،1998، ص21.

وفيما يلي توضيح مختصر لتلك الأنواع:

أ- من حيث القائم بعملية المراجعة:

تقسم المراجعة وفقا للقائم بعملية المراجعة الى نوعين أساسيين هما:

1-المراجعة الخارجية 2-المراجعة الداخلية

1- المراجعة الخارجية:

وهي المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة، حيث يكون مستقلا عن إدارة المؤسسة.

وتهدف بشكل رئيسي إلى تقديم رأي محايد ومستقل حول القوائم المالية لطرف آخر فيما إذا كانت قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما.

2-المراجعة الداخلية:

لقد كان ظهور المراجعة الداخلية لاحقا للمراجعة الخارجية، ومن ثم فهي تعتبر حديثة إذا ما قورنت بالمراجعة الخارجية، ولقد نشأت المراجعة الداخلية بناء على احتياجات الادارة لإحكام عملية الرقابة على المستويات التقليدية. فالمراجعة الداخلية أداة مستقلة، تعمل داخل المؤسسة للحكم والتقييم لخدمة أهداف الإدارة في مجال الرقابة، عن طريق مراجعة العمليات المحاسبية والمالية والعمليات التشغيلية الأخرى. (عبد السلام عبد الله سعيد، 2009-2010، الصفحات 22-23)

ب-من حيث الالزام:

تنقسم المراجعة من حيث الالزام الى نوعين:

1-المراجعة الإلزامية 2-المراجعة الاختيارية

1-المراجعة الإلزامية:

وهي المراجعة التي يحتم القانون القيام بها، حيث يلتزم المشروع بضرورة تعيين مراجع خارجي لمراجعة حساباته واعتماد القوائم الختامية له، ومن أمثلة المراجعة الإلزامية مراجعة حسابات الشركات المساهمة.

تتميز هذه المراجعة بوجود عنصر الجبر والالزام ومن ثم يمكن الجزاء على المخالفين للاحكامها وكذلك يجب ان تتم المراجعة وفقا للقواعد والإجراءات المنصوص عليها وعلى المراجع ان يتحقق من ان عملية تعيينه لم تتم بمخالفة الاحكام القانونية.

فان على المراجع في هذه المراجعة ان يؤدي عمله بالطريقة التي يراها مناسبة وضرورية كما انه لا يجب ان توضع أية قيود او حدود على المراجع اثناء تأدية واجباته حتى ولو كانت هذه القيود واردة في القوانين التنظيمية للمؤسسة.

2-المراجعة الاختيارية (غير الإلزامية):

وهي المراجعة التي تتم دون إلزام القانون يحتم القيام بها، ففي المنشآت الفردية وشركات الأشخاص، قد يتم الاستعانة بخدمات المراجع الخارجي في مراجعة حسابات المشروع واعتماد قوائمه المالية الختامية، نتيجة للفائدة التي تتحقق من وجود مراجع خارجي من حيث اطمئنان الشركاء على صحة المعلومات المحاسبية عن نتائج الاعمال والمركز المالي، والتي تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء وخاصة في حالة انفصال او انضمام شريك جديد، وفي حالة المنشآت الفردية نلاحظ ان وجود المراجع الخارجي يعطي الثقة للمالك في دقة البيانات المستخرجة من الدفاتر، وتلك التي تقدم للجهات الخارجية وخاصة مصلحة الضرائب. (المغربي، 2016، الصفحات 19-20)

ج/ من حيث توقيت عملية المراجعة:

تنقسم المراجعة من حيث توقيت عملية المراجعة والفحص الى نوعين.

1-المراجعة النهائية:

تتم بعد انتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية.

2-المراجعة المستمرة:

فيها تتم عمليات الفحص وإجراء الاختبارات على مدار السنة المالية للمؤسسة، وعادة ما يتم ذلك بطريقة منتظمة، وفق برنامج زمني محدد مسبقا. (منال، 3افريل2018، صفحة 58)

د/ تصنيف المراجعة من حيث نطاق وحجم المراجعة الى:

تصنف المراجعات من حيث النطاق وحجم المراجعة:

1- المراجعة الكاملة:

وهي المراجعة التي تشمل كافة المستندات وكافة الدفاتر والسجلات وكافة المعلومات وهي مراجعة تؤدى الى ارتفاع تكلفة الوكالة، لذلك لا يتم اللجوء إلى هذا النوع من المراجعة إلا في حالات خاصة.

2-المراجعة الجزئية:

وهي المراجعة التي تشمل جزءا(نسبة) من المستندات وجزءا (نسبة) من القيود والمعلومات وهي مراجعة اختيارية، أي انها مراجعة تتأسس على مراجعة وفحص جزء من العمل المحاسبي(عينة) ويتم تعميم النتيجة التي يتوصل إليها المراجع من مراجعة وفحص العينة على العمل المحاسبي الكامل.

وجدير بالذكر ان المراجعة المعاصرة تحولت وأصبحت مراجعة اختيارية وذلك لأسباب متعددة من أهمها:

- الاهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية وتطويرها الامر الذي قلل من احتمالات الأخطاء والغش.
- الرغبة في تخفيض تكلفة الوكالة. (الصباغ، العشاوى، و احمد، 2008، الصفحات 12-13)

هـ/من حيث الاختيارات:

وحسب هذا التصنيف تنقسم الى مراجعة شاملة ومراجعة اختيارية.

1-المراجعة الشاملة:

تعتبر المراجعة الشاملة نوعا تفصيليا اذ يقوم المراجع في ظلها بفحص جميع القيود والدفاتر والسجلات والمستندات والبيانات المحاسبية، والواقع ان هذا النوع قد يكون شاملا بالنسبة لبند معين وقد يكون شاملا بالنسبة لجميع عمليات المؤسسة وفق ما يقتضيه العقد المبرم بين المراجع وأصحاب المؤسسة، والذي يوضح طبيعة وشكل المراجعة.

2-المراجعة الاختيارية:

حيث يقوم المراجع في المراجعة الاختيارية بمراجعة جزء من الكل حيث يستعمل العينة، أي انه يقوم باختيار عدد من المفردات لكي تخضع لعملية الفحص مع مراعاة ضرورة تعميم نتائج هذا الفحص على مجموع المفردات التي تم اختيار هذا الجزء منها، وقد ساعد على ظهورها كبر حجم المؤسسات الاقتصادية.

ففي الماضي اعتمد المراجعين على الحكم الشخصي عند القيام بالمراجعة الاختيارية، يتم تحديد العينة واختيار مفرداتها طبقا للنظرة الشخصية للمراجع الخارجي، ونظرا لأنه في بعض الأحيان العينة لا تمثل الحجم فظهرت حاجة مراقبي الحسابات الى تدعيم وتحسين طريقة اختيار مفردات العينة، لذلك كان الاعتماد على المراجعة الاختيارية. (شدري، 2008-2009، الصفحات 34-36)

المطلب الرابع: عناصر عملية المراجعة

يوضح الشكل رقم (02) التالي التتابع الزمني للأحداث المختلفة المرتبطة بعملية المراجعة، وذلك للمساعدة على تفهم علاقة هذه الأحداث ببعضها البعض، وكما سيتم مناقشتها في الفصل الحالي

تقريبا 4-2 أسابيع	6-3 أسابيع		6-3 أسابيع		3-2 أسابيع	حتى بداية مراجعة تالية
←(2)→	←(4)→	←(5)→	←(7)→	←(8)→	←(10)→	←(12)→
	تخطيط مهم المرجعة والتقييم المبدئي للرقابة الداخل	الاختبارات الاساسية المقبلة	التقييم النهائي للرقابة الداخلية	الاختبارات الاساسية لنهائية	فحص أوراق المراجعة واعداد مسودة تقرير المراجعة والقوائم المالية	المتابعة
(1)	(3)		(6)		(9)	(11)
ما قبل تخطيط مهمة المراجعة	خطاب التعاقد	نهاية السنة المالية			نهاية العمل الميداني وتاريخ اعداد تقرير المراجعة وخطاب المراجع للإدارة	اصدار تقرير المراجعة والقوائم المالية

ما قبل التخطيط لمهمة المراجعة(1) و(2):

قبل نهاية السنة المالية المطلوب مراجعتها وفي ظل الظروف المثلى وجب على العميل ان يتصل بالمراجع، وذلك حتى يكون للمراجع الوقت الكافي لتقرير ما اذا كان يجب ان يقبل هذه المهمة او لا، فضلا عن تخطيط العملية بشكل مناسب، فقد اعترف المعيار الأول من معايير العمل الميداني بأن التعيين المبكر للمراجع انما يكون مفيدا ونافعا، فالتعيين المبكر يمكن المراجع من إتمام جزء كبير من مراجعته قبل تاريخ الميزانية(الاختبارات القبلية)، الأمر الذي يسمح بإتمام عملية المراجعة بطريقة أكثر كفاءة، ولذلك يجب على المراجع ان يفحص بعناية أمانة وسمعة العميل المتوقع بإحدى الوسائل التالية:

1. الاطلاع على القوائم المالية للفترات السابقة.
2. الاتصال بالجهات التي تتعامل مع العميل حاليا وفيما مضى كالبنوك والمحامون وجهات الائتمان المختلفة.
3. مناقشة الحاجة الى المراجعة مع العميل نفسه.
4. الاتصال بالمراجع السابق للعميل. (حجاج و سعيد، المراجعة بين النظرية والتطبيق، 1989، الصفحات 258-260)

خطاب التعاقد(3):

تمت الإشارة سابقا إلى أهمية حدوث اتفاق بين المراجع والعميل بخصوص المهمة الواجب أدائها والمسئوليات التي سيتحملها كل منهما، ذلك الاتفاق يجب أن يكون مكتوبا، وهو ما يعرف بخطاب التعاقد، وأبرز ما يحتويه هذا الخطاب ما يلي:

- طبيعة المهمة المطلوب أدائها (المراجعة، الخدمات الضريبية، الخ).
- الفترة الزمنية اللازمة لانتهاء المهمة.
- حدود المهمة المتعلقة بمسئوليات المحاسب القانوني بخصوص اكتشاف الأخطاء والمخالفات.
- في حالة الخدمات من غير مهمة المراجعة فان الخطاب يجب أن يتضمن عبارة تفيد أن المهمة يجب أن لا تؤول أو تفسر على إنها مهمة مراجعه.
- الوقت الذي يستغرقه أداء المهمة، وأتعاب هذه المهمة.

تخطيط عملية المراجعة(4):

أن التخطيط لعملية المراجعة يبدأ من اللحظة التي تم الاتفاق فيها مع العميل وحيث أن التخطيط يتطلب من المراجع تحديد الاستراتيجية الشاملة والمناسبة للمراجعة وذلك بتحديد وتشخيص مواطن خطر المراجعة المتوقعة، وحدود الأهمية النسبية للأخطاء، وأيضا الفحص التحليلي والمبدئي بسجلات العميل، والدراسة والتقييم المبدئي لنظام الرقابة الداخلية، كما أن الاختبارات القبلية يتم أيضا أدائها خلال هذه الفترة .وذلك للتحقق من ما إذا كان النظام يعمل كما هو مخطط له أم لا ".

ويجب إن تنسجم عملية التخطيط لنشاط المراجعة مع وثيقة المراجعة وهي وثيقة رسمية مكتوبة تبين عرض أنشطة المراجعة والصلاحيات، والمسئوليات وصلاحية الوصول إلى السجلات والمكونات المادية في المنشأة. (مخلوف، 2006-2007، صفحة 41)

الاختبارات الأساسية القبلية(5):

في اغلب الأحوال يكون المراجع قد وصل الى قناعة بخصوص كفاية نظام الرقابة الداخلية، ومن ثم فانه قد يبدأ بآداء الاختبارات الأساسية للعمليات المالية والأرصدة قبل تاريخ اعداد القوائم المالية. (حجاج و سعيد، المراجعة بين النظرية والتطبيق، 1989، صفحة 262)

نهاية السنة المالية (6):

يستمر التخطيط والعمل التمهيدي إلى نهاية السنة المالية ويفضل أن تنتهي قبل هذا التاريخ حتى يتمكن المراجع من إتمام مهمة المراجعة في الوقت المخطط لها، فالتخطيط المناسب يمكن المراجع من جدولة العمل التمهيدي بالشكل الذي يجعل هناك وقتا كافيا لتقرير طبيعة وتوقيت مدى الاختبارات الأساسية النهائية للأرصدة خلال العمل الميداني النهائي للمراجعة، وهذا ما سنتعرض له في المطلب الثالث. (مخلوف، 2006-2007، صفحة 42)

العمل الميداني للمراجعة النهائية(7)، (8)، (9):

يبدا هذا العمل عادة بعد اقفال دفاتر العميل، أي عادة بعد ثلاثة أو أربعة أسابيع من نهاية السنة المالية، وهنا نجد أنه يجب إتمام التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية خلال هذه الفترة،وذلك لتحديد طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات الأساسية النهائية الواجب آدائها. وقد يقرر المراجع استكمال اختبارات نظم الرقابة الداخلية-والتي بدأت خلال الاختبارات القبلية-لتغطي الفترة الزمنية الى نهاية السنة المالية، وذلك عندما تتغير الظروف المحيطة بنظام الرقابة الداخلية بشكل جوهري بعد اجراء الاختبارات القبلية للعمليات المالية.

وتشمل الاختبارات الأساسية كل من الفحص التحليلي النهائي لبيانات القوائم المالية والاختبارات التفصيلية للأرصدة، وتطبق هذه الاختبارات الأساسية على كل من الفترة موضع المراجعة فضلا عن الفترة التالية على تاريخ الميزانية، وحتى آخر أيام العمل الميداني(تاريخ اعداد تقرير المراجعة)، فالمراجع يجب عليه-كجزء من برنامج المراجعة- فحص ومراجعة الاحداث والعمليات المالية للعميل ما بين نهاية السنة المالية موضع المراجعة وتاريخ إتمام العمل الميداني للمراجعة، هذه الاحداث والعمليات يطلق عليها أحيانا اسم << الاحداث اللاحقة او التالية على تاريخ الميزانية>> يتم فحصها لتقييم كيفية

الإفصاح عن العناصر المختلفة بصلب القوائم المالية، فضلا عن تحديد ما إذا كان الإفصاح المتعلق بأنشطة الفترة اللاحقة يجب تضمينه بالملاحظات المرفقة بالقوائم المالية.

فحص أوراق المراجعة واعداد مسودة تقرير المراجعة والقوائم المالية(10):

بعد مغادرة المراجعين منشأة العميل فان أوراق المراجعة تخضع عادة لعدة مراجعات بواسطة المشرفين، ثم أخيرا بواسطة المراجع الشريك المسؤول عن هذه المهمة، وفي هذه الفترة يتم مناقشة كافة التعديلات في القوائم المالية والافصاح الذي يقترحه المراجع مع العميل، وكما لاحظنا من قبل فان الإدارة هي الجهة المسؤولة أساسا عن القوائم المالية وما يلحق بها من ملاحظات، ومن ثم فان المراجع ليس له الصلاحية لتعديل هذه القوائم المالية بدون موافقة إدارة العميل.

بعد إتمام الفحص النهائي فان المراجع يكون في وضع يمكنه من كتابة تقريره، وبالطبع سيتم هذا التقرير على ما تم على طبيعة ما تم فحصه من أدلة اثبات، فضلا عن اتجاه الإدارة نحو قبول التصحيحات او التعديلات المقترحة بالقوائم المالية.

تسليم تقرير المراجعة والقوائم المالية للعميل(11):

يتم تسليم القوائم المالية المراجعة وكذلك تقرير المراجعة وكذلك تقرير المراجعة للعميل، فضلا عن هذا فان المراجع ربما يكون قد حدد نقاط الضعف الجوهرية في نظام الرقابة الداخلية للعميل ومن ثم يجب على المراجع ابلاغها للعميل، كما سيتم أيضا تسليم العميل ما يعرف بخطاب المراجع للإدارة في هذا الوقت، والذي يضمنه المراجع أي اقتراحات بخصوص تحسين كفاءة التشغيل ونظام الرقابة الداخلية.

المتابعة (12):

ان مسؤولية المراجع لا تنتهي بإصدار تقرير المراجعة وما يرتبط به من تقرير عن الرقابة الداخلية، فبعد اصدار التقرير قد يكتشف المراجع بعض حقائق كانت موجودة خلال الفترة قبل تاريخ اعداد التقرير والتي لم تكن معروفة له آنذاك، وبالتالي فلو أن هذه الحقائق غير المفصح عنها سابقا يمكن أن تجعل القوائم المالية المصدرة وتقرير المراجعة مضللة، في هذه الحالة يكون مطلوبا من المراجع ضرورة اتخاذ الاجراء المناسب –في اسرع وقت ممكن–للتحقق من الإفصاح عن هذه الحقائق المكتشفة، على اية حال فان نشرة معايير المراجعة رقم(1) قد ناقشت مثل هذه المسؤوليات المتعلقة باكتشاف مثل هذه الحقائق. (حجاج و سعيد، المراجعة بين النظرية والتطبيق، 1989، الصفحات 263-265)

المبحث الثاني: ماهية المراجعة الداخلية

لقد ازدادت أهمية المراجعة الداخلية في وقتنا الحالي، وشهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايد بها من قبل المؤسسات مع زيادة حجمها، والمراجعة الداخلية هي نشاط تقييمي لكافة الأنشطة والعمليات في المؤسسة حيث تعمل على تطوير أنظمة الرقابة الداخلية، وهذا ما سنحاول البحث فيه من خلال النقاط التالية:

- نشأة ومفهوم المراجعة الداخلية
- مراحل تطور مفهوم المراجعة الداخلية
- أنواع المراجعة الداخلية
- مميزات المراجعة الداخلية
- أهمية المراجعة الداخلية
- أهداف المراجعة الداخلية في البنوك
- معايير تطبيق المراجعة الداخلية

المطلب الأول: نشأة ومفهوم المراجعة الداخلية

أولا: نشأة المراجعة الداخلية

لقد أدى تعقد وتوسع أنشطة المؤسسة الى ظهور الحاجة الى المراجعة الداخلية والتي ظهرت بعد المراجعة الخارجية بوقت طويل، وأدى اهتمام إدارة المؤسسة بالتعرف على مدى كفاءة أداة العاملين فيها وتنفيذهم لسياستها وتوجيهاتها إلى ضرورة وجود محاسب داخلي يقوم بتقييم الأنشطة الداخلية في الوحدة وفحص الأداء المحاسبي فيها يطلق عليه اسم المراجع الداخلي.

المراجعة الداخلية مهنة جديدة بحيث يرجع ظهورها على الازمة الاقتصادية لسنة 1929م في الولايات المتحدة الامريكية والتي أثرت سلبا على المؤسسات وأدت الى ضرورة المراقبة الدقيقة للحسابات بهدف تخفيض المصاريف، ورغم اعتماد المؤسسات الامريكية على مكاتب المراجعة الخارجية التي كانت مهمتها التصديق على الحسابات السنوية، ظهرت الحاجة الى وسيلة لتخفيض مبالغ المصاريف الناتجة عن كثرة الاعمال التحضيرية التي يقوم بها المراجع الخارجي من جرد، تحليل الحسابات، وسبر متعدد، وتم اقترح القيام بهذه الاعمال من طرف أشخاص من داخل المؤسسة تحت إشراف مكتب المراجعة الخارجية.

ومنه ظهر المراجعين الداخليين بما انهم يقومون بأعمال المراجعة دون تقديم نتائج عن أعمالهم، واقتصر عملهم على مساعدة المراجعين الخارجيين والمساهمة في تحقيق الأهداف المسطرة أي تخفيف نفقات المؤسسة ومنه ولدت الكلمة وليس المهنة–وبعد مرور الازمة– استمر الاعتماد عليهم نظرا لاكتسابهم للمعرفة وتطبيقهم لمنهجية وأدوات محاسبية علمية، كما توسع مجال استخدام المراجعة الداخلية لتحقيق أهداف المؤسسة.

أدى الاعتراف بالمراجعة الداخلية كمهنة إلى انشاء معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة IIA في سنة1941م، ويهتم بوضع معايير المهنة وعقد امتحانات تأهيلية تمنح على إثرها شهادة مراجع داخلي معتمد، إلى جانب عقد العديد من المؤتمرات والبرامج التدريبية في جميع أنحاء العالم.

تعتبر هذه الوظيفة حديثة الاستعمال في الجزائر أو حتى حديثة الاعتراف بها كنشاط لا يمكن الاستغناء عنه. فلم ينص عليها المشرع الجزائري إلا في نهاية الثمانينات من خلال المادة 40 من القانون التوجيهي للمؤسسات رقم 01/88 الصادر بتاريخ 12جانفي1988م الذي ينص على أنه:" يتعين على المؤسسات العمومية الاقتصادية تنظيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها"، كما أكمل في نص المادة 58 على انه:" لا يجوز لأحد أن يتدخل في إدارة وتسيير المؤسسة العمومية الاقتصادية خارج الأجهزة المشكلة قانونا والعاملة في إطار الصلاحيات الخاصة بها، تشكل كل مخالفة لهذا الحكم تسييرا ضمنيا ويترتب عنها تطبيق قواعد المسؤولة المدنية والجزائية المنصوص عليها في هذا الشأن". (عيادي، 2008/2007، صفحة 101)

ومن العوامل التي ساعدت على تطور المراجعة الداخلية.

1–الحاجة الى وسائل لاكتشاف الأخطاء والغش.

2–ظهور المؤسسات ذات فروع منتشرة جغرافيا، وكذلك تعدد عملياتها وتنوع أنشطتها.

3-التقدم العلمي الكبير في مجال استخدام الحاسب الالي.

4-الحاجة الى كشوف دورية دقيقة حسابيا وموضوعيا.

5-الاعتراف بالمراجعة الداخلية كمهنة، مما أدى الى نشاء معهد المراجعين الداخلين بالولايات المتحدة الامريكية في سنة 1941، حيث قام هذا المعهد بوضع المعايير اللازم الالتزام بها عند ممارسة مهنة المراجعة الداخلية. (حمودة ، حسن، و حمودة، 2018، صفحة 11)

ثانيا: تعريف المراجعة الداخلية

أشار مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا في تعريفه لها الى:" انها مراجعة الاعمال والسجلات، تتم داخل المؤسسة بصفة مستمرة أحيانا وبواسطة موظفين يخصصون لهذا الغرض، ويختلف نطاق وأهداف المراجعة الداخلية كثيرا في المؤسسات المختلفة، وقد يمتد-وخاصة في المؤسسات الكبيرة-الى أمور متعددة لا تتعلق مباشرة بالنواحي المحاسبية بطبيعتها". (كاروس، 2011/2010، صفحة 35)

وتعددت تعاريف المراجعة الداخلية حسب وجهات نظر مختلفة، ومتخصصة في المجال، والتي هي كالاتي:

تولى معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الامريكية مسؤولية تطوير مهنة المراجعة الداخلية، وكانت أولى توصيات هذا المعهد في عام 1947 والمتعلقة بمسؤوليات المراجعة الداخلية، ومن خلال هذه التوصية تم تعريف المراجعة الداخلية بأنها:

" نشاط تقييمي محايد يتم دخل المنشاة بهدف فحص العمليات المحاسبية والمالية وغيرها من العمليات كأساس لتوفير خدمات وقائية وبناءة للإدارة. فهي نوع من أنواع الرقابة التي تمارس وظيفتها من خلال قياس وتقييم الأنواع الأخرى للرقابة. وهي تهتم أساسها بالنواحي المالية والمحاسبية للعمليات". (بدران، الصفحات 125-126)

عرفها معهد المراجعين الداخليين الأمريكي المراجعة الداخلية وظيفة مستقلة داخل المنشأة، وتهدف إلى خدمة المنشأة ومساعدة العاملين بها على القيام بمسؤولياتهم بفعالية من خلال إمدادهم بتحليل وتقييم للأنشطة التي تم فحصها وتقديم التوصية اللازمة. (محمد، 2017، صفحة 21)

لقد عرف المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليينIIA والذي يعتبر المرجعية فيما يخص المراجعة الداخلية في 2010 المراجعة الداخلية من خلال النسخة المعدلة من معايير الممارسة المهنية الدولية الصادرة في 2008 والتي بدا العمل بها من عام 2011 كما يلي: " المراجعة الداخلية هي نشاط مستقل وموضوعي يقدم تأكيدات وخدمات استشارية بهدف إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها، وتساعد هذه الوظيفة في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال إتباع أسلوب منهجي لتقييم وتحسين فعالية عمليات الحوكمة والرقابة وإدارة المخاطر. (توام، صفحة 74)

<< المراجعة الداخلية هي وظيفة إدارية تابعة لإدارة الشركة، تعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبية لتقييم مدى تماشي النظام مع ما تتطلب الإدارة، أو العمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى>>. (يحي و لخضر، 2012، صفحة 193)

المراجعة الداخلية نشاط استشاري وتأكيد موضوعي محايد معد من أجل زيادة قيمة وتحسين عمليات المنشأة، إنها تساعد المنشأة على تحقيق أهدافها من خلال طريقة منهجية منظمة لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة. (منصور، احمد، و حامد، الصفحات 118-119)

عرف كذلك"ETIENNE" << المراجعة الداخلية على انها تكون داخل المؤسسة، وظيفة مستقلة للتقييم الدوري للعمليات لصالح المديرية العامة>>. (صديقي، صفحة 33)

ومن التعاريف السابقة نستنتج ان المراجعة الداخلية تعتبر نشاطا مستقلا داخل المؤسسة، تعمل على مراجعة كل النواحي سواء المحاسبية والمالية وأيضا الاعمال الأخرى، لتقديم النصح والإرشاد للمؤسسة.

المطلب الثاني: مراحل تطور مفهوم المراجعة الداخلية

مرت مهنة المراجعة الداخلية بكثير من المراحل، حيث ساهمت كثيرا من العوامل في ظهور الحاجة الى وجود قسم المراجعة الداخلية داخل المشروعات ومن هذه العوامل ما هو مهني وما هو أكاديمي.

وعلى ذلك سوف نتناول مراحل تطور مفهوم المراجعة الداخلية كما يلي:

المرحلة الأولى: ماقبل1947

كان يقصد بالمراجعة الداخلية في هذه الفترة بأنها المراجعة التي يقوم بها مجموعة من موظفي المنشأة وذلك لتعقب الأخطاء. وكان هدف المراجع هنا يعبر عن تصيد الأخطاء، وكان هدفا وقائيا ولم يكن هدفا بناءا. وكان الفرق بين المراجعة الداخلية والخارجية في هذه الفترة يتمثل في الجهة التي تقوم بعملية المراجعة.

المرحلة الثانية: مابين1947حتى1957

تم انشاء معهد المراجعين الداخليين الأمريكي في عام 1941. ومنذ ذلك التاريخ عمل هذا المعهد على تدعيم وتطوير المراجعة الداخلية حيث تم إصدار أول توصياته عن المراجعة الداخلية ومسئوليات المراجع الداخلي سنة1947.

وعرفت المراجعة الداخلية على انها "النشاط المحايد الذي يتم داخل المنشاة بقصد مراجعة العمليات المحاسبية والمالية كأساس لتقديم خدمات وقائية للإدارة.

وعلى ذلك نجد ان المراجعة الداخلية نوع من أنواع الرقابة تمارس وظيفتها عن طريق قياس وتقييم غيرها من أنواع الرقابة وتهتم أساسا بالجوانب المالية والمحاسبية ويكون العميل الوحيد المستفيد منها هو إدارة المنشاة وهدفها هدف وقائي فقط.

المرحلة الثالثة: مابين1957حتى1971

أصدر معهد المراجعين الداخليين تعريف آخر للمراجعة الداخلية بدلا من التعريف السابق حيث تم توسيع مجال عمل المراجع الداخلي، وكذلك التوسع في اهداف المراجعة الداخلية حيث لم يقتصر هذا التعريف على الأهداف الوقائية ولكنه تناول الأهداف البناءة. وبذلك طلبت الادارة من المراجع الداخلي التقييم واقتراح الحلول للمشاكل وتوجيه الموظفين ان أمكن وإبداء الآراء ومتابعة تنفيذ التوجيهات وقد جاء التعريف كما يلي

"المراجعة الداخلية هي ذلك النشاط التقييمي المحايد داخل المنشاة لمراجعة العمليات المحاسبية والمالية وذلك بقصد خدمة الإدارة وتقييم خدمات رقابية بناءة فهي جزء من نظام الرقابة الإدارية يعمل عن طريق قياس وتقييم فعالية نظم الرقابة الأخرى".

المرحلة الرابعة: مابين1971حتى1981

تم وضع تعريف اخر للمراجعة الداخلية سنة 1971، حيث تم تعريف المراجعة الداخلية على انها "نشاط تقييمي محايد داخل المنشاة لمراجعة عملياتها بقصد خدمة الإدارة.

ويلاحظ هنا انه استعمل لفظ "عملياتها" بدلا من العمليات المحاسبية والمالية وبهذا يكون التعريف قد توسع في مجال المراجعة الداخلية حيث شمل تقييم جميع العمليات سواء المحاسبية والعمليات الغير المحاسبية.

المرحلة الخامسة: مابين1981حتى1999

تم اصدار تعريف جديد للمراجعة الداخلية ظهر سنة 1981 جاء فيه ان المراجعة الداخلية هي" ذلك النشاط التقييمي المحايد داخل النشأة لخدمة المنشأة، فهي نظام رقابي يعمل عن طريق فحص وتقييم فعالية وكفاءة نظم الرقابة الأخرى".

ونلاحظ من التعريف السابق ان المراجعة الداخلية تحولت من أداة لخدمة الإدارة فقط الى أداة لخدمة التنظيم ككل. كما نلاحظ ان ذلك سوف يؤثر على كل من مكان قسم المراجعة الداخلية في الهيكل التنظيمي داخل المنشاة وعلى استقلال المراجع الداخلي.

وفي عام 1991 أصدر مجمع المراجعين الداخليين تعريف جديد للمراجعة الداخلية جاء فيه "المراجعة الداخلية هي الوظيفة التقييمية المحايدة التي يتم تشكيلها داخل النشأة لفحص وتقييم أنشطة المنشأة كخدمة للمنشأة".

وهذا التعريف يتفق مع التعريف السابق ولكن مع الاختلاف فقط في استعمال بعض الالفاظ.

ويلاحظ من العرض السابق:

1-ان وظيفة المراجعة الداخلية يقوم بها بعض من موظفي المنشاة.

2-ان كل مرحلة يتسع فيها نطاق المراجعة الداخلية عن المرحلة السابقة لها نظرا لاتساع مجالها.

3-تزداد الأعباء الملقاة على عاتق المراجع الداخلي مع تطور مفهوم المراجعة الداخلية خلال المراحل السابقة وهذا ما أثر على استقلال المراجع الداخلي ووضعه في الهيكل التنظيمي وتبعيته إلى لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة.

المرحلة السادسة والأخيرة من 1999 حتى الان

في 26يونية1999 أصدر معهد المراجعين الداخليين أحدث تعريف للمراجعة الداخلية وهو" المراجعة الداخلية هي نشاط استشاري مستقل وتأكيد موضوعي بغرض زيادة عائد وتحسين عمليات النشأة. انها تساعد المنشاة في تحقيق أهدافها من خلال طريقة منهجية منظمة لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والسيطرة."

نجد ان هذا التعريف قد أخذ في الاعتبار كافة الأسباب التي أدت الى التطورات والاتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية ومراعاة احتياجات العميل الرئيسي للمراجعة الداخلية وهو الإدارة.

ونلاحظ في هذا التعريف انه لم يحدد الجهة التي تقوم بعملية المراجعة حيث أبقي على اصطلاح المراجعة الداخلية دون ان يحدد الجهة التي تقوم بها سواء كانت من داخل المنشأة او من خارجها حيث فتح الباب امام التعاقد الخارجي للقيام بالمراجعة الداخلية. ولم يتضمن التعريف أي تخفيض لمسؤولية تقييم الرقابة الداخلية التي ظلت ضمن نطاق المراجعة الداخلية منذ نشأتها، غير ان التعريف الجديد أدرك الأهمية المتزايدة في عدة مناطق من العالم لمفهوم التوجيه والسيطرة على المنشأة وان أنظمة الرقابة انما وجدت للمساعدة في إدارة المخاطر، كما تضمن التعريف الاعتراف بالاتجاه نحو الخدمات الاستشارية للمراجعة الداخلية تلبية لحاجات العميل "الإدارة"، فقد أوضحت الدراسات والممارسات ان المراجعة الداخلية تتحرك نحو دور استشاري أكثر للإدارة.

ونرى من ذلك ان التعريف الجديد جاء متمشيا مع التطورات والاتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية سواء من حيث مجالها او القائمين عليها وأساليبها.

ومن العرض السابق نجد:

أولا: إسهامات مجمع المراجعين الداخليين الأمريكي في تطوير مهنة المراجعة الداخلية.

فقد ساهم مجمع المراجعين الداخليين الأمريكي منذ تاريخ انشائه سنة 1941 في تطوير الجانب المهني للمراجعة الداخلية من عدة جوانب هي:

1-عضوية مجمع المراجعين الداخليين:

حيث قام المجمع بإنشاء فروع له في معظم دول العالم ومنح شهادة في المراجعة الداخلية بعد اجتياز امتحان.

ونجد ان عضوية مجمع المراجعين الداخليين لها أثر كبير في تطوير مهنة المراجعة الداخلية بإضافة الى التأهيل الذي يكتسبه عضو هذا المجمع.

ب-دستور مهنة المراجعة الداخلية:

حيث تم إصدار دستور مهنة المراجعة الداخلية من خلال مجمع المراجعين الداخليين الأمريكي في 12ديسمبر 1968 يوضح الصفات الواجب توافرها في المراجع الداخلي وقواعد وآداب السلوك الذي يحكم تصرفاته.

ج-إرشادات ومعايير المراجعة الداخلية:

في عام 1978 توج هذا المعهد جهوده المتواصلة في تدعيم مهنة المراجعة الداخلية عن طريق اصدار "معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية " والتي تهدف الى الارتقاء بمستوى المهنة وأداء المشتغلين بها في مختلف المشروعات. وقد تم حصرها في خمسة معايير رئيسية تتعلق بالمجالات الاتية:

1-استقلال المراجع الداخلي.

2-التفوق المهني للمراجع الداخلي "الكفاية المهنية".

3-نطاق او مجال عمل المراجعة الداخلية.

4-أداء عمل المراجعة الداخلية.

5-إدارة قسم المراجعة الداخلية. (شعبان السواح، 2006، الصفحات 24-29)

المطلب الثالث: أنواع المراجعة الداخلية

هناك أنواع للمراجعة الداخلية نذكر منها:

1-المراجعة المالية:

وهي المجال الأول الذي اهتمت به المراجعة الداخلية حيث اقتصرت على الأمور المالية والمحاسبية حيث تعرف المراجعة الداخلية المالية على أنها" الفحص المنتظم للعمليات المالية والقوائم والسجلات المحاسبية المتعلقة بها لتحديد مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية واية متطلبات أخرى".

ومن خلال التعريف السابق، يتضح ان المراجعة الداخلية المالية تشبه الة حد كبير مع ما يقوم به المراجع الخارجي سواء من حيث الهدف والطرق والتقنيات المستعملة من كلا المراجعين. حيث تعتبر المراجعة المالية المجال التقليدي للمراجعة الداخلية والتي تتضمن تتبع القيود المحاسبية الناتجة عن الاحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة ومراجعتها محاسبيا ومستنديا ثم التحقق من سلامتها وموافقتها للأنظمة والقوانين والتعليمات والمبادئ المحاسبية بما يتضمن إعداد القوائم المالية بصورة واقعية.

2-مراجعة الالتزام: وهي المراجعة التي تسعى لتحقق من احترام المؤسسة لإجراءات او قواعد مصدرة من طرف سلطة عليا، ان مجال تطبيق هذا النوع واسع جدا فليس محدود بحدود المؤسسة، فيمكن طلب مراجعة الالتزام من طرف المديرية العامة لتحقق ان فروعها تحترم الإجراءات، او من طرف مؤسسة خارجية لها سلطة على كل أو جزء من هذه المؤسسة.

3-المراجعة التشغيلية: فبتوسع المؤسسة وتعقد أنظمتها الإدارية والإنتاجية وبروز عدة مشاكل تشغيلية لم تعد المؤسسة بحاجة الى المراجعة المحاسبية والمالية فقط، بل الى التأكد من تطابق العمليات التشغيلية مع الخطط الموضوعة ومدى كفاية البرامج التشغيلية لتحقيق اهداف المؤسسة، وهذا يمكن تحقيقه من خلال المراجعة التشغيلية، والتي يطلق عليها أحيانا مراجعة الأداء أو المراجعة الإدارية، ومثل ما تسميها غير محددة، كذلك تعريفها، فلا يوجد تعريف محدد للمراجعة التشغيلية على عكس المراجعة المالية. (بري، 2017-2018، صفحة 45)

4-مراجعة نظم المعلومات:

هذه المراجعة تشمل ما إذا كانت نظم المعلومات توفر القدر الكافي لحماية أصول الشركة، والحفاظ على سلامة وأمن البيانات والنظم، والقدرة على ضبطها وتصحيحها في الوقت المناسب. وتشمل مراجعة نظام المعلومات ما يلي:

- فحص النظم القائمة أو الجديدة قبل التنفيذ وبعده، وذلك لضمان امنها وأنها تلبي احتياجات المستخدمين.
- فحص نوعية التكنولوجيا لضمان فعالية والرقابة الداخلية التي تم وضعها.

5-مراجعة الأداء:

تتضمن هذه المراجعة فحص ما إذا كانت الشركة تستعمل الموارد المتاحة لديها بطريقة أكثر كفاءة وفعالية اقتصادية، تمكنها من تحقيق رسالتها وأهدافها. ويشمل ذلك النظر في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية، وان العمليات او البرامج يجري تنفيذها وفقا للأهداف والخطط المسطرة في برنامج المراجعة.

6-مراجعة الإدارة:

الغرض من هذه المراجعة هو فحص وتقييم الاعمال والمسائل الإدارية، فالنتائج المتوقعة من هذه المراجعة هي إبداء الرأي في القضايا الاستراتيجية وإعطاء الحلول والتوصيات. (يحي و لخضر، دور المراجهعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، 2012، الصفحات 194-195)

المطلب الرابع: مميزات المراجعة الداخلية

1. ان المراجع الداخلي بسبب وجوده كل وقت في المشروع ومعاصرته لمشاكله يستطيع أن يلمس كل نواحيه ونشاطاته واجراءاته والمشاكل المترتبة على ذلك.
2. أن المراجعة الداخلية تتم بصورة منتظمة وعلى مدار السنة بدلا من مرة واحدة سنويا في حالة وجود مراجع خارجي.
3. أن المراجع الخارجي يتحقق أساسا من سلامة المركز المالي وصحة النتائج فهو لن يستطيع ان يعطي الوقت الكافي لاكتشاف الأخطاء والتلاعب وانما يلجأ الى الاختبارات في مراجعته، ولهذا فإن إدارة المراجعة الداخلية

4. تقوم بمراجعة كاملة لكافة العمليات وعن طريق الفحص المستقل داخل المشروع وعلى هذا فهي تعتبر رقابة لخدمة الإدارة حيث تعمل على قياس وتقييم فاعلية الرقابة الداخلية. (الصحن، 1985، صفحة 20)

المطلب الخامس: أهمية المراجعة الداخلية

تتمثل أهمية المراجعة الداخلية في أنها تعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات الموثوق بها بعد تحول المراجعة الخارجية إلى أسلوب المراجعة الاختيارية، وإتباع أسلوب اللامركزية في المنشأة الكبيرة، وتساعد في تخصيص الموارد المتاحة بصورة مثلى، وتوفر الاشراف على مدى الالتزام بالقوانين والنظم واللوائح الموضوعة، وتقوم بضمان سلامة وصحة ودقة الدفاتر والسجلات، توفر المعلومات الكافية لاتخاذ القرارات ووضع الخطط ومراقبة وتقييم الأداء. (اسعد، الصادق، و امل، صفحة 7)

1) توفر جميع آليات الضمان المهمة لاستمرار الشركة من خلال التنسيق بين الأنشطة المختلفة، ولها دور هام في تحسين الإدارة والمساءلة المالية والغير المالية.
2) يلعب المراجعون الداخليون دورا مهما في تقييم أنظمة الرقابة والمساهمة في استمرار فاعلية هذا النظام، وذلك بسبب ارتباط المراجعة الداخلية بأعلى مستوى في التنظيم مما يعطيها سلطة أقوى وتأثير أكبر في اتخاذ القرارات وهذا يجعلها صاحبة الدور الرقابي المهم في الشركة.
3) خفض تكاليف التشغيل من خلال تحسين الكفاءة وزيادة الإنتاجية وتحسين عملية التخطيط وتقليل التلف.
4) تحليل نقاط القوة والضعف للشركة مع مراعاة الثقافة التنظيمية والقرارات الإدارية وما يرتبط بها من اتخاذ القرارات وهذا يجعلها صاحبة الدور الرقابي المهم في الشركة.
5) إفادة المراجع الخارجي من أعمال المراجعة الداخلية من خلال توجيه الاستفسارات المناسبة للأفراد المناسبين ضمن القسم والتي يمكن أن يحصل بواسطتها على معلومات تساعده في فهم بيئة الشركة وتحديد وتقييم مخاطر المراجعة والتوكيد. (ياسر، 2022، الصفحات 6-7)
6) محاولة تحسين الأداء الرقابي والمحافظة عليه.
7) كشف الأخطاء ومنع الغش والانحرافات عن السياسات الموضوعة.
8) تساهم في اتخاذ القرارات الخاصة بالمستثمرين بشأن استثمار في المؤسسة أو عدم المغامرة بأموالهم. (بهاز، عجيلة، و مصطفى، 2019/12/31، صفحة 25)

المطلب السادس: أهداف المراجعة الداخلية في البنوك

بشكل عام فإن هدف المراجعة الداخلية فحص وتقييم درجة الملائمة وفاعلية نظام الضبط الداخلي والآلية التي يتم فيها إنجاز المهام الموكلة لكافة دوائر واقسام البنك، بما يضمن التزام الإدارة التنفيذية بخطط وسياسات وأهداف البنك المعتمدة من مجلس الإدارة وكذلك مدى الالتزام بالتعليمات والقوانين السارية، بما يضمن حسن أداء البنك وتطويره واستقراره ويمكن تقسيم اهداف المراجعة الداخلية الى اهداف أساسية وثانوية:

1-الأهداف الأساسية:

والتي تضمن تحقيق أعلى كفاية إنتاجية ممكنة وأهمها:

1) التأكد من إتباع السياسات والإجراءات الموضوعة والالتزام بها.
2) تقييم السياسات والإجراءات والخطط الموضوعة.
3) المحافظة على موارد وأموال البنك من الاختلاسات وسوء الاستخدام.
4) التحقق من دقة البيانات المحاسبية المستخدمة في صنع القرارات ورسم السياسات والخطط.
5) اقتراح التعديلات والتحسينات اللازمة لرفع الكفاءة الإنتاجية.

2- الأهداف الثانوية:

وهي عبارة عن تقديم خدمات متعددة لإدارة البنك ومنها:

1) تنفيذ برامج التدريب للعاملين الجدد والقدامى.
2) توجيه العاملين لأداء واجباتهم بدقة وعناية وبدون تأخير.
3) الحد من ارتكاب الأخطاء والتلاعب والغش.
4) القيام بالبحوث والدراسات التي تطلبها الإدارة. (احمد، 2017، الصفحات 26-27)

ونرى ان تعدد الأهداف التي تقدمها المراجعة الداخلية للمنشأة في البنك للوصول الى ما هو مخطط له، لتضمن استمرارية البنك نحو التوسع، والخفض من الاخطار التي سيتعرض لها البنك.

المطلب السادس: معايير تطبيق المراجعة الداخلية

ان المراجعة مهنة حرة تحكمها قوانين ومعايير، والمراجع شخص محترف متخصص مهمته تزداد تعقيدا من فترة الى أخرى لما لتعقد عالم الاعمال اليوم وتعقد المحاسبات والمشاكل المالية منها القانونية والضريبية المطروحة على وجه الخصوص، وعليه ينبغي مراعاة معايير بعضها على الأقل أثناء قيامه بمهمته حتى لا يكون مقصرا فيها.

تعتبر معايير المراجعة الداخلية المبادئ العامة والاسس التي تحكم اي عملية مراجعة، وبالتالي فهي الإطار العام الذي من خلاله يقوم المراجع باستخدام الإجراءات للوصول الى الأهداف الواجب تحقيقها.

1-المعايير الدولية للمراجعة الداخلية:

المعايير الدولية للمراجعة الداخلية التي تم وضعها من قبل معهد المراجعين الداخليين الأمريكي(IIA). وهذه المعايير مقسمة الى معايير عامة ومعايير الأداء والجدول التالي يبين هذه المعايير:

الجدول رقم(01): المعايير الدولية للمراجعة الداخلية التي تم وضعها من قبل معهد المراجعين الداخليين الأمريكي(IIA)

رقم المعيار	المعايير العامة	رقم المعيار	معايير الاداء
1000	**الغرض والسلطة والمسؤولية**	**2000**	**أنشطة المراجع الداخلي**
1100	**الموضوعية**	**2100**	**طبيعة العمل**
1200	**الكفاءة والعناية المهنية**	**2200**	**تخطيط المهمة**
1300	**جودة الضمان وبرامج التحسين**	**2300**	**أداء المهمة**

	2400	**نتائج الاتصال**
	2500	**برامج المراقبة**
	2600	**قبول الإدارة للمخاطر**

معايير المراجعة الداخلية الدولية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الامريكيةIIA:

أن توافر معايير للأداء المهني يعتبر من المقومات الأساسية التي ينبغي توافرها لأي عمل مهني متطور ناجح ولتنفيذ أعمال المراجعة الداخلية في بيئات متعددة الأشكال داخل المؤسسات والتي تختلف في الهدف والحجم والهيكل وبواسطة أفراد من داخل المؤسسة. هذا الاختلاف ممكن أن يوفر ممارسات المراجع الداخلي في كل بيئة.

أهداف هذه المعايير هي:

1) رسم الخطوط العريضة للمبادئ الأساسية للممارسة المراجعة الداخلية.
2) وضع إطار عام لإيجاد وتعزيز مدى أنشطة المراجعة الداخلية.
3) وضع الأساس لقياس أداء المراجعة الداخلية.

تتألف المعايير الدولية للمراجعة الداخلية:

1) معايير الخواص (معايير الصفات): وهي المعايير التي تختص بالسمات الخاصة بالمؤسسات والأفراد الذي يؤدون خدمات المراجعة الداخلية وتشمل:

وثيقة المراجعة وهي تشمل الأهداف والصلاحيات والمسؤوليات.

- موقع دائرة المراجعة على الهيكل التنظيمي وموضوعية المراجعة الداخليين.
- البراعة المهنية المطلوبة من المراجعين لإنجاز أعمالهم بكفاءة ومهارة وخبره.
- التدقيق على المراجعة من خلال برنامج المراقبة النوعية.

2) معايير الأداء: فهي تصف طبيعة أنشطة المراجعة الداخلية وتضع المقاييس النوعية التي يمكن أن يقاس أداء المراجعة الداخلية بواسطتها وتشمل:

- إدارة نشاط المراجعة من خلال إعداد الخطة السنوية المبينة على أساس تعميم المخاطر.
- المتابعة.
- إيصال النتائج(التقارير).
- طبيعة العمل وذلك من خلال فحص وتعميم مدى وفعالية نظام المراقبة الداخلية والتوصية والتقييم.
- تنفيذ المهمة من خلال تقييم وتدوين معلومات كافية لتحقيق أهداف المهمة في الملف الدائم والجاري

3) معايير التطبيق: فهي تطبيق كل من معايير الخواص ومعايير الأداء في حالات محدده، مثل: اختيارات الالتزام، التحقيق بالغش والاحتيال أو مؤسسة التقييم الذاتي للمراقبة في الغالب يتم وضع دليل أخلاقيات مهنة المراجع الداخلي وتشتمل على المبادئ الأربعة التالية: النزاهة، الموضوعية، الكفاءة والسرية. وكذلك تم وضع قواعد سلوكية مقسمة على هذه المبادئ منها: الأمانة الموضوعية والاجتهاد، عدم ممارسة الأنشطة غير القانونية، عدم قبول هدايا من العملاء، القيام بالإعمال بمهارة مهنية، عدم مشاركة في عمل يتعارض مع أهداف المؤسسة، الكفاح المستمر من أجل تحسين الكفاءة وزيادة جودة الخدمة.

2-المعايير العامة:

1. يجب ان تتم المراجعة بواسطة شخص أو أشخاص لديهم تدريب كاف والكفاية الفنية المطلوبة في المراجع.
2. في جميع الأمور المتعلقة بعملية المراجعة، ينبغي أن يحتفظ المراجع باستقلال ذهني.
3. يجب أن يبذل المراجع العناية المهنية الواجبة عند تخطيط وأداء عملية المراجعة وإعداد التقرير.

3-معايير العمل الميداني:

1. يجب تخطيط مهمة المراجعة بشكل مناسب مع وجود إشراف سليم على أعمال المساعدين إن وجدوا.
2. يجب الحصول على الفهم الكافي للرقابة الداخلية لتخطيط مهمة المراجعة وتحديد طبيعة ونطاق وتوقيت اختبارات المراجعة اللازمة.
3. يجب الحصول على أدلة إثبات كافية ومقنعة عن طريق الفحص المستندي والملاحظة والاستفسارات والمصادقات بحث يكون أساسا معقولا لتكوين رأي المراجع على القوائم المالية محل الفحص.
4. بحث يكون أساسا معقولا لتكوين رأي المراجع على القوائم المالية محل الفحص. (السقا و جعيصة، 2007، صفحة 36)

4-معايير التقرير

وهي المعايير الواجب إتباعها من طرف المراجع خلال إعداده للتقرير الشامل للمهمة التي كلف بها وهي تتضمن الإشارة إلى مدى توافق القوائم المالية مع المبادئ المحاسبية بشكل عام وكذلك مدى الثبات في تطبيقها عبر مختلف الدورات السابقة.

وهذا لاتخاذ عناصر مقارنة بين الدورات، أما النقطة الثانية فهي الإشارة إلى ملائمة الإفصاح في القوائم المالية بالنظر إلى صحة التسجيلات في هذه القوائم وأنها تعبر حقيقة عن المركز المالي للمؤسسة، وفيما يخص المعيار الثالث فهو يتعلق بمعيار ابداء الراي بحيث يتطلب على المراجع إعطاء رايه بشأن عملية المراجعة التي قام بها ويتضمن مختلف التوصيات والنصائح التي يمكن أن يقدمها لإدارة المؤسسة، ويمكن أن يتضمن تقرير المراجع أحد الآراء التالية:

أ. إبداء راي بدون تحفظ: ويكون عندما تكون القوائم المالية التي خضعت للفحص تعبر بصدق عن العمليات التي تمت وعن نتيجة المؤسسة ومركزها المالي.

ب. إبداء الراي بتحفظ: ويكون عندما تكون القوائم المالية التي خضعت للفحص تعبر بصدق وحقيقة عن نشاط المؤسسة إلا ان هناك بعض التحفظات بشأنها أو بعض بنودها، لكنها لا تؤثر بدرجة كبيرة على شرعية ومصداقية البيانات المقدمة.

ت. إبداء راي سلبي: وهو عندما يرى المراجع بان المستندات لا تعكس بصدق عن وضعية المؤسسة وأن هناك تجاوزات خطيرة في السجلات تؤثر بشكل مباشر على المؤسسة حاليا او في المستقبل.

ث. عدم إبداء الراي: ويكون هذا عندما لا يستطيع المراجع أن يبدي رأيه حول العمليات التي قام بها لأسباب معينة نتيجة ضغوط او عدم توفر الإثباتات أو غيرها من الظروف. (سواد، 2009، الصفحات 93-94)

5-معايير المراجع

مهنة المراجعة منظمة باتفاق مع الإدارة العليا وهي مركزة على معايير وضوابط. على العموم تكون هذه المعايير والضوابط مقبولة من طرف المراجعين الداخليين. تتمثل هذه المعايير فيما يلي:

أ) محتوى معيار الاستقلالية: المراجع يجب ان يتجنب الحالات التي تستطيع أن تنقص من ممارسة نشاطه بكل حرية، في كل الظروف المراجع يجب أن يحفظ على موضوعيته.

ب) الخبرة: المراجع يجب ان يطور باستمرار ثقافته المهنية، كذلك يجب ان يطور معارفه الهامة، ويطبق هذا المبدأ على المساعدين.

ج) نوعية العمل: تظهر في أربعة نقاط:

- الضمير المهني: نوعية الاعمال ناتجة ليس فقط على المعرفة العميقة وخبرة المراجع ولكن أيضا العمل بها بكل جد ونزاهة. واساس هذا الضمير ان يعود بفائدة للمؤسسة.
- العناية الكافية: المراجع يجب أن يعتني بتطبيق المبادئ والقواعد التي تكون عموما مقبولة، كذلك تقديم نصائح وتوصيات للمهنة المراجعة.
- تحديد طرق التوكيل: المراجع يستطيع اللجوء الى خدمة المتعاونين ولكن في كل مرة تكون فيه المهمة موكلة يجب عليه أن يتأكد بأن مساعديه يحترمون مقاييس النوعية في تنفيذ الاعمال الموجهة إليهم. المراجع يجب أن يكون بدراية شخصية ببعض المعلومات الأساسية في المهمة.
- تخطيط الوظائف: هو عامل ضروري للوصول إلى أهداف الهمة. تخطيط مهمة المراجع تستدعي تحضير برنامج عمل، الذي له ثلاث أهداف:

1) ضبط مخطط الذي يسمح بإنجاز الاعمال في المواعيد المحددة هذا المخطط ينتج مباشرة من الميزانية المخصصة للمهنة، يوزع المخطط يوم بيوم على مدى الأسبوع أو الشهر، الوقت المحدد لكل مراجع على حساب الملفات.

2) يتبع حالة تقدم الأعمال والمقارنة مع الميزانيات القائمة سابقا.

3) توزيع بطريقة عقلانية الوقت بين المراجعين على حساب الخبرة والتجربة.

د) معيار سر المهنة: المراجع يجب أن يحتفظ بسرية المعلومات التي يجدها أثناء ممارسة وظائفه. لا يجب ان يستغل المعلومات التي استقاها أثناء ممارسة مهنته لأغراضه الشخصية. نفس القواعد تطبق على المساعدين.

6-معيار أداء المراجعة الداخلية

المعيار الأول: الحياد

يجب ان يكون المراجعون الداخليين مستقلون تماما عن الأنشطة التي يراجعونها ويتحقق هذا الاستقلال عن طريق:

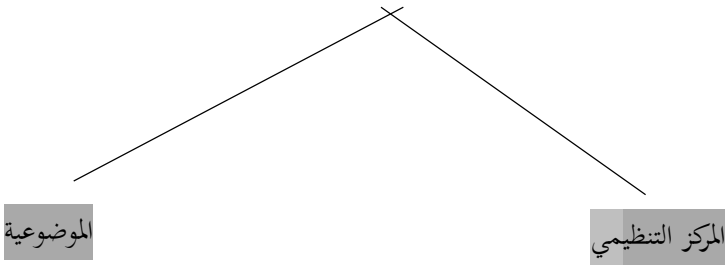

المركز التنظيمي	الموضوعية
-يجب أن يحظى المراجعون الداخليين بتأييد الإدارة العليا/ مجلس الإدارة.	-يجب ان يتم توزيع العمل على أساس قدرات وامكانيات المراجعين:
-يجب ان يكون عزل وتعيين رئيس إدارة المراجعة الداخلية من سلطة رئيس مجلس الإدارة.	-موظفي إدارة المراجعة وبطريقة تمنع حدوث أي تعارض في المصالح او تحيز في إبداء الراي.
-يجب ان يكون هناك تحديد واضح لأهداف واختصاصات ومسؤوليات إدارة المراجعة.	-يجب تغيير المهام التي يكلف بها المراجعين الداخليين من وقت لآخر.
-الداخلية وان يكون ذلك موثقا كتابة يجب ان يرفع رئيس مجلس إدارة المراجعة الداخلية الى الإدارة العليا/ رئيس مجلس الإدارة تقارير دورية وبصفة مستمرة يوضع بها الملاحظات والتوصيات	-يجب ألا يعهد الى موظفي إدارة المراجعة الداخلية بأي مسؤوليات تنفيذية.

المعيار الثاني: الكفاءة المهنية

- بالنسبة لإدارة المراجعة الداخلية

1) التوظيف حيث يجب توافر خلفية تعليمية مناسبة.

2) التأكد من توافر المعلومات والمهارات والتخصصات اللازمة لقيامها بمهام عملها بطريقة سليمة.

3) ينبغي على إدارة المراجعة الداخلية التأكد من توافر الإشراف.

- بالنسبة للمراجع الداخلي

1) الالتزام بمعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية وبمواثيق شرف المهنة (دستور الآداب والسلوك المهني)
2) ينبغي أن يتوافر للمراجع الداخلي المعلومات والمهارات والتخصصات اللازمة لأداء عملية المراجعة بكفاءة.
3) ينبغي أن يتوافر للمراجع الداخلي القدرة على التعامل مع الأفراد والاتصال بهم.
4) التعليم المستمر: ينبغي عليهم التعليم المستمر.
5) العناية المهنية المقبولة: ينبغي عليهم أن يبذلوا العناية المهنية المعقولة.

المعيار الثالث: نطاق او مجال العمل

1) ينبغي أن يشمل نطاق المراجعة الداخلية فحص وتقييم مدى كفاية وفعالية نظام المراقبة الداخلية للمؤسسة ومدى كفاءة أداء المهام المحددة.
2) وينقسم الى مجموعة المعايير الفرعية التالية:

- ينبغي على المراجعين الداخليين دراسة مدى صحة المعلومات المالية وغيرها وإمكانية الوثوق بها.
- ينبغي على المراجعين الداخليين فحص النظم الموضوعة للتأكد من الالتزام بتلك السياسات والخطط والإجراءات والقوانين والقواعد التي يكون لها أثر واضح على العمليات والتقارير.

3) ينبغي على المراجعين دراسة وتقييم طرق حماية الأصول والتحقق من وجود تلك الأصول.
4) ينبغي على المراجعين تقييم مدى اقتصادية وفعالية استخدام الموارد.
5) ينبغي على المراجعين الداخليين فحص العمليات والبرامج للتأكد من أن النتائج متماشية مع الأهداف المحددة وما إذا كانت العمليات والبرامج تنفذ وفقا للخطط التي وضعت لها.

المعيار الرابع: أداء عملية المراجعة

ينبغي ان تشمل أعمال المراجعة الداخلية تخطيط لعملية المراجعة وفحص وتقييم للمعلومات وتوصيل نتائج المراجعة الداخلية بطريقة سليمة.

1) ينبغي على المراجع الداخلي تخطيط كل عملية مراجعة.
2) ينبغي على المراجع الداخلي تجميع وتحليل وتفسير وتوثيق المعلومات اللازمة لتدعيم نتائج المراجعة.
3) ينبغي على المراجعين الداخليين إعداد تقارير عن أعمالهم وتوصيلها للأطراف المختلفة داخل المؤسسة.
4) متابعة تقاريرهم للتأكد من ان الإجراءات اللازمة بشأن مراجعتهم قد اتخذت.

المعيار الخامس: إدارة نشاط المراجعة الداخلية

ينبغي على مدير إدارة المراجعة الداخلية إدارة نشاط المراجعة الداخلية بطريقة سليمة:

1) ينبغي ان يكون لدى مدير إدارة المراجعة الداخلية وثيقة تبين هدف إدارته وسلطتها ومسؤوليتها.
2) على مدير المراجعة الداخلية وضع الخطط اللازمة لقيام إدارة المراجعة الداخلية بوظيفتها

3) على مدير المراجعة الداخلية توفير برنامج لتقييم أعمال الإدارة بقصد ضمان جودة الأداء. (خلاصي، 2013، الصفحات 82-95)

خلاصة الفصل الأول:

تقوم المراجعة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية بمجموعة من المهام والتي بدورها تساهم في تحسين نظام الرقابة الداخلية الذي تسيير عليه المؤسسة، ومن أهم هذه المهام فحص فعالية أنظمة الرقابة الداخلية من أجل تحديد المخاطر المتعلقة به ودراسة نظم حماية الأصول والقيام بعمليات الجرد والتأكد من سلامة المعلومات المالية والمحاسبية المسجلة.

تحكم مهمة المراجعة الداخلية مجموعة من المبادئ والتي يجب ان يتميز بها قسم المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين في المؤسسات الاقتصادية كالاستقلالية، الموضوعية والكفاءة المهنية، وتلعب هذه المبادئ دور هام في تحسين نظام الرقابة الداخلية.

هناك مجموعة من الصعوبات التي تواجهها مهنة المراجعة الداخلية والتي من شأنها ان تعيق السير الجيد لهذه المهنة، وخاصة تلك المتعلقة بالتبعية وتقييد صلاحيات المهنة.

الفصل الثاني

الأداء والرقابة الداخلية على الأداء

مقدمة الفصل الثاني:

بعدما تعرضنا في الفصل السابق إلى أهم المفاهيم حول المراجعة وكذا المراجعة الداخلية والتي توصلنا إلى أنها تنقسم إلى مراجعة داخلية إدارية ومراجعة داخلية مالية، هذه الأخيرة محل بحثنا حيث لا بد أن يقوم بهذه المراجعة شخص يتميز بمجموعة من المؤهلات تساعده على التحقق من تمثيل القوائم المالية للوضع المالي داخل المؤسسة، ويدعى هذا الشخص بالمراجع الداخلي المالي.

وتعتبر المراجعة الداخلية وظيفة داخل المؤسسة تتميز بالاستقلال النسبي، تشمل مراجعة النشاط المالي للمؤسسة، حيث تعتبر من أهم أنواع المراجعات وأكثرها شمولا، وكذلك تقوم بفحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية، وذلك عن طريق تقييم أنظمة الرقابة الداخلية للتأكد من تطبيقها للإجراءات الموضوعة من طرف المؤسسة. والمراجعة الداخلية المالية تعمل على تحسين وتطوير أنظمة الرقابة الداخلية، حيث تعتبر هذه الأخيرة وسيلة تستعملها المؤسسة للتأكد من عدم وجود انحرافات وكذا كشف الأخطاء والغش في الدفاتر المحاسبية، والعمل على تصحيحها وتساعد على تقييم الأداء.

ومن خلال ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى العناصر الآتية:

- **ماهية الأداء**
- **ماهية الرقابة الداخلية**
- **تقييم نظام الرقابة الداخلي**

المبحث الأول: ماهية الأداء

إن التطرق إلى أداء المؤسسة الاقتصادية بدراسة نظرية يعد مطلبا ضروريا للإحاطة بجميع جوانبه وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى ثلاثة عناصر أساسية هي :مفهوم الأداء أين يتم عرض مجموعة من التعاريف التي تسمح بتوضيح معناه .ثم عرض أنواعه وأهميته، وأخيرا وليس آخرا يتم دراسة مختلف العوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: تعريف الاداء

ان تحديد تعاريف ومفاهيم دقيقة للمصطلحات والاتفاق عليها يعد من الأهداف التي يصعب تحقيقها وخاصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومن بين المصطلحات التي لم تلقى تعريفا وحيدا وشاملا مصطلح الأداء، بل هناك من يستخدم مصطلحات عدة كالكفاءة، الفعالية، الإنتاجية لتعتبر كمرادفات له، ولكن هذا غير صحيح في علوم التسيير والاقتصاد وإعطاء تعريفا وحيدا والاقتصار عليه يعد غير كاف للوصول الى مفهوم الأداء، بل يجب عرض العديد من التعاريف للوصول الى المفهوم الذي يناسب البحث.

عرّف القاموس التجاري الأداء على أنّه" :إنجاز مهمة معينة تقاس بموجب معايير محدّدة مسبقاً للدقّة والاكتمال والتكلفة والسرعة." (وفاء، 2015، صفحة 25)

تعريف الأداء حسب (A. Kherakhem) :من وجهة نظر هذا الكاتب فإن الأداء يدل على:" تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة ."نلاحظ من هذا التعريف أن الأداء يتجسد في القيام بالأعمال والأنشطة والمهمات بما يحقق الوصول إلى الغايات والأهداف المرسومة من طرف إدارة المؤسسة.

تعريف الأداء حسب (Miller et Bromily) :ينظر هذان الكاتبان إلى الأداء على أنه:" انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها ."نلاحظ من هذا التعريف أن الأداء هو حاصل تفاعل عنصرين أساسيين هما الطريقة في استعمال موارد المؤسسة، ونقصد بذلك عامل الكفاءة، والنتائج(الأهداف) المحققة من ذلك الاستخدام، ونعني بذلك عامل الفعالية. أيضا يمكن أن نستشف من التعريف نفسه أن أهمية هذا المفهوم بالنسبة لمنظمات ومؤسسات الأعمال تكمن في ان الأداء يستعمل للحكم على هذه المنظمات والمؤسسات من حيث قدرتها على تحقيق أهدافها، ومدى التزامها في بالرشادة في الوصول إلى ذلك (أي مدى عقلانية الطريقة المتبعة) . (الشيخ ، 2010، صفحة 218)

يعرف على أنه:" العلاقة بين النتيجة والمجهود، فهو معلومة كمية تبين درجة بلوغ الغايات والأهداف والمعايير والخطط المتبعة في المنظمة." حيث يمكن القول أن الأداء من المحاور الرئيسية للمنظمة والتي تسعى من خلاله إلى تحقيق أهدافها المسطرة بكفاءة وفعالية في ظل مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية. (بوطورة و رقام، 2021، صفحة 281)

ومن منطلقات النظرة المستندة إلى الموارد، وضح(Miller & Bromiley) أن الأداء محصلة قدرة المنظمة في استغلال مواردها وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المنشودة، فالأداء هو انعكاس لكيفية استخدام المنظمة لمواردها المادية والبشرية، واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها. (مزيريق ، 2013، صفحة 64)

المطلب الثاني: أنواع الأداء

1-حسب معيار الشمولية:

يقسم الأداء داخل المنظمة حسب هذا المعيار الى أداء كلي وأداء جزئي

1-1.الاداء الكلي:

وهو الذي يتجسد بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها، ولا يمكن نسب إنجازها إلى أي عنصر دون مساهمة باقي العناصر، وفي إطار هذا النوع من الأداء يمكن الحديث عن مدى وكيفيات بلوغ المؤسسة أهدافها الشاملة كالاستمرارية، الشمولية، الأرباح، النمو....

1-2.الاداء الجزئي:

وهو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة وينقسم بدوره الى عدة أنواع تختلف باختلاف المعيار المعتمد لتقسيم عناصر المؤسسة، حيث يمكن أن ينقسم حسب المعيار الوظيفي إلى: أداء وظيفة المالية، أداء وظيفة الافراد، أداء وظيفة التموين أداء وظيفة الإنتاج وأداء وظيفة التسويق.

ونشير الى ان الأداء الكلي للمؤسسة في الحقيقة هو نتيجة تفاعل أداءات أنظمتها الفرعية كما يؤكد ذلك أحد الباحثين الذي يرى أن دراسة الأداء الشامل للمؤسسة يفرض أيضا دراسة الأداء على مستوى مختلف وظائفها. (مزهوده ، 2001، صفحة 89)

2-حسب معيار المصدر:

2-1.الاداء الداخلي:

كذلك يطلق عليه اسم أداء الوحدة أي انه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد فهو ينتج أساسا من التوليفة التالية:

-الأداء البشري وهو أداء افراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم.

-الأداء التقني: ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال.

-الأداء المالي: ويكمن في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

فالأداء الداخلي هو أداء متأتي من مواردها الضرورية لتسير نشاطها من موارد بشرية، موارد مالية، موارد مادية.

2-2.الاداء الخارجي:

هو<< الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة>>.

فالمؤسسة لا تتسبب في إحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده، فهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها المؤسسة كارتفاع رقم الاعمال نتيجة لارتفاع سعر البيع او خروج أحد المنافسين، ارتفاع القيمة المضافة مقارنة بالسنة الماضية نتيجة لانخفاض أسعار المواد واللوازم والخدمات. فكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب او السلب.

3-حسب المعيار الوظيفي:

3-1. أداء الوظيفة المالية:

يتمثل هذا الأداء في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة، فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها، وتحقيق معدل مردودية جيد وتكاليف منخفضة.

3-2.اداء وظيفة الإنتاج:

يتحقق الأداء الإنتاجي للمؤسسة عندما تتمكن من تحقيق معدلات مرتفعة للإنتاجية مقارنة بمثيلاتها او بنسبة القطاع الذي تنتمي اليه، وإنتاج منتجات بجودة عالية وبتكاليف منخفضة تسمح لها مزاحمة منافسيها وتخفيض نسبة توقف الآلات والتأخر في تلبية الطلبيات.

3-3.اداء وظيفة الافراد:

قبل تحديد ماهية هذا الأداء، يتوجب الإشارة الى أهمية الموارد البشرية داخل المؤسسة، فستكمن هذه الأهمية في قدرتها على تحريك الموارد الأخرى وتوجيهها نحو هدف المؤسسة. فضمان استخدام موارد المؤسسة بفعالية لا يتم الا عن طريق الافراد. كذلك وجود المؤسسة واستمراريتها او زوالها مرتبط بنوعية وسلوك الافراد الذين توظفهم المؤسسة فلكي تضمن المؤسسة بقاؤها يجب ان توظف الاكفاء وذوي المهارات العالية وتسيرهم تسييرا فعالا، فعالية المورد البشري لا تكون الا إذا كان الشخص المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب لإنجاز عمله.

يتجلى أداء هذه الوظيفة من خلال مجموعة من المؤشرات والمعايير نذكر منها:

-عائد الافراد.

-التغيبية: ويقصد بها فقدان المواظبة على العمل الذي يشترط الحضور الى مكان العمل، وقياسها يتم بمجموعة من المؤشرات وهي:

معدل الخطورة=ساعات الغياب/الساعات المطلوب عملها.

التغيبية لكل اجير= أيام او ساعات الغياب/ عدد المأجرين.

المدة المتوسطة للتغيبية=ساعات التغيبية/ عدد الغيابات.

والأداء حسب هذا المعيار يتحقق كلما انخفضت نسبة مؤشرات التغيبية نحو الصفر.

علاقات ارباب العمل والنقابات: ويمكن تفسير هذه المعيار بعدد الإضرابات الحاصلة داخل المؤسسة. وانعدام الاضراب يعكس الجو الملائم الذي توفره المؤسسة لمستخدميها.

3-4.اداء وظيفة التموين:

يتمثل اداءها في القدرة على تحقيق درجة عالية من الاستقلالية عن الموردين، والحصول على الموارد بجودة عالية وفي الآجال المحددة وبشروط دفع مرضية والحصول على آجال تسديد الموردين تفوق الآجال الممنوحة للعملاء، وتحقيق استغلال جيد لاماكن التخزين.

3-5.اداء وظيفة البحث والتطوير:

يمكن دراستها بدراسة المؤشرات التالية:

-الجو الملائم للاختراع والابتكار والتجديد.

-وتيرة التجديد مقارنة بالمنافسين.

-نسبة وسرعة تحويل الابتكارات الى المؤسسة.

- درجة التحديث ومواكبة التطور.

3-6.اداء وظيفة التسويق:

يتمثل في قدرة وظيفة التسويق على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف الممكنة. هذا الأداء يمكن معرفته من خلال مجموعة من مؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق التي يمكن ذكر منها المجموعة التالية:

حصة السوق: مؤشر مستعمل بكثرة لتحديد الوضعية التنافسية لمنتوج او لعلامة او المؤسسة ويحسب بالعلاقة التالية: حصة السوق= مبيعات منتوج او علامة/المبيعات الاجمالية.

ويعبر عن هذه النسبة بوحدات عينية او بالقيمة ويمكن توضيح هذا المؤشر كما يلي:

الشكل رقم(03) كيفية حساب حصة السوق

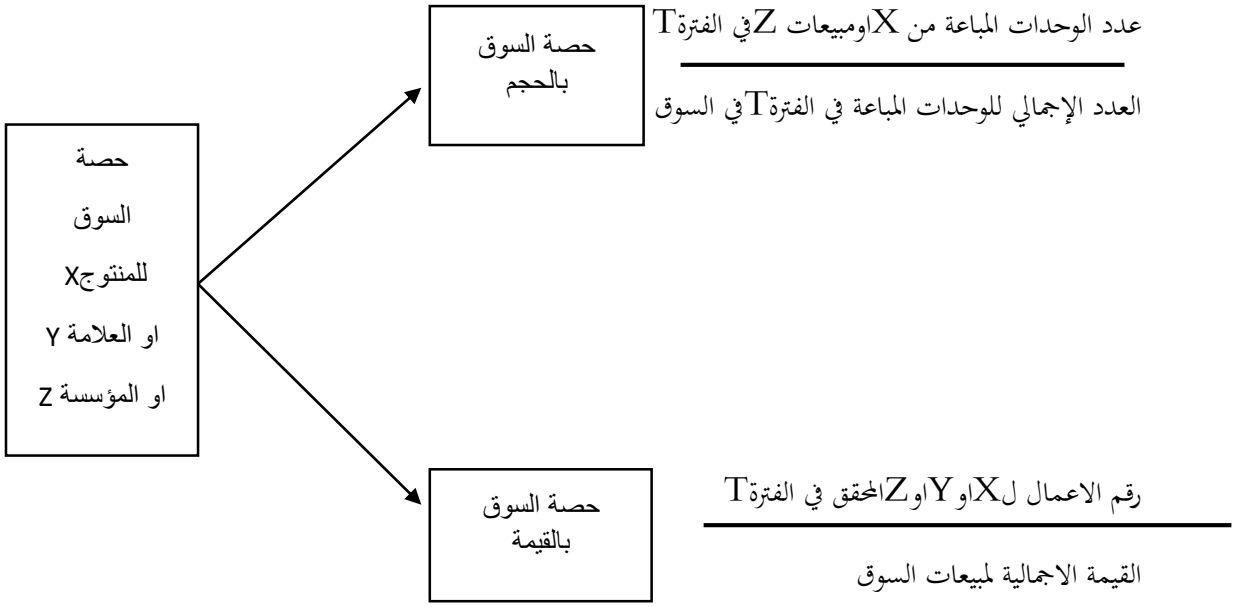

المصدر: Jaques Lendrevie,Denis Lindon,op cit,p,66

– إرضاء العملاء: يمكن حساب هذا المؤشر من خلال حساب عدد شكاوى العملاء او تحديد مقدار مردودات المبيعات.

–السمعة: وتقيس حضور او تواجد اسم العلامة لدى ذهن الافراد.

–مردودية كل منتوج.

3-7.اداء وظيفة العلاقات العمومية:

في هذه الوظيفة يمكن ان يتجسد بعض ابعاد مفهوم الأداء فالأداء في هذه الوظيفة يأخذ بعين الاعتبار المساهمين؛ الموظفين؛ العملاء؛ الموردين وأخيرا الدولة. بالنسبة للمساهمين يتحقق الأداء عندما يتحصلوا على عائد مرتفع للأسهم واستقرار في الأرباح الموزعة، اما الموظفين، الأداء هو توفير او خلق جو عمل ملائم ومعنويات مرتفعة، اما الموردين، الأداء هو احترام المؤسسة اجال التسديد والاستمرار في التعامل في حين الأداء من وجهة نظر العملاء هو الحصول على مدد تسديد ما عليهم طويلة ومنتوجات في الآجال المناسبة والجودة العالية.

4-حسب معيار الطبيعة:

4-1. الأداء الاقتصادي: يعتبر المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية بلوغها ويتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها (الإنتاج، الربح....) وتدنية استخدام مواردها (راس المال، التكنولوجيا...).

4-2.الاداء الاجتماعي: في حقيقة الأمر، الأهداف الاجتماعية التي ترسمها المؤسسة أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك قيودا أو شروطا فرضها عليها أفراد المؤسسة أولا، وأفراد المجتمع الخارجي ثانيا .وتحقيق هذه الأهداف يجب أن يتزامن مع تحقيق

الأهداف الأخرى وخاصة منها الاقتصادية كما يقول أحد الباحثين << مشروع الاجتماع بالاقتصاد >>وفي بعض الحالات لا يتحقق الأداء الاقتصادي إلا بتحقق الأداء الاجتماعي.

4-3.الاداء التكنولوجي: يكون للمؤسسة أداء تكنولوجياً عندما تكون قد حددت أثناء عملية التخطيط أهدافا تكنولوجية كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين، وفي أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهدافا استراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.

4-4.الاداء السياسي: يتجسد الأداء السياسي في بلوغ المؤسسة أهدافها السياسية .ويمكن للمؤسسة أن تتحصل على مزايا من خلال تحقيق أهدافها السياسية التي تعتبر كوسائل لتحقيق أهدافها الأخرى .والأمثلة في هذا المجال عديدة والمثال التالي يوضح أهمية الأهداف السياسية لبعض المؤسسات :تمويل الحملات الانتخابية من اجل إيصال أشخاص معينين إلى الحكم أو مناصب سامية لاستغلالهم فيما بعد لصالح المؤسسة. (عشي، 2001-2002، الصفحات 17-22)

المطلب الثالث: أهمية الأداء

يمكن تلخيص أهمية الأداء في النقاط التالية:

- يعتبر أداة توجيه بالنسبة للمنظمة من أجل تحقيق أهدافها؛
- يعتبر أداة لمعرفة حالة المنظمة؛
- يستعمل كأداة لمعرفة الاختلال الواقع عند تحقيق الأهداف؛
- تحديد سبل لتطوير العاملين ودفعهم نحو تطوير أنفسهم.

اما عن اهم خصائص الأداء فيمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- يعتبر القاسم المشترك لجميع الجهود التي تبذلها الإدارة والعاملين؛
- يساعد على ترجمة النتائج أو تكميمها؛
- يعتبر أداة لقياس نتائج المنظمة وحساب الخسائر أو الفوائض. (بلاسكة، 2012/2011، الصفحات 3-4)

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في الأداء

يعتبر الأداء دالة تابعة للعديد من المتغيرات والعوامل التي قد تؤثر فيه سلبياً أو إيجابياً، ومن أجل تحسين الأداء، قامت العديد من الدراسات بالبحث في هذه العوامل من أجل تعظيم الآثار الإيجابية وتقليص الآثار السلبية، إلا أن تصنيف هذه العوامل يعد أمرا صعبا للغاية.

ونجد من الباحثين من صنفها إلى مجموعة العوامل النفسية والتكنولوجية ومجموعة العوامل البشرية المتمثلة أساسا في المعرفة، التعليم، الخبرة، التدريب، المهارة، القدرة الشخصية، التكوين النفسي، ظروف العمال، حاجات ورغبات الأفراد، وهناك من صنف العوامل الأساسية المؤثرة في الأداء في :التحفيز، المهارت، مستوى العمل، الممارسات.

وهناك من صنف العوامل المؤثرة على الأداء إلى عوامل خاضعة للمؤسسة، وهي العوامل الداخلية وأخرى خارجية لا تتحكم فيها المؤسسة، إلا أن هذا التصنيف أيضا يطرح إشكالية الحدود الفاصلة بين ما هو داخلي وما هو خارجي، أو بالأحرى بين المحيط والمؤسسة لأنه أصبح هناك تداخل بين هذه العوامل، وفيما يلي سنتطرق إلى هذه العوامل

1-العوامل الخاضعة لتحكم المؤسسة:

هذه العوامل تنتج عن تفاعل مختلف العناصر الداخلية لذلك هي تخضع إلى حد ما لتحكم المؤسسة، وعلى الرغم من صعوبة تصنيف هذه المجموعة أيضا إلى أنه يمكن حصرها في نقطتين:

-العوامل التقنية:

هي مختلف المتغيرات التي ترتبط بالجانب التقني في المؤسسة وتضم على الخصوص ما يلي:

-نوع التكنولوجيا سواء المستخدمة في الوظائف الفعلية أو المستخدمة في معالجة المعلومات.

-نسبة الاعتماد على الآلات بالمقارنة مع عدد العمال.

-نوعية المنتج شكله ومدى مناسبة التغليف له.

-التوافق بين منتجات المؤسسة ورغبات طالبيها.

-التناسب بين طاقتي التخزين والانتاج في المؤسسة.

-نوعية الموارد المستخدمة في عملية الانتاج.

-مستويات الأسعار.

-الموقع الجغرافي للمؤسسة.

-العوامل البشرية:

وهي مختلف القوى والمتغيرات التي تؤثر على استخدام المورد البشري في المؤسسة وتضم على الخصوص:

- التركيبة البشرية من حيث السن والجنس.

-التوافق بين مؤهلات العمال والمناصب التي يشغلونها والتكنولوجيا المستخدمة.

-مستوى تأهيل الأفراد.

- الجو السائد بين العمال والعلاقة السائدة بين المشرفين والمنفذين. (نوي، 2016-2017، الصفحات 77-78)

2-العوامل غير الخاضعة لتحكم المؤسسة:

يقصد بالعوامل الخارجية "مجموعة التغيرات والقيود والمواقف التي هي بمنأى على رقابة المنظمة"، وبالتالي قد تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في أنشطة وقرارات المنظمة وتخرج عن نطاق سيطرتها، ومن بين العوامل التي تؤثر بشكل غير مباشر على المنظمة والتي تشكل الكلمة المختصرة (BESTEL) ما يلي:

- العوامل السياسية: إن علاقة المنظمة بالمتغيرات السياسية تشمل جانب القرارات السياسية كالحرب، التأميمات، الحظر على نشاط بعض المنظمات، الانقلابات، كلها عوامل تؤثر على أداء المنظمة.
- العوامل الاقتصادية: تشمل كل من معدلات الفائدة، معدلات التضخم، معدلات البطالة، اتجاهات الأجور، توفر الطاقة وتكلفتها...الخ.
- العوامل الاجتماعية: تتمثل في التركيبة السكانية، التوزيع الجغرافي، الأنماط الاستهلاكية، مستوى التعليم...الخ.
- العوامل التكنولوجية: وتشمل معدلات الإنفاق على البحوث والتطوير، تطور وسائل الاتصالات وأنظمة المعلومات، والاختراعات الجديدة وغيرها من القوى التي تساهم في حل مشكلات العمل من خلال التقنيات الحديثة.
- العوامل البيئية والتشريعية: منها القوانين الخاصة بتنظيم علاقة المنظمة بالعاملين، القوانين المرتبطة بالبيئة التي تعمل على حمايتها والمحافظة عليها من التلوث، القوانين الخاصة بالدفاع عن حقوق المستهلكين.

أما العوامل الخاصة أو ذات التأثير المباشر على أداء وقرارات المنظمة منها: الزبائن أو المستفيدين من مخرجات المنظمة، الموردين، النقابات، المؤسسات المنافسة وأصحاب المصالح الأخرى في المجتمع المحيط بالمنظمة40.

وتتمثل هذه العوامل حسب بورتر في خمس قوى، كما يوضحها الشكل الموالي:

الشكل رقم(04): القوى الخمس لبورتر

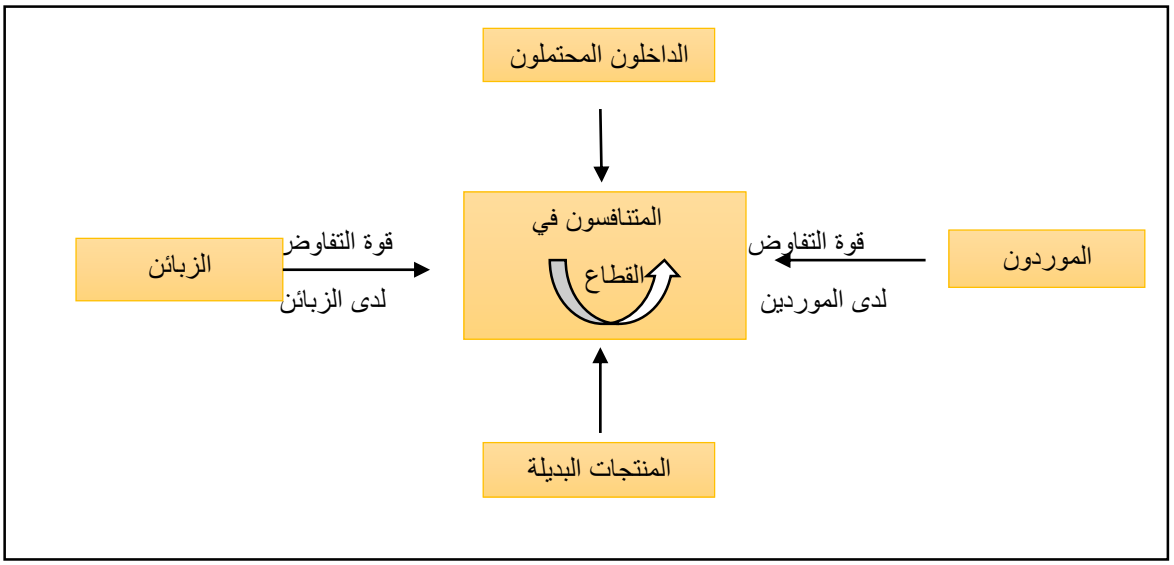

المصدر: Michael Porter, L'avantage Concurrentielle, comment devancer ses concurrents et maintenir son avance, Dunod, Paris, 2003, P 17.

- المنافسة بين المنظمات القائمة: وهي المتغير الأول في صياغة استراتيجية المنظمة، إذ أن هذه القوة تعبر عن كثافة وحدة المنافسة بين المنظمات القائمة داخل الصناعة، وتشير المنافسة إلى الصراع التنافسي بين المنظمات في صناعة ما للحصول على حصة أكبر من السوق، وعموما فان حدة المنافسة بين المنظمات القائمة تتحدد من خلال العوامل التالية:
  - ✓ نمو الصناعة؛
  - ✓ التكلفة الثابتة؛
  - ✓ تمييز المنتج؛
  - ✓ التوازن بين المنافسين؛
  - ✓ مركز العلامة.
- خطر دخول منافسين محتملين: المنافسون المحتملون هم المنظمات التي لا تتنافس حاليا في الصناعة، ولكن لديها القدرة على ذلك إذا ما رغبت في ذلك، وتتمثل العوامل التي تعيق دخول منافسين جدد لصناعة ما فيما يلي:
  - ✓ حواجز الدخول المتمثلة في:
    - -اقتصاديات الحجم؛
    - -تمييز المنتج؛
    - -مركز العلامة؛
    - -تكلفة التبديل؛
    - -احتياجات رأس المال.
  - ✓ حواجز الخروج المتمثلة في:

-تكلفة الخروج؛

-العلاقات المتداخلة مع وحدات نشاط أخرى؛

-قيود حكومية و اجتماعية.

- القوة التفاوضية للموردين: وهي المنظمات التي توفر المدخلات في الصناعة، مثل: المواد الأولية، الخدمات والعمالة...الخ، ويتوقف تأثير الموردين على العوامل التالية:
  - ✓ ضعف المنتجات البديلة التي يمكن أن يلجأ إليها المنتج في صناعة ما.
  - ✓ تركز الموردين.
  - ✓ تميز منتجات المورد، وذلك من خلال ما يقدموه للمنظمة من أهم المدخلات في نشاط أعمالها.
- القوة التفاوضية للزبائن: يمكن النظر إلى الزبائن على أنهم يمثلون تهديدا من خلال قدرتهم على المساومة لتخفيض الأسعار التي تفرضها المنظمات في الصناعة، أو إلى رفع التكاليف التي تتحملها المنظمات في صناعة ما من خلال طلبهم منتجات أفضل وبجودة عالية. فالزبائن. قد يكونون موزعين أو مستهلكين او منظمات تصنيعية أو خدمية.
- تهديد المنتجات البديلة: تمثل المنتجات البديلة تلك السلع التي تبدو مختلفة ولكنها تشبع نفس الحاجات، فوجود بدائل قوية تمثل تهديدا تنافسيا كبيرا وذلك من خلال النقاط التالية:
  - ✓ توفر بدائل قريبة؛
  - ✓ تكاليف التبديل بالنسبة لمستخدم السلعة؛
  - ✓ تكاليف مصنعي السلعة البديلة ومدى تشددهم؛
  - ✓ سعر السلعة البديلة؛ (سعودي، 2017-2018، الصفحات 12-14)

المبحث الثاني: ماهية الرقابة الداخلية

إن اتساع نطاق الأنشطة الاقتصادية أدى إلى فصل الملكية عن الإدارة فازدادت الحاجة إلى الرقابة، وتوسعت معها وظائف الإدارة لتسهيل الرقابة على أعمال العاملين ومحاسبتهم عن أخطائهم وتصحيح هذه الأخطاء.

- **تعريف الرقابة الداخلية**
- **أنواع الرقابة الداخلية**
- **عناصر الرقابة الداخلية**
- **أهداف واهمية الرقابة الداخلية**
- **الفرق بين الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية**

المطلب الأول: تعريف الرقابة الداخلية

وقد عرفت لجنة إجراءات المراجعة التابعة لمجمع المحاسبين القانونيين الامريكيين AICPA الرقابة الداخلية بانها خطة التنظيم وكل الطرق والإجراءات والأساليب التي تضعها إدارة الشركة والتي تهدف الى المحافظة على أصول الشركة وضمان دقة وصحة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الاعتماد عليها وتحقيق الكفاءة التشغيلية والتحقق من التزام العاملين وبالسياسات الإدارية التي وضعتها الإدارة. (نصر و شحاته، 2006/2005، صفحة 54)

كما عرفتها لجنة إجراءات التدقيق (Committee on Auditing Procedures) المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA بانها عبارة عن " الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية اصوله وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية المصممة". (الطرايرة و النخالة، 2013، صفحة 63)

وتعرف الرقابة على أنها التنظيم السليم لقسم المحاسبة، إذا تهدف إلى كشف الأخطاء والغش في الوقت المناسب. (تونسي، صفحة 138)

لقد عرفت لجنة طرائق التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AIPA الرقابة الداخلية على انها تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية الأصول وتدقيق البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها، ومن مدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الإنتاجية والعامين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة. (نور الدين، 2015، الصفحات 47-48)

عرفت الرقابة الداخلية من قبل مجمع المحاسبين القانونيين(2001) على انها" مجموعة من المقاييس والطرق التي تتبناها الوحدة بقصد حماية أصولها النقدية وغيرها وكذلك بقصد ضبط الدقة الحسابية ما هو مقيد بالدفاتر". وفي عام 2000 عرف المعهد الحكومي لتصفية المعلومات الرقابة الداخلية بأنها" كأساسيات وإجراءات وممارسات وهياكل تنظيمية يتم تصميمها لتوفير الرقابة معقولة لضمان تحقيق أهداف الاعمال وتفادي الاحداث غير المرغوب فيها او اكتشافها وتصميمها". (الشائبي، 2011/2010، الصفحات 13-14)

المطلب الثاني: أنواع الرقابة الداخلية

<< عرف مجلس معايير المراجعة الأمريكي نظام الرقابة الداخلية بانه السياسات والإجراءات الموضوعة لتوفير درجة معقولة من التأكيد (عدم زيادة تكاليف نظم الرقابة الداخلية عن المنافع المتوقعة تلك النظم) على إنجاز أهداف معينة خاصة بالمنشاة. ان السياسات والإجراءات المتعلقة بالبيانات المالية تعتبر ملائمة للمراجعة والسياسات والإجراءات المتعلقة بالبيانات الغير المالية تعتبر ملائمة للمراجعة فقط في حالة استخدامها بواسطة المراجع لتنفيذ إجراءات المراجعة الداخلية بأنها نشاط أو عملية تتأثر بإدارة المنشأة وموظفيها مصممة لتعطي تأكيد معقول عن تحقيق الأغراض التالية:

1. إمكانية الاعتماد على التقارير المالية.
2. كفاءة وفعالية النظام.
3. احترام وتطبيق القوانين والأنظمة ذات العلاقة ومن خلال التعريف السابق يمكننا تحديد نوعين من المراقبة الداخلية إضافة الى نوع اخر.
   - الرقابة الإدارية
   - الرقابة المحاسبية
   - الضبط الداخلي

❖ الرقابة الإدارية:

وتشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية مع تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية وهي تعتمد في سبيل تحقيق أهدافها وسائل متعددة مثل الكشوفات الإحصائية ودراسات الوقت والحركة، تقارير الأداء، والرقابة الجودة، والموازنات التقديرية، والتكاليف المعيارية واستخدام الخرائط والرسوم البيانية وبرامج التدريب المتنوعة للمستخدمين. (نظمي و العزب، 2012، صفحة 135)

❖ الرقابة المحاسبية:

وتشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة الى اختبار دقة البيانات المحاسبية المنبثقة بالدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها ويضم هذا النوع وسائل متعددة منها —على سبيل المثال–اتباع نظام القيد المزدوج واستخدام حسابات المراقبة(الاجمالية)واتباع موازين المراجعة الدورية واتباع نظام المصادقات، واعتماد قيود التسوية من موظف مسؤول، وجود نظام مستندي سليم ونظام التدقيق الداخلين وفصل الواجبات بموظف الحسابات عن الواجبات المتعلقة بالإنتاج والتخزين. (ديري، 2011، الصفحات 188-189)

❖ الضبط الداخلي:

ذلك النظام الذي يشمل خطة المنشاة وهو عبارة عن مجموعة من إجراءات إدارية ومحاسبية، ومن وسائله:

- مراقبة ذاتية داخل الموظفين.
- يتم توزيع الصلاحيات والمسؤوليات.
- التامين على الموظفين الذي بحوزتهم عهد. (شعت، 2017، الصفحات 29-30)

الشكل رقم(05) مخطط يلخص أنواع الرقابة الداخلية

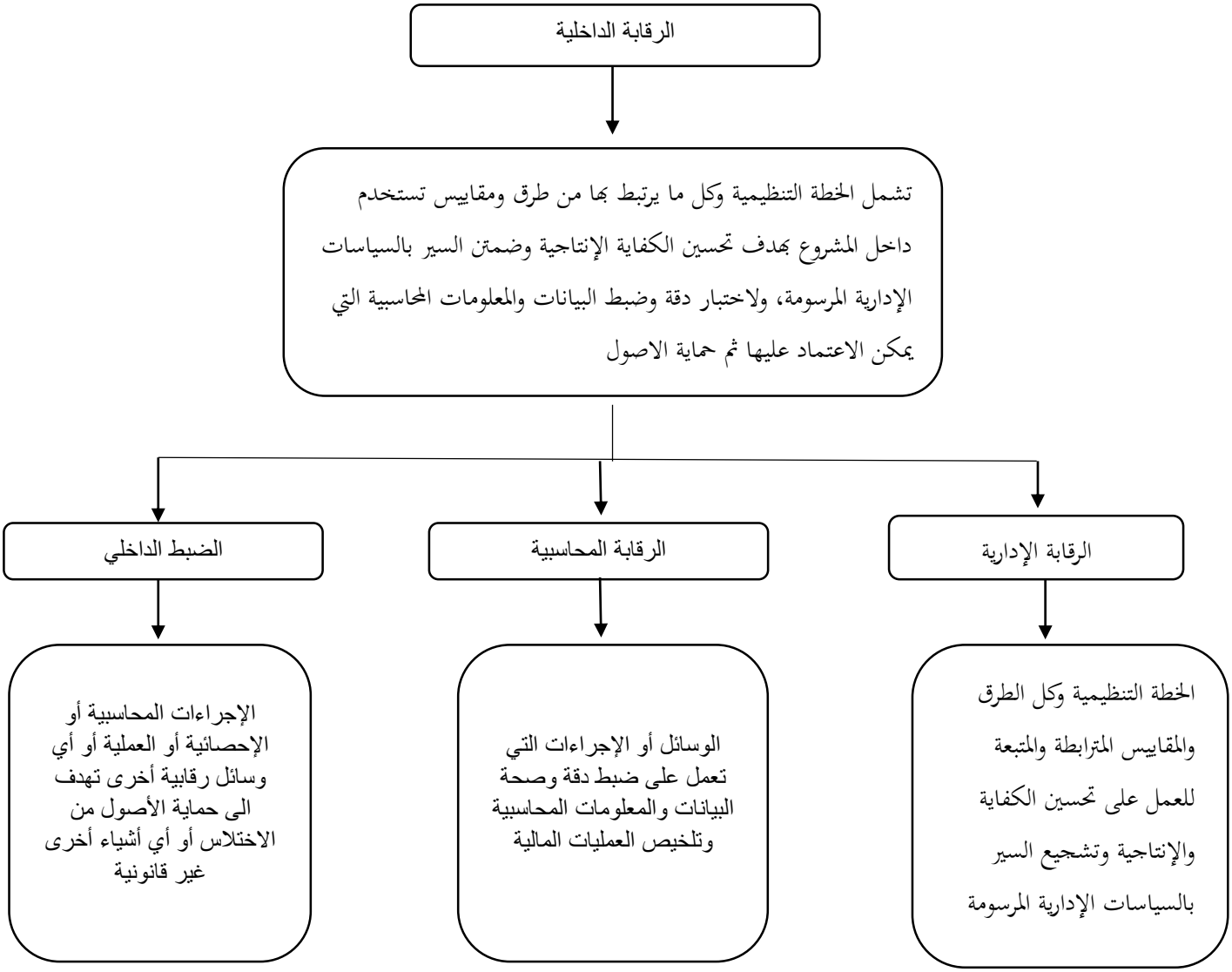

المصدر: عبد الرحمان توفيق، منهج المهارات المالية والمحاسبية المتقدمة الرقابة المالية والتدقيق الداخلي، مركز الخبراء المهنية للإدارة، القاهرة،2006، ص23.

ويوضح الجدول التالي الاختلاف بين الرقابة المحاسبية والرقابة الإدارية من ناحية طبيعتها وأهدافها.

جدول رقم (02): الاختلاف بين الرقابة المحاسبية والرقابة الإدارية

وجه المقارنة	الرقابة المحاسبية	الرقابة الادارية
الهدف من الرقابة	-حماية الأصول من السرقة والضياع والاختلاس وسوء الاستخدام. -التحقق من دقة المعلومات المالية الواردة في القوائم والتقارير المالية.	-التحقق من كفاءة أداء العمليات التشغيلية. -التحقق من الالتزام بالقوانين واللوائح والسياسات والإجراءات التي وضعتها إدارة الشركة.
طبيعة عملية الرقابة	-التحقق من تنفيذ عمليات المنشأة وفقا لنظام تفويض السلطة الملائم والمعتمد من الإدارة. -التحقق من أن عمليات المنشاة قد تم تسجيلها في الدفاتر والسجلات طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.	-التحقق من تنفيذ وتطبيق الإجراءات والسياسات الإدارية.

المصدر: عبد الوهاب نصر علي، شحاتة سيد شحاتة، دراسات متقدمة في الرقابة والمراجعة الداخلية وفقا لأحداث المعايير الدولية والأمريكية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية،2004، ص22

المطلب الثالث: عناصر الرقابة الداخلية

يشمل أي نظام رقابي على خمس مكونات اساسية لابد من الاهتمام بها ودراستها بعناية عند تصميم وتنفيذ أي نظام رقابي حتى يمكن الوصول إلى ضمان معقول لتحقيق الأهداف الرقابية، وتشتمل هذه المكونات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية على:

1. بيئة الرقابة
2. تقييم المخاطر
3. الأنشطة الرقابية أو إجراءات رقابية
4. المعلومات والاتصال
5. المتابعة

أولا: بيئة الرقابة:

تعرف بانها الموقف العام للمدراء والإدارة وادراكهم وافعالهم المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية واهميته في المنشاة وتتكون بيئة الرقابة من:

- أداء مجلس الإدارة واللجان التابعة له.
- فلسفة الإدارة وأسلوب العمل.
- الهيكل التنظيمي للمنشاة واناطة الصلاحيات والمسؤوليات.
- نظام الرقابة الإدارية والمتضمن وظيفة التدقيق الداخلية، والسياسات المتعلقة بالموظفين والإجراءات وفصل المهام.

ثانيا: تقييم المخاطر:

يهتم هذا المكون بتحديد وتحليل المخاطر المتعلقة بتحقيق اهداف المنشأة، والتعرف على احتمال حدوثها ومحاولة تخفيض حدة تأثيراتها الى مستويات مقبولة. (وفاعه، 2017، الصفحات 55-56)

ثالثا: الأنشطة الرقابية او إجراءات الرقابة:

هي السياسات التي تساعد على التأكد من تنفيذ توجيهات الإدارة، حيث انها تساعد على التأكد من تنفيذ توجيهات الإدارة، وكذلك التيقن من ان التصرفات الضرورية قد تم اخذها عند التعامل مع مخاطر تحقيق اهداف المنشاة بخصوص الاعمال والتقرير المالي او الالتزام، بصفة عامة تقع إجراءات الرقابة داخل أربع مجموعات عريضة هي فحص الأداء، وتشغيل المعلومات، وضوابط الرقابة المادية بالإضافة الى الفصل بين الواجبات. (بن عمارة، 2012-2013، صفحة 25)

رابعا: المعلومات والاتصال:

تعد المعلومات ضرورية للشركة وذلك للقيام بمسؤوليات الرقابة الداخلية بهدف دعم تحقيق أهدافها، أما الاتصالات فهي عملية متواصلة متكررة لتقديم المعلومات الضرورية وتبادلها والحصول عليها وتسهم في تمكين الافراد من تلقي رسالة واضحة من الإدارة العليا فيما يتعلق بضرورة اخذ مسؤوليات الرقابة على محمل الجد. ويتكون نظام الرقابة والاتصالات من الأجهزة والبرمجيات والافراد والإجراءات والبيانات، ويشتمل نظام اعداد التقارير المالية على سبيل المثال على السجلات وإثبات وتصنيف وقياس ومعالجة المعاملات المالية ومسؤولية الحفاظ على الأصول. (الشيخ خ.، 2020، الصفحات 46-47)

خامسا: المتابعة

تتطلب نظم الرقابة الداخلية المتابعة والرقابة المستمرة، تمثل المتابعة العملية التي تتعامل مع التقييم المستمر جودة أداة الرقابة الداخلية، تتضمن تلك العملية تقييم تصميم ضوابط الرقابة الداخلية، وتشغيلها على أساس زمني مع الاخذ في الاعتبار التصرفات التصحيحية الضرورية، وعن طريق المتابعة يمكن للإدارة ان تحدد أن ضوابط الرقابة الداخلية تعمل كما هو مستهدف منها، وأنها قد تم تعديلها في مواجهة التغيرات في الظروف المحيطة على نحو ملائم. (بن عمارة، 2012-2013، صفحة 25)

جدول رقم(03) عناصر الرقابة الداخلية ومبادئها

عناصر الرقابة الداخلية	مبادئ الرقابة الداخلية
بيئة الرقابة	1. الالتزام بالنزاهة والقيم الأخلاقية؛ 2. القيام بممارسة مسؤوليات الاشراف؛ 3. إنشاء الأنظمة والسياسات والسلطة والمسؤولية؛ 4. الالتزام بالكفاءة؛ 5. فرض وتعزيز المساءلة؛
تقييم المخاطر	6. تحديد الأهداف المناسبة؛ 7. تحديد المخاطر وتحليلها؛ 8. تقييم خطر الاحتيال؛ 9. تحديد التغيرات المهمة وتحليلها؛
أنشطة الرقابة	10. اختيار أنشطة الرقابة وتطويرها؛ 11. اختيار أنشطة الرقابة العامة على تكنولوجيا المعلومات وتطويرها؛ 12. نشر السياسات والإجراءات في الشركة؛
المعلومات والاتصال	13. استخدام معلومات ذات صلة؛ 14. التواصل الداخلي؛ 15. التواصل الخارجي؛
المتابعة	16. اجراء عمليات تقييم مستمرة و/او أنظمة؛ 17. تقييم أوجه القصور والابلاغ عنها؛

المصدر: خالد مصطفى الشيخ، إجراءات المراجعة الداخلية واثار تطبيقها على الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، منشاة المعارف، الإسكندرية،2020، ص48،47.

المطلب الرابع: أهمية واهداف الرقابة الداخلية

أولا: أهمية الرقابة الداخلية

في بادئ الامر كانت لا توجد أهمية كبيرة لأنظمة الرقابة الداخلية نظرا لعدم وجود فصل بين الملكية والإدارة، حيث كانت هناك رقابة المالك أو ما يعرف بالرقابة الشخصية، وكان المالك يقوم بنفسه بالرقابة على أنشطة المنشأة، وبعد ذلك ظهر مفهوم الرقابة control كمرادف للضبط الداخلي internal check والذي يعني توزيع المسؤوليات والسلطات بطريقة تحقق الضبط التلقائي للعمليات اليومية وذلك عن طريق قيام شخص اخر بمراجعة ما قام به غيره، ولكن الفضائح المالية ودعاوي الاحتيال المالي التي حدثت في السنوات الأخيرة أظهرت ضعف أنظمة الرقابة الداخلية في العديد من المنشآت مما أدى الى الاهتمام المتزايد بأنظمة الرقابة الداخلية ودورها في منشآت الاعمال الحديثة. (المدهون ر.، 2014، صفحة 67)

تعد الرقابة الداخلية عنصرا مهما في نظام حوكمة المنشأة والقدرة على إدارة المخاطر، وتعد الأساس الذي يدعم تحقيق اهداف المنشاة وتعزيز وحماية قيمتها. لا شك ان الفشل التنظيمي للمنشاة، يؤدي–عادة–الى فرض قواعد ومتطلبات إضافية، بالإضافة الى الوقت المستنفذ والتكاليف التي تتحملها المنشاة في سبيل الالتزام بالقواعد الرقابية. لكن هذا يطمس حقيقة أن النوعية السليمة من أساليب الرقابة الداخلية–التي تمكن المنشاة من الاستفادة من الفرص، وفي الوقت نفسه تجنب التحديات–يمكن في حقيقة الامر، أن توفر الوقت والمال، وتحفز عملية إضافة القيمة والمحافظة عليها. وتوفر–أيضا–الرقابة الداخلية الفعالة للمنشاة، ميزة تنافسية، حيث يمكن ان يكون باستطاعة المنشاة ذات الرقابة الداخلية الفعالة، إدارة المخاطر بشكل أفضل (القانونين, الهيئة السعودية للمحاسبين، 2013، صفحة 7)

ثانيا: أهداف الرقابة الداخلية

أصبحت هذه العناصر الأربعة تلقى قبولا عاما كهدف عام لأي نظام للرقابة الداخلية

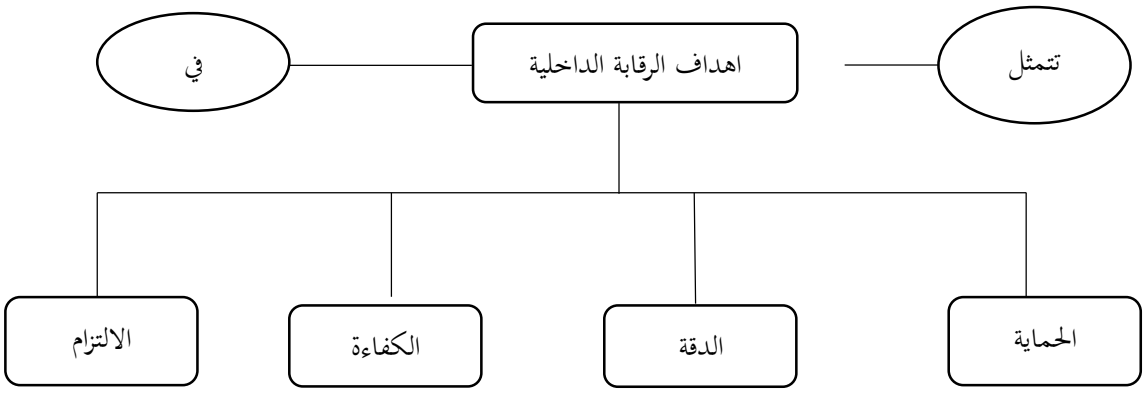

الهدف الأول: حماية الأصول:

تمثل حماية أصول المشروع هدفا رئيسيا من اهداف الرقابة الداخلية في المشروع، وتتخذ هذه الحماية اشكال وأساليب متعددة تدور جميعها حول توفير الحماية التامة لأصول المشروع من التبديد والضياع او الاسراف او السرقة....

ويمكن ان تتحقق عن طريق الوقاية من الاخطار المتعمدة التي قد ترتكب عند معالجة العمليات بقصد إخفاء انحراف معين او غش او اختلاس، ولا شك ان هذا يعتمد على تخطيط مسبق ومتعمد من قبل افراد غير أمناء على ما يقومون به من عمل وتتوفر فيهم سوء النية ومن امثلة هذه الأخطاء المتعمدة، تعمد عدم اجراء قيد محاسبي معين، التلاعب او التحريف المقصود في السجلات بالشكل الذي يبدو معه عدم وجود تعارض مع التطبيق السليم للمبادئ المتعارف عليها. وكذلك من الأخطاء غير المتعمدة وتنتج عادة من التطبيق الخاطئ للمبادئ والقواعد المحاسبية، او الجهل بهذه القواعد عند العاملين في المجال المحاسبي في المشروع. ومن امثلة ذلك، تسجيل مصروف معين على انه مصروف رأسمالي، مما يؤدي الى زيادة رقم الرباح وتضخم قيمة الأصول، تسجيل مصروف رأسمالي معين على انه مصروف ايرادي، مما يؤدي الى تخفيض رقم الأرباح وعدم اظهار الأصول بقيمتها الحقيقة في قائمة المركز المالي، أخطاء في اجراء قيود اليومية او الترحيل الى حسابات دفتر الأستاذ، أخطاء السهو (غير المتعمد) بصفة عامة سواء كان سهوا كليا او جزئيا، كذلك المحافظة على الأصول من الاختلاس والسرقة والغش ويعني ذلك حماية الأصول من التصرفات غير المشروعة وغير المقبولة بصفة عامة، والتي يتم ارتكابها مع العلم بعدم مشروعيتها، والاختلاس او السرقة او الغش كلها أمور مرفوضة وغير مقبولة، حيث يترتب على ارتكابها مساءلة الافراد المسؤولين ومن امثلة ذلك الاستلاء على جانب من أموال الشركة دون وجه حق، اغتصاب اصل من أصول الشركة عن طريق إجراءات مضللة، دون علم ملاك الشركة، التحريف عند التسجيل في الدفاتر

والسجلات بطريقة مدروسة ومخطط لها، قيام امين المخازن مع الغير بالسطو على مخازن الشركة او خزائنها، وهو ما يدخل في نطاق السرقة.....

ومن كل ما سبق نستنتج ان حماية الأصول التي تعتبر الهدف الرئيسي للرقابة الداخلية تدور حول الأخطاء المتعمدة والاخطاء الغير متعمدة والاختلاس او السرقة او الغش. (الصحن و سرايا، 2003-2004، الصفحات 134-137)

الهدف الثاني: دقة البيانات المحاسبية وتكاملها وملائمتها

تعني دقة البيانات ان تكون المعلومات موضوعية، تعطي صورة عادلة عن وضع المؤسسة ضمن بيئة نشاطها، وان تكون هذه المعلومات حاضرة وجاهزة بالشكل الكامل والملائم، وفي الوقت المناسب، خدمة للأطراف المستفيدة، وترتبط المعلومات المحاسبية بالعمليات الناتجة عن مزاولة الأنشطة المختلفة بالمؤسسة، تلك العمليات التي تعد مجالا لتطبيق الرقابة الداخلية، وتتولد عنها

معلومات محاسبية، وتتم هذه العمليات عبر سلسلة من الخطوات هي: التصريح بالعمليات، تنفيذها، تسجيلها في الدفاتر، والمحاسبة عن نتائجها.

فإذا ما تمت مراعاة هذه الخطوات التي يمر بها إتمام العمليات، مع اجراء عملية المراجعة لما يتم تسجيلها فإن المعلومات المحاسبية الناتجة عن ذلك يمكن الوثوق فيها وعدها دقيقة وملائمة وكاملة. (القاضي ، دحدوح، و قريط، 2007-2008، صفحة 70)

الهدف الثالث: الالتزام بالسياسات الإدارية

يرتبط هذا الهدف بالسياسات التي تفرض بالنظم والقوانين والسياسات التي تفرض على المنشأة كما يرتبط أيضا بالنظم والسياسات التي تضعها الإدارة. من الأهداف الفرعية لهذا الهدف ما يلي:

- الالتزام بالنظم السارية المنظمة للصناعة التي تعمل فيها المنشأة.
- الالتزام بالتعليمات الحكومية التي تصدرها جهات حكومية معنية بالأشراف على المنشاة.
- الالتزام بالنظم المعمول بها وفقا للنظام الأساسي للمنشأة.
- الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية والمنظمة للعمل.

هذه اهم اهداف الرقابة الداخلية التي اثارتها المعاهد والمجامع الخاصة بالرقابة والمراجعة الداخلية. (الوادية، 2016، صفحة 16)

الهدف الرابع: الاستخدام الاقتصادي الكفء للموارد

ويعني هذا تجنب أوجه الاسراف والقصور والتبذير في استخدام الموارد المتاحة، ومن ثم الارتقاء بالكفاية الإنتاجية في استخدام تلك الموارد. وتعني الكفاية قدرة المؤسسة (او أي نشاط او وظيفة معينة) على تحقيق الهدف المحدد اقل تكلفة ممكنة.

وتتبع عدة أساليب للارتقاء بالكفاية الإنتاجية، ومن أهمها الموازنات التخطيطية، والتكاليف المعيارية، ودراسة الزمن والحركة، ورقابة، وتدريب العاملين لرفع الجودة مستوى أدائهم.....الخ.

اما بالنسبة للوسائل، فإن المناقشة السابقة للأهداف سمحت بالإشارة إلى بعض الوسائل الضرورية، بشكل غير مباشر، على الرغم من ان التعريفات نفسها، حددت عددا معينا من وسائل الرقابة الداخلية.

ومع ظهور عدد من الأمثلة بشأن التقارير المالية المزورة في السبعينات واوائل الثمانينات، دعت منظمات المحاسبة الرئيسية في أمريكا اللجنة الوطنية حول التقارير المالية المزورة (لجنة تريدو اي) لدراسة العوامل المسببة لوضع التقارير المزورة، ووضع التوصيات من اجل التقليل من حدوثها، واعدت اللجنة عددا من التوصيات تطرقت بشكل مباشر إلى الرقابة الداخلية، وعلى سبيل المثال، فقد شددت التوصيات على أهمية لجنة المراجعة المؤهلة، واهمية العمل الهادف والفاعل للمراجعة الداخلية في سبيل منع حصول ممارسات التزوير، كما دعت أيضا إلى رعاية المنظمات كي تعمل سوية من اجل توحيد تعاريف الرقابة الداخلية المتنوعة ومفاهيمها، وقد اعدت لجنة رعاية المنظمات(COSO) دراسة تنصح بما يلي:

1. وضع تعريف مشترك للرقابة الداخلية لخدمة حاجيات الأطراف المختلفة.
2. تأمين معيار تستطيع من خلاله الشركات الأخرى تقويم أنظمتها الرقابية والعمل على تطويرها. (القاضي ، دحدوح، و قريط، 2007-2008، الصفحات 71-72)

يتضح من اهداف الرقابة الداخلية بالمفهوم الحديث، انها تغطي كافة جوانب التنظيم ونشاطاته الداخلية، ليس فقط فيما يتعلق بالنظام المحاسبي، وانما الاهتمام بالنظام الإداري والوظائف المرتبطة به. وبذلك أصبحت الرقابة الداخلية بمثابة الوسيلة الفعالة، التي

تمكن من توفير المعلومات الملائمة، والحماية اللازمة لكافة الأصول، وتقييم أداء كافة المستويات الإدارية ومراكز المسؤولة التابعة لها، ومن ثم المساعدة في اتخاذ القرارات المشتقة من أهداف المنشأة. (مسعد و الخطيب، 2009، صفحة 194)

المطلب الخامس: الفرق بين المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية

يمكن اظهار الاختلاف بين المفهومين فيما يلي:

تمثل الرقابة الداخلية جميع الإجراءات واللوائح والقوانين التي تضعها المنظمة في سبيل المحافظة على الأصول من الاختلاس وصحة التقارير المالية من الأخطاء غير المقصودة او من الغش والتزوير، وهي تنقسم الى ثلاثة اقسام رئيسية تتمثل في: الضبط الداخلي وهو يمثل السياسات واللوائح والإجراءات وذلك للتأكد من مدى الالتزام به–الموازنات التقديرية–المراجعة الداخلية.

اما المراجعة الداخلية فهي تهدف الى تطبيق الصحيح لنظام الرقابة الداخلية للمنظمة ومراجعة اللوائح والقوانين الموفرة لذلك، وبالتالي فان نظام الرقابة الداخلية اعم واشمل ويحتوي على إدارة المراجعة الداخلية. (عميرة، 2018/12/23، صفحة 20)

المبحث الثالث: تقييم نظام الرقابة الداخلية

1–عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية

نقطة بداية التدقيق هي فحص مدى كفاية وفعالية الرقابة الداخلية ويقوم برسم برنامج التدقيق المناسب مع تحديد كمية الاختبارات اللازمة وحجم العينة المناسبة.

ان عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية سواء كانت تمهيدية او معمقة تكون مفيدة عندما تتم حسب ما يلي:

- تحديد أنواع المخاطر المتعلقة بأهداف المراقبة التي يمكن تفاديها من خلال نظام رقابة فعال.
- تحديد عمليات المراقبة بواسطة فحص الإجراءات والتعليمات الموجهة للمستخدمين وكذلك من خلال المقابلات بهدف التنبيه من المخاطر التي تم تحديد نوعها.
- توثيق نتائج هذا الفحص من خلال رسوم بيانية او خريطة تتبع نظام الرقابة الداخلية.
- التأكد من المام المدقق بنظام الرقابة الداخلية وذلك من خلال تتبعه لسير عدد من العمليات داخل النظام (اختبار المسار) (بلمقدم و بلدغم، 2019، الصفحات 1001–1002)

2–طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية:

توجد أكثر من طريقة لتقييم نظام الرقابة الداخلية أهمها:

-الطريقة الأولى: طريقة الاستقصاء

تقوم هذه الطريقة على إعداد قائمة أسالة، تغطي إجراءات الرقابة الداخلية لكل دورة عمليات، والبيانات الواردة ويجب ان تصاغ هذه الأسئلة بطريقة تهدف الى الاستفسار عن تفصيلات العمل، وخطواته المتبعة في مركز النشاط ويراعي عند تصميم القائمة تحديد العلاقة بين الأسئلة المختلفة بطريقة تمكن المراجع من مراعاة الاعتبارات التالية وهي:

- إظهار مصادر المعلومات المستخدمة في الإجابة عن كل سؤال والتحقيقات التي تتم للتأكد منها؛
- التفرقة بين نقاط الضعف البسيطة ونقاط الضعف الجسمية، في إجراءات الرقابة الداخلية؛
- احتوائها على وصف تفصيلي لنواحي الضعف في إجراءات الرقابة الداخلية. (مايده و سباع، ديسمبر2017، صفحة 247)

-الطريقة الثانية:

تعتمد هذه الطريقة على قيام المراجع الداخلي بوضع تقرير يصف النواحي المختلفة للرقابة الداخلية في المؤسسة، ويتضمن شرح لتدقيق العمليات والسجلات الموجودة بها. وتقييم الاختصاصات والتعرف بالموظف الذي يقوم بالعمل وطريقة تنفيذ هذا العمل من اجل التوصل الى أوجه الإصلاح التي يمكن اقتراحها على إدارة المؤسسة.

يتميز هذا الأسلوب بالسهولة والبساطة حيث يمكن وضع أسئلة للموظفين ليقوموا بكتابة الشرح المطلوب عن أداء كل عملية والإجراءات التي تمر بها والمستندات التي تعد من اجلها. والدفاتر التي تسجل بها. لكن يعاب عليها صعوبة تتبع الشرح المطلوب في وصف الإجراءات. وبالتالي صعوبة التعرف على مواطن الضعف في النظام، كما يمكن ان يحدث سهو عن ذكر بعض العناصر الرقابية الهامة، وهذا الأسلوب عادة ما يكون في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث نظام الرقابة الداخلية بسيط. (خلادي، 2020/12/31، صفحة 19)

-الطريقة الثالثة: الملخص التذكيري

هو عبارة عن بيان تفصيلي تحدد فيه الإجراءات والاسس التي يتميز بها النظام السليم للرقابة الداخلية من أجل الاسترشاد به عند القيام بعملية الفحص والتقييم، وبذلك يعد هذا الملخص دليلا ومرشدا لتقييم نظام الرقابة الداخلية يمكن الرجوع اليه في أي وقت.

تمتاز هذه الطريقة بالاقتصاد في الوقت ولكن يؤخذ عليها بأنها لا يتم فيها التدوين الكتابي، وعلى كل مراجع وضع الأسس التي يراها مناسبة في عمله. (خلادي، 2020/12/31، صفحة 19)

خلاصة الفصل الثاني:

نظام الرقابة الداخلية جزء لا يتجزأ من كل نظام تستخدمه المؤسسة لتنظيم وتوجيه عملياتها وليس نظاما مستقال بحد ذاته، وهو مجموعة من الاعمال والأنشطة التي تحدث بشكل مستمر داخلها، بحيث يضع أساسها وينفذها ويراقبها ويطورها الأفراد على كافة المستويات بالمؤسسة، كما يجب أن يراعى في تصميمها عنصري العائد والتكلفة.

لا يشمل نظام الرقابة الداخلية على الأمور والإجراءات المتعلقة بوظائف النظام المحاسبي والتقارير المالية فقط، بل يمتد ليشمل الجوانب الإدارية والتنظيمية، بداية من المخطط وبرامج المؤسسة مرورا بالهيكل التنظيمي انتهاء بالوسائل والأدوات اللازمة لتحقيقها، كما أن أهدافه تتعدى الثقة في التقارير والمحافظة على أصول المؤسسة إلى الالتزام بالقوانين واللوائح وترشيد استخدام الموارد المتاحة والارتقاء بالممارسة الفعلية الأنشطة وتحقيق الكفاية الإنتاجية، وهذا من أجل إعطاء تأكيد معقول حول إمكانية تحقيق الأهداف المسطرة.

دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –بسكرة–

المبحث الأول: بطاقة تعريفية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية المديرية الجهوية للاستغلال-بسكرة-

تم انشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR في 17 جمادى الأول 1402 الموافق ل 13 مارس1982 بموجب المرسوم الرئاسي رقم106/82 وقد نتج عن إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري.

المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

أولا: تعريفه

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة مالية وطنية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، فهو ينتمي إلى قطاع عمومي إذا يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة إلزامية الى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي، وترقية العالم الريفي ودعم النشاطات التقليدية المختلفة والحرفية راس المال المسجل لبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو 33 مليار دينار جزائري. مهمتها الأساسية تطوير الزراع وتعزيز المناطق الريفية تتكون في البداية من 140 فرع، لديه شبكة حاليا أكثر من 300 فرع و39 مديرية إقليمية، كما يشتغل حوالي7000 موظف فهو يعتبر من أهم البنوك في الجزائر باعتباره يمتلك أكبر شبكة على المستوى الوطني.

أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة وبدون فائدة والمساهمة في التنمية مع وضع قواعد تحمي البنك وتجل معاملته مع زبائن أقل مخاطرة ولتحقيق أهدافه وضع البنك استراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني.

ثانيا: مهامه ومجال تدخله

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال المصرفي، فان بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

- معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض، الصرف، الصندوق.
- فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع.
- المساهمة في تجميع الادخارات.
- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى.
- تامين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها.
- تطوير الموارد والتعاملات المصرفية وكذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطوير المنتجات والخدمات المقدمة.
- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عنايتي الادخار والاستثمار.
- تطور شبكته ومعاملاته النقدية.
- تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجارة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الاستفادة من تطورات العمالية في مجال العمل المصرفي.

وفي إطار سياسة القروض ذات المردودية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ب:

- تطوير قدرات تحليل المخاطر.
- إعادة تنظيم إدارة القروض.
- تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات الفائدة تتماشى وتكلفة الموارد.

لقد عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولأجل تعزيز مكانته التنافسية والتوجه الاقتصادي الجديد للدولة وسياستها بصفة عامة، يوضع مخطط استراتيجي شرع في تطبيقيه مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرون تلخصت أهم محاوره في:

- ✓ إعادة تنظيم وتسيير الهيئات والهيكل التنظيمي للبنك.
- ✓ عصرنة البنك (تقوية تنافسيته).
- ✓ احترافية العاملين.
- ✓ تحسين العلاقات مع الأطراف الأخرى.
- ✓ تطهير وتحسين الوضعية المالية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

يتميز الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، بكونه يرتكز على شبكة من الوكالات، ويشرف عليها مجموعة الفروع التي تتولى مهمة تنظيمها، وتسييرها في منطقة عملها.

نجد في أعلى الهرم الإدارة العامة يشرف عليها المدير الجهوي، وتتكون هذه الإدارة العامة من مديريات تشرف على الفروع وتتخصص كل واحدة في مهمة معينة.

تكمن مهمة الوكالات في منح القروض إذا كانت لا تتجاوز القيمة المحددة من طرف الإدارة العامة، وإذا فاقت قيمة طلب القرض فإن صلاحيات المديرية تحول الملف الى الإدارة العليا، التي تدرس الطلب وتعطي القرار النهائي وهي التي تراقب سير وتطبيق الخطة الموضوعية من منح الائتمان حتى اجال تحويلها.

الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية عبارة يتكون من: المدير الجهوي في قمة المخطط والأمانة العامة، وخلية المنازعات والشؤون القانونية، وثلاث مديريات كل مديرية لها عدة فروع سنتطرق اليها:

- مديرية النيابة للاستغلال: تتكون من ثلاثة مصالح هي:
  - مصلحة القروض والتجارة الخارجية.
  - مصلحة التنشيط التجاري.
  - مصلحة وسائل الدفع.
- مديرية النيابة للإدارة والمحاسبة: تتكون من ستة مصالح وهي:
  - مصلحة المستخدمين.

- مصلحة الوسائل العامة.
- مصلحة الاعلام.
- مصلحة المحاسبة
- مصلحة الميزانية.
- مصلحة التحليل والتطهير المحاسبي.

- مديرية النيابة لمتابعة اخطار القروض: تتكون من ثلاثة مصالح:
  - مصلحة المتابعة التجارية والتجارة الخارجية.
  - مصلحة ما قبل المنازعات.
  - مصلحة متابعة الضمانات.

انظر:

الشكل رقم(06) هيكل بنك الفلاحة والتنمية الريفية

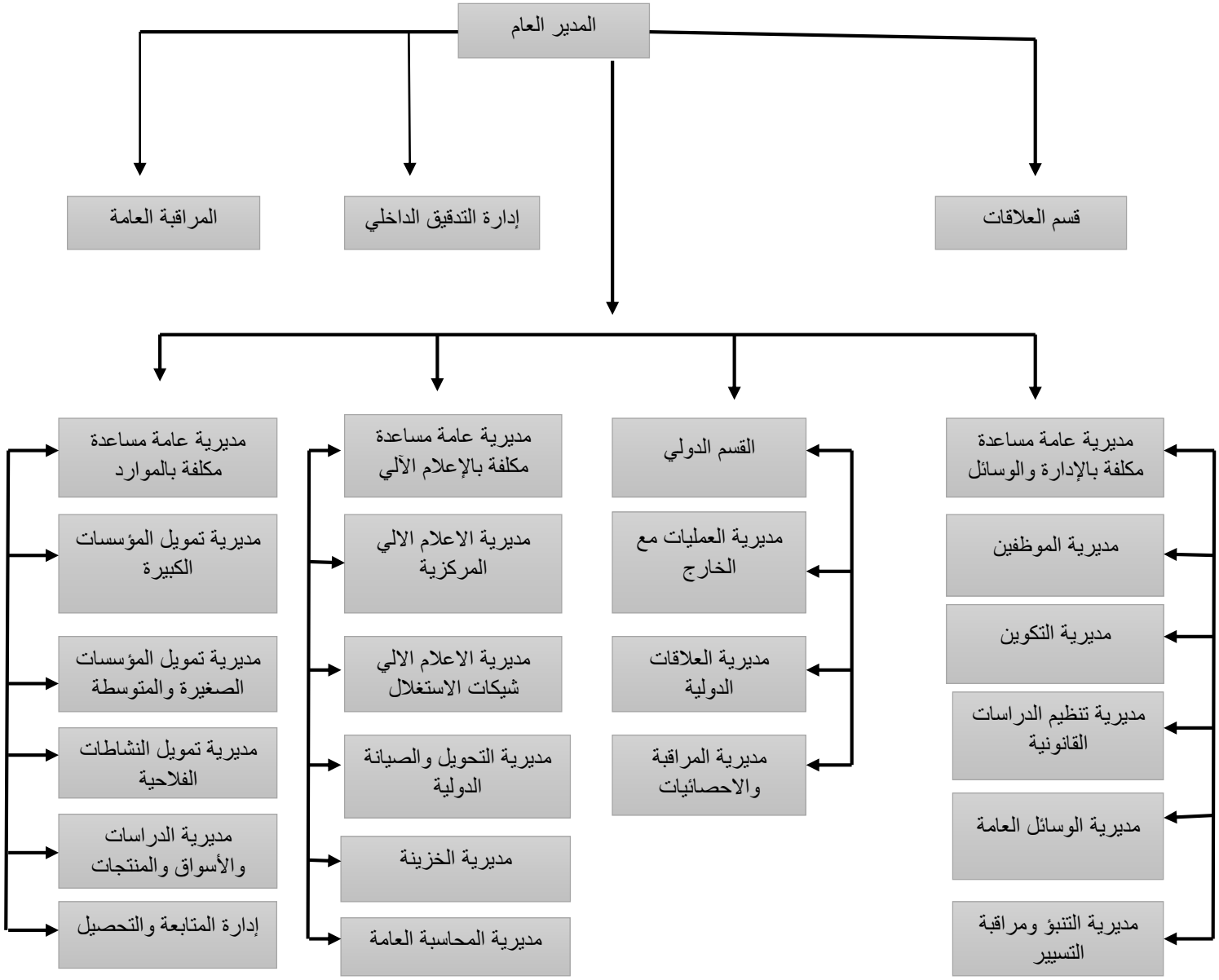

المصدر: مطلوبات بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المطلب الثالث: موارد وأهداف بنك والتنمية الريفية BADR

أولا: موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تتكون موارد البنك الفلاحي حسب المادة 25 من مرسوم رقم162/82 المؤرخ في 13 مارس1982 من:

- ✓ رأسماله الأساسي واحتياطاته.
- ✓ الودائع الفردية والمحددة الأجل التي يتلقاها من الجمهور.
- ✓ الأموال المتوفرة التي متحصل عليها من الهيئات العمومية التابعة للهياكل والاعمال الفلاحية والحرفية والزراعية وغيرها من...

- ✓ التسبيقات التي تقدمها الخزينة لتمويل برامج التنمية.
- ✓ الاعتمادات المالية المخصصة للصندوق والخصم التي يمكنها الحصول عليها من المؤسسات المصرفية الأخرى لاسيما البنك المركزي الجزائري.
- ✓ جميع الحصائل والوسائل المالية الأخرى الناجمة عن أعماله.

ثانيا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- ✓ ضرورة العمل في سبيل استقلال البلاد بتحقيق الاكتفاء الذاتي للحاجيات الوطنية لمنتوجات الفلاحية، هذا الاستقلال لا يمكن الحصول عليه الا بدفع التنمية الريفية بصفة ملموسة.
- ✓ رفع المستوى المعيشة وتحسين ظروف حياة سكان الأرياف.
- ✓ رفع مساهمة الفلاحة في الإنتاج الوطني.
- ✓ إعادة تنظيم جهاز الإنتاج الفلاحي.
- ✓ تنمية الري ببناء السدود.
- ✓ الزيادة في مساحات الأراضي الصالحة للزراعة مع استصلاح أراضي جديدة.

المطب الرابع: نشاطات بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

أولا: نشاطات بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يقوم بنك البدر لوكالة بسكرة بدور الوسيط بين أصحاب الفائض المالي(المدخرين) وأصحاب العجز(المستثمرين)، حيث يقوم بتقديم الأموال التي يحصل عليها في شكل ودائع كقروض المستثمرين مقابل سعر فائدة على هذه القروض، وعادة يكون سعر الفائدة على القروض اكبر من سعر الفائدة على الودائع وهذا الفارق يمثل الربح الذي يحصل عليه البنك هذا فضلا عن بعض النشاطات الثانوية حيث يقوم بنك البدر بنشاطات أخرى تتمثل خاصة في منح تسهيلات الإطارات المتخرجة في الجهات، كالمهندس، والأطباء وذلك بمنحهم قروض للقيام بمشاريع مختلفة أي المساهمة في التشغيل وتخفيض معدلات البطالة.

ثانيا: الخدمات المقدمة من طرف بنك البدر

لتطوير وتقديم أحسن الخدمات التزم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR على إدخال تكنولوجيا جد متطورة على جميع خدماته في الأوراق وهي كالاتي:

1. بطاقة BADR: وهي عبارة عن ورقة يمنحها البنك لتسهيل حياتهم العملية من اجل دفعها لفئة معنية من الزبائن للاستفادة من الخدمات المصرفية حتى أيام العطل وذلك بوجود جهاز على إحدى واجهات البنك الخارجية يسمح للزبون بالتعامل بكل سهولة بوضع البطاقة في المكان المخصص لها مع تحديد المبلغ المراد سحبه.

2.سندات الصندوق: تسمح للعملاء باستثمار أموالهم بشراء سندات الصندوق باسم مجهول وعند الحاجة يمكن اخذ القرض واظهارها في بنك اخر.

3. ايداع لمدى: عبارة عن ورقة يقدمها البنك للعملاء الذين يضعون أموالهم لديه وذلك بتحديد مدة الإيداع ولا للعميل اخذ إلا في الوقت المحدد لذلك والبنك الذي وضع فيه وليس للعميل اخذ أي قرض.

4. حساب العملة الصعبة. تمنح للعملاء الذين يفتحون حساب خلص بهم بالعملة الصعبة حسب الشروط العامة للبنك.

5. إدخال الاشبال: وهو خاص يمنح لأولياء الذين يدخلون اوال لأطفالهم لتساعدهم في بداية حياتهم.

6. دفتر الادخار: وهو خاص بالكبار يمكنهم سحب وايداع أموالهم في أي وقت وفي أي بنك.

7. BADR للاطلاع: وهو برنامج خاص في الاعلام الالي متطور جدا يستطيع العملاء متابعة حساباتهم عن بعد.

8. المعالجة الالية: هو برنامج ذو تطور حيث يمكن العميل من اجراء عملياته في وقت سريع جدا.

9.اوراق أخرى: تشتمل الشيك وهو صك يتضمن امرا صادرا من شخص وهو الحساب الى شخص اخر يسمى المسحوب عليه وهو البنك بان يدفع مبلغ معين الى شخص يسمى المستفيد، والكميات وسندات السحب، وكلاهما ورقتان تجاريتان، بالنسبة للكمبيالة تتضمن طرفين هما الساحب والمستفيد اما سنوات السحب عناصرها ثلاثة اشخاص هم: الساحب والمسحوب عليه والمستفيد.

المطلب الخامس: دور ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية" بنك تجاري "وهو مثل البنوك التجارية بإمكانه:

- فتح الحسابات لأي شخص قادر يتمتع بالأهلية.
- معالجة عمليات البنك قروض، صرف، خزينة.
- القيام بجمع ودائع التوفير والادخار.
- فتح ودائع متوسطة أو طويلة الأجل.
- التعامل ببطاقات الاعتماد.
- تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية من استراد وتصدير.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية " وسيلة للمراقبة":

يقوم بمراجعة مدى مطابقة التدفقات النقدية للمؤسسة مع المخططات والبرامج المتعلقة بها، وهذا تحت وصايا السلطات المعنية وكذلك يتدخل دوريا في وضعيتها وتسييرها المالي. المادة 04 من القانون الأساسي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية هي التي تحدد مجالات تدخله، تتمثل مهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية خاصة في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على مختلف اشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات جاري العمل بها في منح القروض والمساهمة فيما يلي طبقا لسيادة الحكومة:

- تنمية مجموع قطاع الفلاحة.
- ترقية النشاطات الفلاحية كما تزوده الدولية بقروض أخرى قصد ضمان التمويل.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية" بنك التنمية:"

- تكمن أهميته في المشاركة في ترقية النشاطات الفلاحية والصناعية والحرفية لهذا يجب اتباع الاجراءات للحصول على قروض الاستثمار وفق البرنامج المالي وتنفيذ للمخططات التنموية كما يساهم في تنمية العالم الريفي خاصة الأطباء والصيادلة.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية" بنك الفلاحة:"

قوم بتخصيصه وتمويله ل :

- مزارع القطاع الخاص.
- صناعة العتاد الفلاحي.
- السكن الريفي.
- مركز تنظيم الغابات.
- الصيد البحري والتربية المائية.
- تعاونيات تسويق المنتجات الصناعية والزراعية.
- تمويل البرامج الريفية.
- مشاريع الري الصغيرة.

المبحث الثاني: الرقابة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

نظرا لعدم استطاعتنا التحصل على الميزانيات التقديرية لهذا البنك المجمعة(الاجمالية)، وهذا للقيام بالرقابة اللاحقة بمقارنة الأداء الفعلي مع المخطط لذلك نكتفي بدراسة الرقابة الدورية التي تقوم بها المديرية الجهوية.

وتنقسم هذه الرقابة الدورية الى ثلاث رقابات هي:

- الرقابة الإدارية والمحاسبية.
- الرقابة القانونية.
- الرقابة على التجارة الخارجية والقروض.

وتجدر الإشارة الى ان هذه الرقابة تكون علة الوكالات التسعة التابعة لبسكرة والوادي مرة واحدة في السنة لكل وكالة، وتكون الرقابة فجائية.

المطلب الأول :الرقابة الإدارية والمحاسبية:

وقبل البدء في توضيح كيف تتم هذه الرقابة نذكر فقط أنه تتم الرقابة على الصندوق قبل بداية الوكالة في عملها، أي قبل التاسعة صباحا، وهذا لعدم إزعاج الزبائن، وتتم الرقابة على عدة مصالح في الوكالة وهي:

- **في ما يخص الصندوق:**

يقوم المراقب بالتأكد من استقبال وإرسال الأموال من طرف الوكالة للبنك المركزي، وهذا يحدث في كل صباح ويجب أن لا يقبض كل الأموال (النقدية) بل يجب مقارنتها بدفتر الاحتياجات، ولا يجوز أن تتجاوز الأموال المكدسة الاحتياجات، وإذا تجاوزت يجب أن تكون مبررة، يجب أن يتأكد المراقب من أن باب الخزينة له أرقام مشفرة ومفتاح.

1.1 الموجودات :بالدينار أو بالعملات الصعبة:

- يقوم المراقب في هذه الحالة بمطابقة أو مقارنة بين الموجودات الحقيقية في خزينة البنك (الوكالة) مع دفتر اليومية ونظام الإعلام الآلي.
- مطابقة أصناف النقود من طرف المراقب ومثال على ذلك وجود 100 ورقة نوع 500 دينار في دفتر أموال الصندوق يجب أن يكون أيضا 100 ورقة في الحقيقة، وهنا المراقب هو الذي يتأكد من ذلك .يجب أن يتأكد المراقب من وجود تبرير للنقود المكدسة أما لطلب من الزبائن أو لتسديدات متوقعة إلى غيرها من التبريرات حيث الزائد يرسل إلى البنك المركزي كما يتأكد المراقب من وجود مراقب دائم للصندوق في الوكالة.
- يجب أن يتأكد المراقب من عدم وجود تشطيب وحشو كبير للمعلومات في الدفتر الخاص بأموال في الصندوق.

2.1 في ما يخص الأموال الفاسدة (الممزقة):

حيث في هذا الخصوص عون الرقابة يقوم بمراقبة الوكالة كما يلي:

- مراقبة حساب هذه النقود في دفتر اليومية ومطابقتها مع الموجودة حقيقة.
- تسجيل مبالغ هذه النقود الفاسدة.
- حسابات الخزينة.
- حساب البنك المركزي.
- حساب الخزينة العمومية.
- حساب البنوك التجارية الأخرى.

وتكون الرقابة هنا بمقارنة الأرصدة (أي ما دخل وما خرج من هذه الحسابات) بين الوكالة والمتعاملين المذكور أعلاه، والمقارنة تكون بين الأرصدة الموجودة في دفتر اليومية ونظام الإعلام الآلي.

- عدم تجاوز أرصدة الحسابات للسقوف المحددة من طرف المديرية الجهوية للاستغلال.
- يجب الاحتفاظ بالأموال في هذه الحساباتت (التكديسات) ، وتكون مبررة.
- يجب أن يتأكد المراقب من أن الحسابات السابقة ذات أرصدة مدينة خاصة حساب بنك الجزائر، وهذا لكي لا يكون هناك نقدية عاطلة

حساب الصكوك البريدية:

وفيه يتأكد المراقب من مطابقة الأرصدة الموجودة في حساب دفتر اليومية مع البيان الأخير لحساب الصكوك البريدية، ومع نظام الإعلام الآلي.

الطوابع:

- طوابع بريدية للمرسلات :يجب الاطلاع على الموجودات من هذه الطوابع ومقارنتها مع الدفتر المدون فيه جميع المعلومات عليها، وأيضا مطابقة مبالغ آخر مؤونة خاصة بهذه الطوابع.
- طوابع جبائية :ويتم فيه مقارنة المؤونة المخصصة لها في دفتر اليومية مع الموجودات فعلا.

3.الشباك والمعاملات:

- مراقبة كيفية استقبال الزبائن من طرف الموظفين وهذا للمحافظة على بقاء الزبائن يتعاملون مع هذا البنك.
- وضع كل وثائق السحب والإيداع في متناول الزبائن لعدم حدوث فوضى مع زيادة الطلب عليها.
- مراقبة سير العمليات العامة المتمثلة في الإيداع والسحب وأيضا تحويل النقود من حساب إلى حساب، مثال :هل يقوم الموظفون بعملهم على أكمل وجه، من حيث السرعة... إلخ.
- مراقبة إذا كان يتم توزيع بطاقات للزبائن حسب ترتيبهم في الاقتراب من الموظف لإنهاء أعمالهم.

4.العمليات المديرة للإيراد:

1.4.عمليات الأوراق المالية:

- مراقبة وضع الشيكات والأوراق المالية للتحصيل.
- التأكد من إرسال الشيكات والأوراق للتحصيل.
- كما يتم مراقبة احترام الآجال المحددة للتحصيل بكل أنواعه.
- مراقبة سجل التحصيل والذي يتم وضع فيه اسم المحصل، رقم الشيك، هل تم إرجاع الشيك...إلخ.
- تفقد الصكوك والأوراق المالية هل هي صالحة أم لا (حيث يجب أن لا تكون ممزقة مثل).

4.2 .خصم الصكوك والأوراق المالية:

-يجب التأكد من أن الشيك أو الورقة المالية له خط خصم (لأن إدا كان لا يوجد له خط خصم فإنه لا يستطيع خصم الورقة).

-يجب أن لا يتم خصم أكبر من السقف الموضوع له (خط الخصم).

-أيضا كما هو في التحصيل يجب تفقد الصكوك والأوراق المالية من ناحية الصلاحية.

3.4.صكوك و أوراق مالية غير قابلة للتسديد حاضرا:

وتكمن المراقبة هنا في الاطلاع على الصكوك غير قابلة للتسديد هل تترك أكثر من ليلة لدى البنك، ومثال لتوضيح ذلك: شيك لشخص (X) ب1000.000.00 دج ولديه في الحساب900.000.00دج، هنا تقوم الوكالة بالاحتفاظ به، وتقوم بإخطار الشخص (X) لكي يتم احضار المبلغ المطلوب، وهنا يجب أن يبقى الصك والورقة المالية أكثر من ليلة لدى الوكالة.

4.4.الصكوك المضمونة:

وهنا مراقبة مدة صلاحية الشيكات والمقدرة ب3 سنوات و 20يوم، وكمثال على هذا :عميل يريد شراء إسمنت من طرف شركة يقوم بإيداع مثلا 1 مليون دينار جزائري لدى الوكالة، وهي تعطيه صك مضمون من طرفها، ليعطيه هو الآخر إلى الشركة، و 10 مليون دج توضع في حساب خاص لدى الوكالة.

5.حسابات ذات أرصدة غير عادية:

فيجب التبرير يجب هنا لمراقبة بعض الحسابات التي يكون دائما مدينة أو دائنة، وإذا كان هنا تغيير لبعض الحسابات من طرف الوكالة مثال بنك الجزائر دائما مدين.

6.حسابات متنوعة:

ويجب عدم استخدام هذه الحسابات من طرف الزبائن أكثر من مرتين في العام الواحد، ودور الرقابة هنا لمنع ذلك، وكمثال لتوضيح هذه الحسابات :مثلا :يقوم أحد الزبائن بإرسال مبلغ من المال إلى أحد أقاربه وهذا الأخير ليس له حساب لدى الوكالة فيضعه في هذا الحساب باسم هذا القريب.

7.مراقبة الأعمال الإدارية:

1.7.يتأكد المراقب من مطابقة حسابات الوكالة أنها تتماشى مع الحسابات المتحصل عليها من مدير المحاسبة العامة لهذه الوكالة.

2.7.مفاتيح الرقابة :يجب أن يتأكد المراقب من وجود مفاتيح المراقبة على شكل رقمي أو أبجدي أدي مدير الوكالة أو نائبه.

- التأكد من المحافظة على هذه المفاتيح (خاصة منها الخزائن الجديدة الخاصة بصندوق الوكالة، الخزائن الجديدة الخاصة بالزبائن).

3.7 . سجل الاقتراحات :يجب على المراقب الاطلاع عليه وذلك لمعرفة التجاوزات في المعاملات من طرف موظفي الوكالة، و الشكاوي ، والاقتراحات المفيدة لتطوير الخدمات الوكالة وإرضاء الزبائن

4.7.مراقبة الأجهزة الأمنية في الوكالة :مثل الأبواب الحديدية الخارجية، وجود صفارة الإنذار...إلخ.

5.7.تسيير الموارد البشرية (المستخدمين): وتكون الرقابة هنا كما يلي:

- يتأكد المراقب من وجود الهيكل التنظيمي للوكالة في لوحة الإعلانات لكي يعرف كل موظف عمله.
- إطلاع المراقب على سيرة وسلوك المستخدمين، ويتأكد هذا المراقب من المظهر الجيد للمستخدمين الذي يليق بالعمل في البنك.

المطلب الثاني :الرقابة القانونية:

وتخص هذه الرقابة الجانب القانوني وهي كما يلي:

1.تقديم الاعتراضات:

عند تقديم اعتراض من العملاء فيما يخص مثلا فقدان صكوك تخصه، وهنا تقوم الوكالة بإعطاء صكوك أخرى ولكن بعد تقديم طلب رسمي والرقابة تمكن هنا في أخذ العمولة من هذا العميل أم لا.

2.**حجز أشياء(أموال) المدين:**

وفي هذه الحالة يتم إغلاق حساب العميل، وذلك بطلب من المحضر القضائي الذي تلقى شكوى من إحدى المؤسسات أو الأفراد بأنه دائن لذلك الشخص، وتكون الرقابة للتأكد من توقيف الحساب، وأيضا اقتطاع عمولة بسبب هذا الأمر.

3.في الرقابة القضائية:

يقوم المراقب بالتأكد من إقفال حساب العملاء الذين لم يسددوا مستحقات مصلحة الضرائب، ولكن بعد التأكد من طلب المحضر القضائي بعد رفع دعوى من طرف مصلحة الضرائب، وأيضا مراقبة اقتطاع عمولة من هذا الزبون.

4.الوفيات:

والرقابة تخص حسابات العملاء المتوفين، حيث يجب على الوكالة إقفال الحساب، حتى يتقدم الورثة بملف فيه عدد الورثة، أي ورقة حصر الإرث إلى غير ذلك من الأوراق، إذن تمكن الرقابة هنا في مراقبة أوراق الملف، وأيضا التأكد من اقتطاع عمولة لقاء هذه الخدمات.

المطلب الثالث :الرقابة على التجارة الخارجية والقروض:

1.الرقابة على عمليات التجارة الخارجية:

1.1حق الصرف من أجل السفر و العلاج أو المهمات بالخارج:

يجب احترام النصوص المنظمة فيما يخص هذا البند فمثلا عند يقوم زبون بتقديم جواز سفر فإنه يستطيع أن يقوم بإجراء له عملية صرف واحدة، وهنا تكمن الرقابة من طرف العون.

2.1.الرقابة على وسائل تمويل التجارة الخارجية:

والمتمثلة في التوطين المصرفي الخاص بالاستراد والتصدير، ويتم التوطين المصرفي في عدة خطوات وعدة وثائق لإجرائه والغرض منه هو مرور عملية صرف العملة بالبنك المركزي، وهذا ليستطيع البنك المركزي مراقبة والتحكم في سعر الصرف.

وإما الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي متشابهان حيث يتم من أجل تسهيل عملية الاستيراد أو التصدير، حيث يتم فتح الاعتماد المستندي للمستورد ويقوم كل من المستورد والمورد باختيار كل واحد منهما، البنك يتعامل معه بعدها تبقى العلاقة فقط بين البنكين، حيث يقوم البنك المحلي بالتسديد فقط عند صول الوثائق الخاصة بالسلعة، وتكون الرقابة هنا بتأكد من أن الوكالة اقتطعت العمولة على هذه العمليات وأيضا التأكد من وجود الوثائق الخاصة بالقروض التجارة الخاصة.

وأيضا الرقابة تكون على التحويل الحر والذي يعني تحويل الأموال من الداخل إلى الخارج وتكون **الرقابة** على اقتطاع عمولة لقاء قيامها بهذه العملية من طرف الوكالة.

2.الرقابة على القروض (الالتزامات):

وتتم هذه الرقابة كما يلي:

1.2.تحليل الموارد(الاستخدامات):

هذه الرقابة على أساس تقرير النشاط الخاص بالوكالة لمدة ثلاث سنوات متتالية، وفيه يتأكد المراقب من أن الموارد بالنسبة للوكالة تغطي الاستخدامات، وأيضا المقارنة بين الأرقام الحقيقية للميزانية وبين المستهدفة.

2.2.الالتزامات السائرة:

وسميت بهذا الاسم لأنها دائما مدينة، **مثال ذلك رقم الحساب 200–العمال،300–التجار وتكون** الرقابة التأكد من أنها مدينة دائما.

3.2.القروض الممنوح (قصيرة الأجل، متوسطة الأجل، طويلة الأجل):

وتتم الرقابة هنا فيما يخص توظيف هذه القروض هل تم توظيفها في الأمر الذي اقترضت من أجله، مثلا الاقتراض من أجل شراء سيارة فهنا المراقب يطلع على ملفات المقترض لتأكد من وجود وثائق السيارة المستفاد منها:

- كما يجب أن يكون العميل قد قدم ضمانات جيدة على تلك القروض. ستفاد منها.
- يجب أن يتأكد المراقب أنه عندما يأتي العميل بالضمان أو الرهن يجب على الوكالة بإرسالها إلى المديرية الجهوية للاستغلال للمصادقة عليها.
- وفي الأخير يجب أن توضع تلك الملفات في خزان الحفظ.

1.3.2.التسديدات :و هنا تكون الرقابة كما يلي :

- يقوم المراقب بمتابعة لاستهلاك القروض" تسديد الأقساط في مواعيدها "وبصفة عادية، وإذا لم تسدد القروض هل قامت الوكالة بإخبار المحضر القضائي لمتابعة العملاء الذين لم يسددوا.
- وفي الأخير فيما يخص التسديدات الوقتية، هل تم تسديدها من قبل العملاء ويقصد بالتسديدات الوقتية، تسديد في أول الأمر دفعة من القرض ثم انتظار مدة طويلة، وبعدها يبدأ بالتسديد على أقساط.

3.مستحقات غير مدفوعة:

ويقوم المراقب بالاطلاع على النسبة التي استطاعت الوكالة تحصيلها من هذه المستحقات غير المدفوعة.

- وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن هذه الرقابة تدوم في الوكالة الواحدة من 8 أيام إلى 15 يوم، وبعد الانتهاء من هذه الرقابة، يقوم المراقب بكتابة تقرير يذكر فيه كل ما سبق ويرسل إلى المفتشة العامة لبنك الفلاحة والتنمية، وتقوم هي الأخرى بالرد على التقرير حيث ترسل إلى المديرية الجهوية للاستغلال وما تفعله تجاه الوكالات المراقبة.

ومن خلال دراسة الرقابة الدورية التي تقوما المديرية الجهوية للاستغلال ورغم عدم وجود أمثلة حقيقية، نلاحظ رغم أنها تظهر بسيطة ولكنها مهمة جدا، فالرقابة المحاسبية تمنع حدوث أي خطأ أو تلاعب والاختلاس، أيضا الإدارية تحرس أن تكون الوثائق موجودة في العمليات البنكية، أما القانونية فهي تقوم بحماية ممتلكات الوكالة من السرقة وعدم التسديد، وأما الرقابة على التجارة الخارجية والقروض، فتمكن من السير الحسن للتجارة الخارجية، وجذب أكثر للعملاء، أما فيما يخص القروض فهي تقلل إلى حد كبير من الديون المعدومة إذا تم العمل ا فعلا، وفي جميع الرقابات تسهر على اقتطاع عمولات على هذه الخدمات وبالتالي زيادة إيرادات البنك ومنه إذا تمت هذه الرقابة بشكل جيد فإنها تساهم في تحسين أداء الوكالات.

المطلب الرابع: طرق التدقيق تحديد الأهداف والمخاطر ومفهوم الأهمية نسبيا

أولا: أهداف المراجعة

أهداف المراجعة (المالية والمحاسبية) هي نفسها على النطاق العالمي فهي كما يلي:

1. الاكتمال: يهدف إلى التأكد من أن جميع عمليات التمرين تم أخذها في الاعتبار وتم أخذها جميعًا في الاعتبار في الوضع المالي
2. الوجود: يعني أن المعاملات المسجلة يجب أن تكون حقا
3. الدقة: تعني أن الحسابات التي أدت إلى الاعتراف المعاملات لم تكن عرضة للأخطاء
4. الملكية أو الملكية: يقصد بها أن الأصول المدرجة في أصول الشركة في ملكية كاملة
5. التقييم (التقييم): يعني أن جميع العمليات قد تمت مقيمة وفقاً لمبادئ المحاسبة
6. التقديم: يعني أن العمليات تمت بشكل صحيح محسوبة ومركزة ومقدمة وفقًا للقواعد التي وضعها دليل الحسابات

ثانيا: المخاطر

1) المخاطر المتعلقة بطبيعة ومقدار العمليات المنفذة: قد تنحرف البيانات المالية عن الصورة المخلصة التي يجب أن تعكسها:

–القرارات الناتجة عن قرارات تعسفية (حالة الأحكام التي تقررها البنوك والتي كانت السبب الرئيسي لعدم المصادقة على حساباتها بسبب عدم الامتثال للقواعد الاحترازية)

–تم تقييم العمليات على عجل (خاصة في نهاية العام)

- المعاملات التي يبدو أن مقدارها يختلف كبيرة على عكس السنوات السابقة

2) المخاطر المتعلقة بتصميم وتشغيل الأنظمة: تظهر جودة نظام المعلومات في المواعيد النهائية لدقة المعلومات، والعرض، والمرونة التي تثير الشك دون أدنى شك لدى المدقق، لذلك يجب على المدقق الانتباه لمدى تعقيد المعلومات نظام عدم تدريب الكوادر في المكان أو قلة خبرتهم مصدر ارتباك وأخطاء

3) خطر عدم الاكتشاف، المرتبط بالمراجعة: لأسباب تتعلق بتكلفة الصعوبات التشغيلية، يمكن استدعاء المدقق لصياغة تقييم غير قائم على أسس كافية وإبعاده عن الواقع.

ثالثا: مفهوم الأهمية النسبية:

يجب ألا يكون عمل التدقيق مفرطًا (لأنه سيستهلك الكثير من الموارد والوقت) أو غير كافٍ (لأنه لن يسمح ببناء رأي صحيح).

من بين مكونات عناوين الميزانية العمومية وبيان الدخل، سيتعين على المدقق الانتباه إلى العناصر المهمة.

يعتمد اختيار العناصر المراد فحصها على:

- خطورة الوقائع
- تأثيرها على قيمة الأصول ومقدار النتيجة

فائدتها في إيصالها إلى العالم (الجمعية العامة، الوزارة ...)

العتبة هي إحدى الأدوات الفنية للحصول على هذه الأهمية وتقييمها من المعنى

تعريف عتبة الأهمية النسبية: هو المبلغ الذي يمكن الوصول إليه من خلال جميع الأخطاء أو التخصيصات التي تؤثر على فئة معينة من المعاملات وبالتالي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على صدق وانتظام البيانات المالية.

❖ طرق التنفيذ:

يتم تحديد مستوى الأهمية بشكل عام من خلال مراعاة المعلمات التالية:

–مقدار حقوق الملكية

–الدخل التشغيلي الإجمالي

–نتيجة التمرين

–عنصر واحد أو أكثر أو معلومات من البيانات المالية (حجم الأعمال)

❖ رسم تخطيطي للنهج العام:

قبل القيام بالأعمال المادية لتدقيق الحسابات، يتبع المدقق نهجا لجميع الشركات التدقيق، وهي الخطوات الثلاث:

1-اكتساب معرفة عامة عن الشركة (بنك):

- العمل الاولي (معرفة الوثائق الخارجية للشركة (البنك اوRU)
- الاتصالات الأولى مع الشركة (مقابلة مع المديرين، زيارة ميدانية، توثيق داخلي)
- التوجيه والتخطيط وبدء العمل (تنسيق الملف الدائم، تحليل المخاطر، تطوير برامج التدخل)

2-تقييم الرقابة الداخلية:

- الفحص الاولي (استبيان، دليل تشغيل، رسم بياني وصفي)
- معرفة تفصيلية بنظام CI (التحليل النقدي، وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف)

3-المراجعات المباشرة عن طريق اخذ العينات واصدار التقرير

- تنتشر على مدى وقت المراجعة

الخطوة الاولى: الوعي العام يشمل البحث وتعريف

مجالات التدقيق المراد تعميقها، فهي تغطي 25٪ من وقت المهمة تدقيق

الخطوة الثانية: يهدف التقييم الأولي للرقابة الداخلية إلى إبرازها يسلط الضوء على نقاط القوة والضعف بهدف ضمان أن نقاط القوة فعالة ودائمة.

الخطوة الثالثة: تقييم الرقابة الداخلية (الجزء الثاني)، التحقق المباشر بواسطة إصدار المسح والتقرير:

– ما هي الإجراءات المتبعة بهدف تنفيذ رقابة داخلية فعالة

– هذه الإجراءات متبعة

– إلى أي مدى هذه الإجراءات مرضية.

1-2.الإشراف المصرفي

1-2-1.خصائص التدقيق المصرفي

لضمان أمن الودائع وتجنب دوامة فشل البنوك وبالتالي انهيار اقتصاد الدولة، يخضع القطاع المصرفي للوائح تغطي عدة جوانب منها:

- ✓ تنظيم المهنة المصرفية
- ✓ شروط ممارسة المهنة
- ✓ طبيعة الأنشطة المصرفية
- ✓ قواعد المحاسبة (عملات ، إلخ.)
- ✓ معايير الإدارة (القواعد الاحترازية)
- ✓ أدوات وأحكام الرقابة الخاصة بالرقابة الداخلية
- ✓ أدوات الرقابة والسياسة النقدية

1-2-2. شروط ممارسة المهنة المصرفية

–شروط الموافقة: التمتع بأخلاق لا يمكن تعويضها وبرأسمال 2.5 مليار دج للبنك و500 مليون لEF وخطة عمل توضح صحة العملية.

1) مفهوم المخاطر المصرفية:

أ) المخاطر النظامية:

يشتمل النظام المالي على 3 أنظمة فرعية:

- سوق رأس المال
- سوق البنوك
- تدفقات المدفوعات

تتكون بداية الأزمة المنهجية من ثلاث مراحل:

1–الاقتصاد مزدهر والقطاع المصرفي منافسه ومن هنا تطور الائتمان مع المخاطرة العالية

2 –حدث استثنائي كزيادة سعر الفائدة أو إفلاس شركة يؤدي إلى تقنين الائتمان)

3–تضطر الشركات إلى تقليص استثماراتها مما يؤدي إلى انخفاض ربحيتها شيئًا فشيئًا

وبالتالي، لمنع المخاطر النظامية، يجب أن نمر من خلال لوائح تتميز ب:

- ✓ السياسة النقدية
- ✓ التحكم الاحترازي
- ✓ تحديث القطاع المصرفي

ب) المخاطر الشائعة:

هي تلك المتعلقة بالائتمان والودائع والصرف الأجنبي وسوق

ج) مخاطر الطرف المقابل:

ما يرتبط بتقصير الطرف المقابل، في الحالة التي يكون فيها العملاء، عدم وفاء المستفيد من القرض البنكي بالتزاماتها لسداد عند الاستحقاق.

تتم مراقبة مخاطر الطرف المقابل من خلال المراجعة المستمرة لشروط الملاءة المالية للعملاء (نسب الملاءة).

يجب على المدقق التأكد مما يلي:

- ✓ واقع الأرصدة المحاسبية
- ✓ اكتمال السجلات
- ✓ التصنيف الصحيح للاعتمادات
- ✓ الاعتراف الصحيح بالإيرادات
- ✓ التقييم الصحيح للمخصصات

د) مخاطر السيولة:

هو احتمال ألا يكون البنك قادرًا على الوفاء بالتزاماته أو المواعيد النهائية في وقت معين.

يتم تقييم هذه المخاطر من قبل المدقق على أساس:

- ✓ واقع أرصدة الودائع والاستثمار
- ✓ لتقييم هيكل واستقرار الودائع

هـ) مخاطر سعر الفائدة:

يمثل إمكانية تقلبات الأسعار، وهذا هو الحال بشكل خاص للبنك الذي يستدعي موردا قصير الاجل لجعله طويل الاجل بسعر ثابت، تتم مراقبة مخاطر أسعار الفائدة من قبل المدقق للتأكد من:

- ✓ انه حسن الادراك
- ✓ ان يتم احترام الحدود المصرح بها
- ✓ ان النتائج تم تحديدها بشكل صحيح

و) مخاطر سعر الصرف:

بسبب تقلبات تطور أسعار الصرف، والتي يمكن ان يكون لها تأثير سلبي على ربحية البنوك، فان بنوك الجزائر مطالبة باستخدام حسابات خاصة "حسابات مركز الصرف، مقابل قيمة".

سيتعين على المدقق التأكد ممايلي:

- ✓ دقة موقف العملة
- ✓ احترام الحدود المصرح بها
- ✓ دقة نتيجة الصرف الأجنب

هـ) مخاطر السوق:

تنشا هذه المخاطر من تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة او أسعار الأسهم.

المبحث الثالث: تقييم الأداء بواسطة أسلوب بتحليل النسب المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لفترة (2018–2020):

تعد النسب المالية من أهم الأساليب المستخدمة في التحليل المالي، إذ تهدف إلى طرح تحليلات مستهدفة ودالة عن الوضعية المالية الحقيقية للبنك التجاري، وتستمد هذه النسب قيمها من مكونات القوائم المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وفيما يلي تقديم أهم هذه النسب والمتمثلة في نسب توظيف الأموال، نسب ملائمة رأس المال، نسب السيولة، نسب الربحية، وهذا في الفترة الممتدة من 2018-2020.

المطلب الأول :التحليل بواسطة نسب توظيف الأموال وملائمة رأس المال:

أولا :نسب توظيف الأموال:

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية باستخدام واستثمار موارده المجمعة خاصة في شكل قروض للعملاء والمؤسسات المالية، وأيضا في شكل أوراق مالية، وهذا ما سنلاحظه باستعمال نسب توظيف الأموال، والتي تبين مدى كفاءة هذا البنك في توظيف موارده، وأهم هذه النسب هي :معدل توظيف الودائع ومعدل الإقراض:

الجدول رقم (04): نسب توظيف الأموال

الوحدة :دج

النسبة	كيفية حسابها	سنة 2018	سنة 2019	سنة 2020
معدل توظيف الودائع	القروض + الأوراق المالية / اجمالي الودائع	1173781708495.9 / 1283679091283.7 = %91.43	1298794965880.8 / 1386990881621.7 = %93.64	172636538 / 216986365 = %79.56
معدل الاقتراض	اجمالي القروض / اجمالي الودائع	1058385590949.9 / 1283679091283.7 =%82.44	1183534328587.3 / 1386990881621.7 =%85.33	153165928 / 216986365 =%70.58

المصدر :من إعداد الطالب باستخدام ميزانيات مجمعة لسنوات 2020،2019،2018لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

من خلال هذا الجدول يتبين لنا امتلاك بنك الفلاحة والتنمية الريفية كفاءة كبيرة في توظيف موارده المالية المتمثلة في الودائع لتمويل استثماراته التي تعتبر أهم الأصول المدرة للعائد، وهذا ما يؤكد معدل توظيف الودائع المرتفعة الذي يتقارب من 100% في سنة 2018،2019، ولكن تراجعت هذه النسبة سنة 2020 وأصبحت 79.56% رغم زيادة الاستثمارات أي من القروض والأوراق المالية إلا انه فضل عدم توظيف الودائع كلها واستخدامها في مواضع أخرى، ارتفعت هذه النسبة عنها في سنة2018 وأصبحت 91.43%في سنة اتباع سياسة توسعية في استثمار موارده المالية.

بعد معرفة توظيف الودائع في شكل قروض وأوراق مالية نقوم بدراسة توظيف الأموال في شكل قروض فقط وذلك بتحليل معدل الاقتراض، والذي تبين في سنة الثالثة ان البنك قام باستثمار ودائعه أكثر في شراء الأوراق المالية والتي كانت معظمها أوراق مالية حكومية، والتي تدر عوائد كافية، والتي تكون مضمونة أي ليست خطيرة على البنك، اما في سنة2018،2019 فتحسن معدل الاقتراض حيث وصل الى 82.44%،85.33 % والذي يعتبر جيد.

ونلاحظ من هذا التحليل التوجه التدريجي من طرف البنك في توظيف أمواله في القروض والذي سوف يعود عليه بالعائد في السنوات القادمة ولكن من جهة أخرى سيؤدي إلى تحمل أخطار كبيرة منها تعرضه لكثرة الديون المعدومة، ولهذا يجب عليه تغطية لازمة لهذه التوظيفات وهذا ما سنقوم بتحليله من خلال نسب ملائمة راس المال.

ثانيا :نسب ملائمة رأس المال.

تقيس هذه النسب مساهمة الأموال الخاصة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من مجموع موارده المالية ومدى تغطيتها لأموال البنك المستثمرة، وأهم هذه النسب هي:

–قدرة البنك على رد الودائع من حق الملكية، هامش الأمان، حقوق الملكية إلى مجموع الأصول والموضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم :(05) نسب ملائمة رأس المال

.الوحدة :دج

النسبة	كيفية حسابها	سنة 2018	سنة 2019	سنة 2020
قدرة البنك على رد الودائع من هذه الملكية	حق الملكية / اجمالي الودائع	5400000000000 / 1283679091283.7 = %4.20	5400000000000 / 1386990881621.7 = %3.89	20000000 / 216986365 = %9.21

هامش الأمان	حق الملكية / اجمالي القروض الممنوحة	4500000000000 / 1058385590949.9 =%5.10	5400000000000 / 1183534328587.3 =%4.56	20000000 / 153165928 =%13.05
حق الملكية الى مجموع الاصول	حق الملكية / اجمالي الأصول	4500000000000 / 1477179231721.80 =%3.65	34490627926.47 / 1575914094885.39 =%3.42	20000000 / 275206397 =%7.26

المصدر :من إعداد الطالب باستخدام ميزانيات مجمعة لسنوات2018 ،2019،2020 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

نلاحظ من خلال النسبة الأولى وهي قدرة البنك على رد الودائع من حق الملكية انها في السنة الثالثة قاربت المعدل العالي، والذي يمثل 10% الا انه انخفض تدريجيا في سنتي 2018،2019 وهذا بسبب ان البنك أصبح يفضل الربحية على توفير الأمان وهذا ما يؤكده معدل حقوق الملكية، والذي يعتبر ضعيفا، إذا ما قورن بالمعدل العالمي والمتمثل في:10% حيث تناقص هذا المعدل بسبب زيادة نشاطات البنك دون الزيادة في راس ماله بنفس الزيادة، لكي يعتبران هذين المعدلين جيدان بالمقارنة مع البنك التجارية الجزائرية الأخرى، ولكن على البنك عدم الاستمرار في انخفاض هذين المعدلين لكي لا يفقد هذه الثقة من المودعين بل يجب رفعها إلى 10 ٪ في المعدل الأول وأكثر من ٪ 10في المعدل الثاني، والمحافظة على استقرارهما، ويؤكد معدل هامش الأمان تجاه البنك تدريجيا للاستثمار في القروض دون مراعاة التغطية الجيدة له، حيث لاحظنا انخفاضا كبيرا على سنوات الدراسة ، ومن خلال هذه النسب نلاحظ ازدياد نشاط البنك دون الزيادة في أمواله الخاصة، وهذا خطير خاصة من ناحية فقدان الثقة من جمهور المودعين، ولزيادة الثقة أكثر لدى المودعين يحتفظ البنك بسيولة في شكل نقدي لمواجهة السحوبات المفاجئة والطارئة، فهل بنك الفلاحة والتنمية الريفية يحتفظ بقدر كاف من السيولة؟

هذا ما سنوضحه من خلال تحليل نسب السيولة.

المطلب الثاني :التحليل بواسطة نسب السيولة والربحية.

أولا :نسب السيولة.

تقيس نسب السيولة مدى كفاءة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في توفير السيولة اللازمة لمواجهة الالتزامات، ومن أهم هذه النسب هي السيولة القانونية والرصيد النقدي، وأيضا كمعدل ثالث الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع وهي مبينة في الجدول أدناه:

جدول :(06) نسب السيولة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية **الوحدة :دج**

النسبة	كيفية حسابها	سنة 2018	سنة 2019	سنة 2020
السيولة القانونية	أصول نقدية وشبه نقدية / اجمالي الودائع	247114702439.79 / 1283679091283.7 = %19.25	227811806122.61 / 1386990881621.7 = %16.42	83512378 / 216986365 = %38.48
الرصيد النقدي	النقدية / اجمالي الودائع	20236203734.20 / 1283679091283.7 =%1.57	16145652763.36 / 1386990881621.7 = %1.16	6011196 / 216986365 = %2.77
نسبة الودائع الجارية إلى مجموع الودائع	إجمالي الودائع الجارية / إجمالي الودائع	1207724449647.3 / 1283679091283.7 =%94.08	1234623243500 / 1386990881621.7 =%89.01	212791926 / 216986365 = %98.06

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على ميزانيات المجمعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

من خلال الجدول نلاحظ أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتوفر على السيولة القانونية الكافية لمواجهة مختلف الالتزامات المالية حيث تطورت هذه النسبة بالارتفاع من16.42 % سنة 2019 الى19.25 % سنة 2018 حتى وصلت 38.48% سنة 2020 وهذا يدل على تطور نشاط البنك بالزيادة خاصة في ارتفاع موارده المالية التي تستوجب السداد، وهذه النسب المالية ساهمت في زيادة موارد البنك لتوفر عامل الأمان لدى العملاء، والتي من خلال المعدل الأخير نلاحظ ارتفاع في سنوات الدراسة، ولهذا يجب على البنك ان يكون رصيد نقدي جيد لمواجهة طلبات هذه الودائع، لأنها كثيرة التعرض للسحب.

ولكن يجب عدم استمرار في زيادة هذه النسب، وتفضيل عنصر السيولة على حساب الربحية، من أسباب ذلك هو تفضيل البنك لعنصر السيولة نوعا ما على حساب العائد، وهذا ما سنلاحظه من خلال تحليل نسب الربحية.

ثانيا :نسب الربحية:

-تهتم هذه النسب بقياس كفاءة وقدرة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في توليد الأرباح، من خلال استخدام موارده المالية، ومن أبرز هذه المعدلات معدل العائد على حق الملكية، ومعدل العائد على الودائع، معدل الهامش الحدي، المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم :(07) يوضح نسب الربحية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الوحدة :دج

النسبة	كيفية حسابها	سنة2001	سنة2002	سنة 2003
المعدل العائد على حق الملكية	نسبة الدورة الصافية / الأموال الخاصة	13647831284.80 / 5400000000000 %0.25	4836458885.30 / 5400000000000 %0.08 =	2800378 / 20000000 %14.00 =
معدل العائد على حق الودائع	نتيجة الدورة الصافية / إجمالي الودائع	13647831284.80 / 1283679091283.7 %1.06=	4836458885.30 / 1386990881621.7 %0.34=	2800378 / 216986365 %1.29=

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المجمعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنوات (2018،2019،2020)

حقق بنك الفلاحة والتنمية الريفية معدل عائد على أمواله الخاصة معدلا ضعيفا، ولكنه كان في ارتفاع مستمر على طول سنوات الدراسة، وهذا ما يؤكده معدل العائد على الودائع لدى هذا البنك، وهذا يدل على توظيف جزء كبير من هذه الودائع في مصاريف كالخدمات، ومصاريف العاملين، وأيضا مخصصات ومؤونات الخسائر من جراء الديون المعدومة.

وتدل هذه النسب على أن البنك يستطيع توظيف موارده بشكل جيد ومقبول، وهو ما أدى إلى تغطية هذه المصاريف من خلال الإيرادات المتولدة منها.

ومن خلال تحليل النسب المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية يلاحظ أنه استطاع الموازنة إلى حد كبير بين الأمان والربحية والسيولة، حيث يلاحظ ارتفاع ودائع عملائه من سنة إلى أخرى يعني زيادة الثقة بالبنك وأيضا وجود نسب سيولة جيدة جدا لدى هذا البنك بالإضافة إلى وجود نتائج دورات إيجابية تعتبر ضعيفة نوعا ما ولكنها في ارتفاع مستمر، ولكن تجدر الإشارة إلى

أنه يجب على البنك الرفع قليلا في رأس ماله الذي أصبح لا يمثل أمان كبير للمودعين مع ارتفاع نشاطات هذا البنك خاصة مع السنوات الأخيرة وفي تمويله للقطاع الفلاحي.

خلاصة الفصل:

تعتبر المراجعة الداخلية وتقيم الأداء وظيفتين مكملتين، حيث تعمل المراجعة الداخلية على إضافة فائدة للبنك وتحسين عملياته ويساعد هذا النشاط في تحقيق اهداف البنك من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية نظام الحوكمة وإدارة المخاطر، اما تقييم الأداء فيمكن من وصول البنك لأهدافه ام لا، اذن يمكن استخلاص ما يلي من هاتين الوظيفتين:

- تستخدم أسلوب حديث وهو برنامج "EXCEL" لسرعة في تنفيذ اجراء هذه الميزانية.
- تدير تطوير نشاط السنة محل التقدير.
- يتطور الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية كلما زاد حجمه في النمو.

اما فيما يخص تقييم الأداء هذا البنك

-حيث ارتفاع موارده خلال 2018،2019،2020 وكاسبيه هو ارتفاع خاصة الودائع من العملاء، وأيضا الديون المتمثلة في السندات.

-ويستخدم هذه الأموال او الموارد في اغلبيتها في الاقراض خاصة العملاء مع ارتفاعها على مدار ثلاث سنوات وبالتالي ارتفاع استخداماتها.

-يمتلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية راس مال لا بأس به ولكن يجب ان يرفع منه لان نشاطه في ارتفاع مستمر، وهذا ما سيحدث فقط في الأشهر القادمة من خلال إعادة رسملة هذا البنك.

الخاتمة:

لقد عرفت المؤسسات الاقتصادية منذ الثمانينات من القرن الماضي إصلاحات وتغيرات هيكلية جوهرية فرضت عليها الاهتمام الجدي بوضع استراتيجية تنموية شاملة تعتمد على امكانياتها الداخلية في مواجهة التحديات الجديدة.

وأمام حصول معظمها على الاستقلالية، وحتى تثبت وجودها على الساحة الوطنية وتضمن بقاءها واستمرارها، برزت حاجة ادارتها الى أدوات تسيير حديثة تساعدها على التحكم بشكل أفضل في أنشطتها، ولما كان هدف البقاء والاستمرار هذا –يتطلب على الأقل–وجود نظام رقابة داخلية فعال بالمؤسسة، فإنه لابد من إيجاد أداة داخلية تعمل على فحصه وتقييم فعاليته وحبكته وذلك من خلال تحديد نواحي القصور فيه (الاختلالات) وتقديم التوصيات المناسبة لتعديله، فكان بذلك ميلاد المراجعة الداخلية في بعض المؤسسات الوطنية.

وحتى تحقق وظيفة المراجعة الداخلية أقصى منفعة من خدماتها وتحافظ على جودة الأداء بما يتضمن تحقيق الأهداف المرجوة منها في مساعدة المستويات الإدارية المختلفة على القيام بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها، فانه لابد من توفير محيط تسوده ثقافة الرقابة والمراجعة الداخلية، والاهم من ذلك هو تصميم هذه الوظيفة وتنظيمها بالشكل الذي يرفع من أهميتها وقيمتها في المؤسسة.

ومن تناولنا لموضوع تصميم إدارة المراجعة الداخلية كأداة لتحسين أداء وفعالية المؤسسة، والذي اخذنا فيه كدراسة حالة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية–بسكرة–، حاولنا معالجة إشكالية البحث التي تتمحور حول الى أي مدى يمكن ان تساهم المراجعة الداخلية في تفعيل الأداء للبنوك الجزائرية.

ان معالجة هذه الإشكالية والتساؤلات الفرعية اقتضى ثلاث فصول المقدمة في هذه المذكرة، حيث تناولنا فيها مختلف الابعاد الأساسية لذلك، باستعمال المنهج والأدوات الضرورية للمعالجة والتحليل فضلا عن تبني فرضيات كانت بمثابة أداة توجيه، تم اختبارها على مستوى الموضوع.

فهرس المحتويات

الفهرس العام

الفهرس	الصفحة

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

المقدمة .....

الفصل النظري الأول: مدخل للمراجعة والمراجعة الداخلية

مقدمة الفصل الأول 2

المبحث الأول: ماهية المراجعة.....3

المطلب الأول: تعريف المراجعة.....3_4

المطلب الثاني: أهمية واهداف المراجعة.....4_7

المطلب الثالث: أنواع المراجعة.....7-10

المطلب الرابع: عناصر عملية المراجعة.....11-14

المبحث الثاني: ماهية المراجعة الداخلية.....14-15

المطلب الأول: نشأة ومفهوم المراجعة الداخلية.....15-17

المطلب الثاني: مراحل تطور مفهوم المراجعة الداخلية.....17-20

المطلب الثالث: أنواع المراجعة الداخلية.....20-21

المطلب الرابع: مميزات المراجعة الداخلية.....21

المطلب الخامس: أهمية المراجعة الداخلية.....21-22

المطلب السادس: أهداف المراجعة الداخلية في البنوك.....22-23

المطلب السابع: معايير تطبيق المراجعة الداخلية.....23-29

فهرس المحتويات

الفصل الثاني: الأداء والرقابة الداخلية على الأداء

المبحث الأول: ماهية الأداء.....33

المطلب الأول: تعريف الأداء.....33-34

المطلب الثاني: أنواع الأداء.....34-38

المطلب الثالث: أهمية الأداء.....38

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في الأداء.....38-42

المبحث الثاني: ماهية الرقابة الداخلية.....42

لمطلب الأول: تعريف الرقابة الداخلية.....43

المطلب الثاني: أنواع الرقابة الداخلية.....43-46

المطلب الثالث: عناصر الرقابة الداخلية.....46-48

المطلب الرابع: أهداف واهمية الرقابة الداخلية.....49-52

المطلب الخامس: الفرق بين المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية.....52

المبحث الثالث: طرق تقييم الرقابة الداخلية.....52-53

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –بسكرة–

المبحث الأول: بطاقة فنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.....**56**

المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.....***56-57***..

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.....**57-59**.

المطلب الثالث: موارد وأهداف بنك والتنمية الريفية BADR.....**59-60**

المطب الرابع: نشاطات بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.....**60-61**

المطلب الخامس: دور ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....**61-62**.

المبحث الثاني: الرقابة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....***62***

المطلب الأول :الرقابة الإدارية والمحاسبية.....**62-65**

المطلب الثاني :الرقابة القانونية.....66

فهرس المحتويات

المطلب الثالث :الرقابة على التجارة الخارجية والقروض.....66-86.

المطلب الرابع: طرق تحديد الأهداف و المخاطر و مفهوم الأهمية النسبية 68-72

المبحث الثالث: تقييم الأداء بواسطة أسلوب بتحليل النسب المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لفترة (2001-2003).....72

المطلب الأول: التحليل بواسطة نسب توظيف الأموال وملائمة راس المال.....73-75

المطلب الثاني: التحليل بواسطة نسب الربحية والسيولة.....76-78

خاتمة.....80

قائمة المراجع

قائمة المراجع

- ✓ احمد ,ا .ص .(2017) .دور جودة المراجعة الداخلية في تفعيل قواعد الحوكمة في البنوك الفلسطينية)مذكرة ماجستير .(كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ,غزة :جامعة الازهر –غزة.
- ✓ اسعد ,م .ح .,الصادق ,م .س & .,امل ,ع .م .(s.d.) .دور المراجعة الداخلية في تقويم الاداء المالي بالجامعات الحكوميةبولاية البحر الاحمر .*مجلة العلوم الاقتصادية*.7 ,
- ✓ السقا ,ا .ا & .,جعيصة ,ن .م .(2007) .*المراجعة وخدمات التاكيد مدخل متكامل* .جامعة طنطا.
- ✓ الشائبي ,م .ن .(2010/2011) .تكيف نظم الرقابة الداخلية مع استخدام تكنولوجيا المعلومات واثره على موثوقية القوائم المالية)مذكرة الماجستير .(كلية الاعمال :جامعة الشرق الاوسط.
- ✓ الشيخ ,ا .(2010) .تحليل الاسس النظرية لمفهوم الاداء .*مجلة الباحث*.
- ✓ الشيخ ,خ .م .(2020) .*اجراءات المراجعة الداخلية واثار تطبيقها على الحوكمة وادارة المخاطر والرقابة الداخلية* . الاسكندرية :منشاة المعارف للتوزيع.
- ✓ الصباغ ,ا .ع .,العشاوى ,ك .س & .,احمد ,ع .ع .(2008) .*اساسيات المراجعة ومعاييرها* .القاهرة.
- ✓ الصحن ,ع & .,سرايا ,م .ا .(2003-2004) .*الرقابة والمراجعة الداخلية علي المستوى الكلي والجزئي* .الاسكندرية : الدار الجامعية.
- ✓ الصحن ,ع .(1985) .*اصول المراجعة الداخلية والخارجية* .بيروت.
- ✓ الطرايرة ,ج & .,النخالة ,ا .(2013) .*منهاج محاسب الدولي عربي قانوني معتمد* .عمان –المملكة الأردنية
- ✓ الهاشمية.القاضي ,ح .ي .,دحدوح ,ح .ا & .,قريط ,ع .ن .(2007-2008) .*التدقيق الداخلي* .جامعة دمشق.
- ✓ القانونين ,الهيئة السعودية للمحاسبين .(2013) .*تقويم وتحسين الرقابة الداخلية بالمنشآت* .شركة العسير.
- ✓ المدهون ,ر .ا .(2014) .العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف واثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلي وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي)مذكرة الماجستير .(كلية التجارة ,فلسطين :الجامعة الاسلامية–غزة.
- ✓ المغربي ,م .م .(2016) .*المراجعة والتدقيق الشرعي* .دار الجنان للنشر والتوزيع.
- ✓ الهواري ,م .ن & .,محمد ,ت .م .(1999) .*اصول المراجعة والرقابة الداخلية* .جامعة عين شمس.
- ✓ الوادية ,ع .م .(2016) .دور الرقابة الداخلية على المخزون السلعي في المحافظة على المال العام)مذكرة الماجستير .(كلية التجارة :الجامعة الاسلامية–غزة.
- ✓ بدران ,س .م .(s.d.) .*المراجعة المتقدمة برنامج محاسبة البنوك والبورصات* .جامعة بنها.

قائمة المراجع

- ✓ برابح ,ب & ,.براغ ,م .(2022) .المراجعة الداخلية ودورها في تحسين نظام الرقابة الداخلية .*مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية*.
- ✓ بري ,ا .(2017-2018) .دور نظام المعلومات المحاسبية في المراجعة الداخلية)شهادة ماجستير .(كلية العلوم الاقتصادرية والتجارية وعلوم التسيير ,بسكرة :جامعة محمد خيضر بسكرة.
- ✓ بلاسكة ,ص .(2011/2012) .قابلية تطبيق بطاقة الاداء المتوازن كأداة لتقييم الاستراتيجية ففي المؤسسة الاقتصادية الجزائرية)مذكرة ماجستير .(كلية العلوم لاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,سطيف :جامعة فرحات عباس سطيف.
- ✓ بلمقدم ,م & ,.بلدغم ,ف .(2019) .التدقيق الداخلي اداة لتقييم الرقابة الداخلية دراسة حالة مانطال .*مجلة البشائر الاقتصادية*.
- ✓ بن عمارة ,ك .(2012-2013) .المراجعة الخارجية :وسيلة لتقييم نظام الرقابة الداخلية)مذكرة الماجستير .(كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ,الجزائر :جامعة الجزائر 3.
- ✓ بهاز ,ل ,.عجيلة ,ح & ,.مصطفى ,ص .(31/12/2019) .دور المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية .*مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والادارية*.
- ✓ بوطورة ,ف & ,.رقام ,ل .(2021) .دور بطاقة الاداء المتوازن في تقييم الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية .*المجلة الجزائرية للامن والتنمية*.
- ✓ توام ,ز .(s.d.) .تقييم جودة المراجعةالداخلية في المؤسسة .*مجلة الحقوق والعلوم الانسانية*.
- ✓ تونسي ,ن .(s.d.) .تدقيق الحسابات وتقييم نظام الرقابة الداخلية .*مجلة المالية والاسواق*.
- ✓ حجاج ,ا .ح & ,.سعيد ,ك .ا .(1989) .*المراجعة بين النظرية والتطبيق* .الرياض :دار المريخ.
- ✓ حجاج ,ا .ح & ,.سعيد ,ك .ا .(1989) .*المراجعة بين النظرية والتطبيق* .دار المريخ للنشر.
- ✓ حمودة ,خ .ا ,.حسن ,ف .ش & ,.حمودة ,ز .ع .(2018) .دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية . *مجلة دراسات الانسان والمجتمع*.
- ✓ خلادي ,ر .(31/12/2020) .دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية وانعكاساته على حوكمة الشركات . *مجلة اراء للدراسات الاقتصادية والادارية*.
- ✓ خلاصي ,ر .(2013) .*مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة* .الجزائر :دار هومه للطباعة والنشر وتوزيع.
- ✓ ديري ,ز .م .(2011) .*الرقابة الادارية* .دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- ✓ رمضان ,م .ا .(s.d.) .*المراجعة .(1)* كلية الدراسات التقنية وتنموية :جامعة الزعيم الازهري.

قائمة المراجع

- ✓ سعودي ,ن .(2017-2018) .مدى استخدام الاساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية)مذكرة دكتورة .(كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير ,مسيلة :جامعة محمد بوضياف مسيلة.
- ✓ سواد ,ز .ع .(2009) .*مراجعة الحسابات والتدقيق* .عمان-الاردن :دار الراية للنشر والتوزيع.
- ✓ شدري ,م .س .(2008-2009) .دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الاداء في المؤسسة الاقتصادية)مذكرة ماجستير .(بومرداس :جامعة امحمد بوقرة بومرد.
- ✓ شريم ,ع .س & .,بركات ,ل .ح .(2011) .*اصول مراجعة الحسابات* .صنعاء :دار الكتب بصنعاء.
- ✓ شعباني ,ل & .,شوشة ,ل .(2003/2004) .المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة مع دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري)مذكرة ماجستير .(كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ,جزائر : جامعة الجزائر.
- ✓ شعت ,م .م .(2017) .اثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية)مذكرة الماجستير .(كلية التجارة ,فلسطين : الجامعة الاسلامية بغزة.
- ✓ صديقي ,م .ا .(s.d.) .*المراجعة وتدقيق الحسابات* .
- ✓ عبد السلام عبد الله سعيد ,ا .(2009-2010) .التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة اتلخارجية)مذكرة ماجستير .(كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ,الجزائر :جامعة الجزائر.3
- ✓ عزوز ,م .(2006/2007) .دور المراجعة في تقييم اداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية)مذكرة ماجستير .(كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية ,سكيكدة :جامعة 20اوت .1955
- ✓ عشي ,ع .(2001-2002) .الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية :قياس وتقييم)مذكرة الماجستير .(كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية :جامعة محمد خيضر بسكرة.
- ✓ عميرة ,ا .(2018) .دور المراجعة الداخلية في اتخاذ القرارفي ظل حوكمة المنظمات الاقتصادية .*مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية*.
- ✓ عميرة ,ا .(23/12/2018) .دور المراجعة الداخلية في اتخاذ القرار في ظل حوكمة المنظمات الاقتصادية-دراسة حالة سنطراك .*مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية*.
- ✓ عيادي ,م .ل .(2007/2008) .مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة)مذكرة ماجستير .(كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ,الجزائر :جامعة الجزائر.
- ✓ كاروس ,ا .(2010/2011) .تصميم ادارة للمراجعة الداخلية كاداة لتحسين اداء وفعالية المؤسسة)مذكرة الماجستير .(كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير :جامعة الجزائر.3

قائمة المراجع

- ✓ لطفي ,ا .س .(2011) .*المراجعة الادارية وتقييم الاداء* .رمل الاسكندرية :الدار الجامعية.
- ✓ مايده ,م .ف & .,سباع ,ا .ا) .ديسمبر .(2017دور المراجعة الداخلية في تحسين الاداء المالي وتعظيم قيمة المؤسسات الاقتصادية .*مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة*.
- ✓ محمد ,ت .ح .(2017) .الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في تقويم الاداء المالي)شهادة الماجستير .(النيلين , كلية الدراسات العليا :جامعة النيلين.
- ✓ مخلوف ,ا .م .(2007-2006) .المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية)مذكرة ماجستير .(كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ,الجزائر :جامعة الجزائر.
- ✓ مزهوده ,ع .(2001) .الاداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم .*مجلة العلوم الانسانية*.89 ,
- ✓ مزيريق ,ع .(2013) .بطاقة الاداء المتوازن كمنهج لقياس وبناء ثقافة الاداء الاستراتيجي المتميز لمنظمات الاعمال . *مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة*.
- ✓ مسعد ,م .ف & .,الخطيب ,خ .ر .(2009) .*دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات* .عمان-الاردن :دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.
- ✓ منال ,م3) .افريل .(2018العوامل المؤثرة على جودة المراجعة من وجهة نظر المراجع الداخلي .*مجلة ضافات اقتصادية*.
- ✓ منصور ,ا .م .,احمد ,ز .ا & .,حامد ,س .ع .(s.d.) .*مبادئ المراجعة* .جهاز النشر والتوزيع الكتاب الجامعي.
- ✓ نادر شعبان السواح. (2006). *المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الاكتروني*. رمل الاسكندرية: رمل الاسكندرية.
- ✓ نصر ,ع & .,شحاته ,ش .(2005/2006) .*االرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة* .الاسكندرية :الدار الجامعية.
- ✓ نظمي ,ا & .,العزب ,ه .(2012) .*تدقيق الحسابات الاطار النظري* .
- ✓ نور الدين ,ا .ق .(2015) .*التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية* .عمان-العبدلي :دار الجنان للنشر والتوزيع.
- ✓ نوي ,ف .(2017-2016) .أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية علة تحسين اداء البنوك الجزائرية)مذكرة الدكتورة .(كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,بسكرة :جامعة محمد خيضر بسكرة.
- ✓ وفاء ,ح .ب .(2015) .تقويم اداء ادارة الرقابة الداخلية في جهات القطاع العام في سورية مع التطبيق على مؤسسات المياه)شهادة الدكتورة .(كلية الاقتصاد :جامعة دمشق.
- ✓ وفاعه ,ت .م .(2017) .*اصول تدقيق الحسابات وتطبيقاته على دوائر العمليات في المنشاة* .عمان-شارع الملك حسين : دار المناهج للنشر والتوزيع.
- ✓ ياسر ,ت .م .(2022) .دور المراجعة الداخلية في الحد من الاحتيال الحاسوبي في منشآت الاعمال .*مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة*.

قائمة المراجع

- ✓ يحي ,س & .,لخضر ,ل .(2012) .دور المراجهعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات .*مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية*.
- ✓ يونس ,ز & .,عيسى ,ز) .ديسمبر .(2016مخاطر مهنة المراجعة على جودة المراجعة دراسة تحليلية لاراء عينة من المراجعين الخارجيين في الجزائر .*مجلة رؤى الاقتصادية*.364 ,